الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامـعة أمحمد بوقرة بومـــرداس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير

Ministère de l'enseignement supérieur
Et de la recherche scientifique

Université M'Hamed BOUGARA de Boumerdès
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales
Et des Sciences De Gestion

مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان:

محاضـرات فـي
مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة: السنة أولى ليسانس

تخصص: جذع مشترك

من اعداد الدكتورة: سليمة نشنش

قســم: العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2021-2022

قائمة
الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	قانون تناقص الغلة	34
02	منحنى الطلب	51
03	تغير الكمية المطلوبة مع ثبات السعر	51
04	الكمية المعروضة بدلالة السعر	55
05	منحنى العرض المتصاعد من جهة اليمين	55
06	توازن السوق	57
07	تحديد الريع	63
08	تحديد معدل الفائدة	66
09	منحنى دالة الاستهلاك	73
10	دالة الاستهلاك	75

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قانون الغلة في إنتاج المزرعة	33
02	قانون الطلب	50
03	الكمية المعروضة بدلالة السعر	54
04	مؤشرات الاستهلاك	75

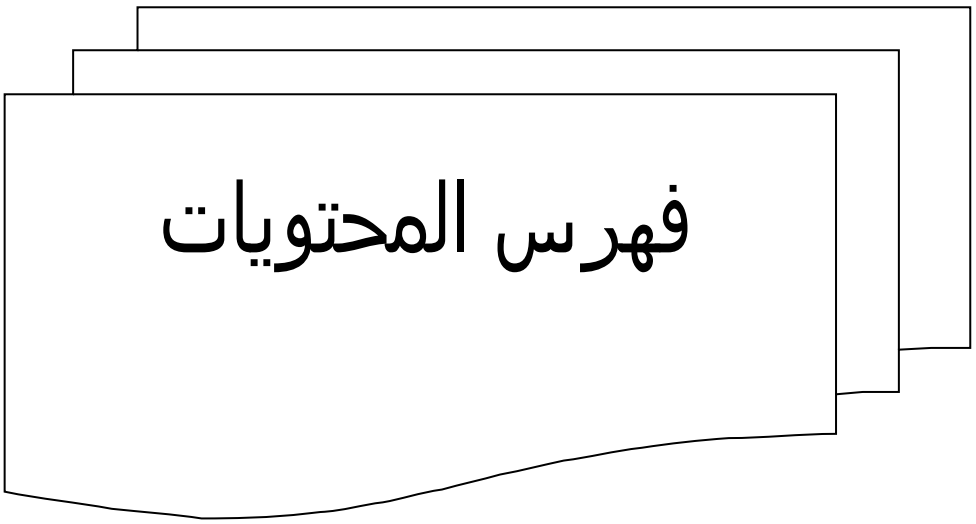
فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	II
فهرس المحتويات	III
مقدمة	أ-ب
أولا: المدخل المعرفي	01
المحور الأول: المشكلة الاقتصادية	01
1- مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها	01
2- أسباب المشكلة الاقتصادية	01
2-1- تعدد الحاجات الانسانية	01
2-2- خصائص الحاجات	02
2-3- أنواع الحاجات الانسانية	03
2-4- أنواع الموارد الاقتصادية	04
2-5- خصائص المشكلة الاقتصادية	06
2-6- حلول المشكلة الاقتصادية	07
المحور الثاني: المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد	08
1- نشأة علم الاقتصاد	08
2- تعريف علم الاقتصاد	08
3- منهج علم الاقتصاد	11
4- فروع علم الاقتصاد	12
5- موضوع علم الاقتصاد	12
6- أهداف علم الاقتصاد	13
7- أهمية علم الاقتصاد	13
8- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	13
9- علم الاقتصاد وتطور الفكر الاقتصادي	16
ثانيا: المدخل النظري	29
المحور الأول: نشاط الإنتاج	29
1- الإنتاج في الفكر الاقتصادي	29
2- تعريف الانتاج	29
3- أهمية الانتاج	30
4- عناصر الانتاج	30
5- الفترة الزمنية للإنتاج	32
6- دالة الانتاج	32
7- مراحل الانتاج	32
المحور الثاني: نشاط التبادل	36

1- أدوات المبادلة	36
2 – السياسة النقدية	42
3- أدوات السياسة النقدية	43
المحور الثالث: حيز التبادل (السوق)	45
1- تعريف السوق	45
2- وظائف السوق	45
3- أنواع السوق	46
4 -أشكال السوق	47
5- آليات السوق	50
6- توازن السوق	57
7- القيمة	57
المحور الرابع: نشاط التوزيع	60
1- التوزيع في الأنظمة الاقتصادية (الرأسمالي والاشتراكي)	60
2 –مفهوم التوزيع	60
3- أبعاد مشكلة التوزيع	61
4 – أنواع التوزيع	61
5- توزيع العوائد على عوامل الانتاج	62
6- نشاط إعادة التوزيع	67
المحور الخامس: نشاط الاستهلاك	71
1- تعريف الاستهلاك	71
2- أنواع الاستهلاك	71
3 – أهمية الاستهلاك	72
4- دالة الاستهلاك	72
5- مؤشرات الاستهلاك	74
6- سلوك المستهلك	76
7- العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك (محددات الاستهلاك)	77
المحور السادس: نشاط الادخار	79
1- الادخار في الفكر الاقتصادي	79
2- تعريف الادخار	80
3- أنواع الادخار	81
4- أهمية الادخار في النشاط الاقتصادي	82
5 – مؤشرات الادخار	83
6- محددات الادخار	84
المحور السابع: نشاط الاستثمار	85
1- الاستثمار في الفكر الاقتصادي	85
2- تعريف الاستثمار	85
3- أهمية الاستثمار	86

4- مبادئ الاستثمار	87
5- خصائص الاستثمار	87
6- أنواع الاستثمار	88
7- محددات الاستثمار	92
ثالثا: المدخل النظامي	94
محورالنظام الاقتصادي	94
1- تعريف النظام الاقتصادي	94
2- عناصر النظام الاقتصادي	95
أولا- النظام الاقتصادي الرأسمالي وحله للمشكلة الاقتصادية	96
1- تعريف النظام الرأسمالي	96
2- مبادئ النظام الرأسمالي	96
3- مزايا النظام الرأسمالي	98
4- عيوب النظام الرأسمالي	99
5- حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي	100
ثانيا: النظام الاقتصادي الاشتراكي وحله للمشكلة الاقتصادية	101
1- تعريف النظام الاشتراكي	101
2- مبادئ النظام الاشتراكي	102
3 – مزايا النظام الاشتراكي	103
4- عيوب النظام الاشتراكي	103
5- حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي	104
ثالثا: النظام الاقتصادي المختلط وحله للمشكلة الاقتصادية	105
1- تعريف النظام الاقتصادي المختلط	105
2- مبادئ النظام الاقتصادي المختلط	105
3- مزايا النظام الاقتصادي المختلط	106
4- عيوب النظام الاقتصادي المختلط	107
5- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط	107
رابعا: النظام الاقتصادي الاسلامي وحله للمشكلة الاقتصادية	108
1- تعريف النظام الاقتصادي الاسلامي	108
2- مصادر، أسس وقواعد النظام الاقتصادي الاسلامي	108
3- مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي	109
4- خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي	110
5- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاسلامي	111
6- مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية	113
ثبت المراجع	114

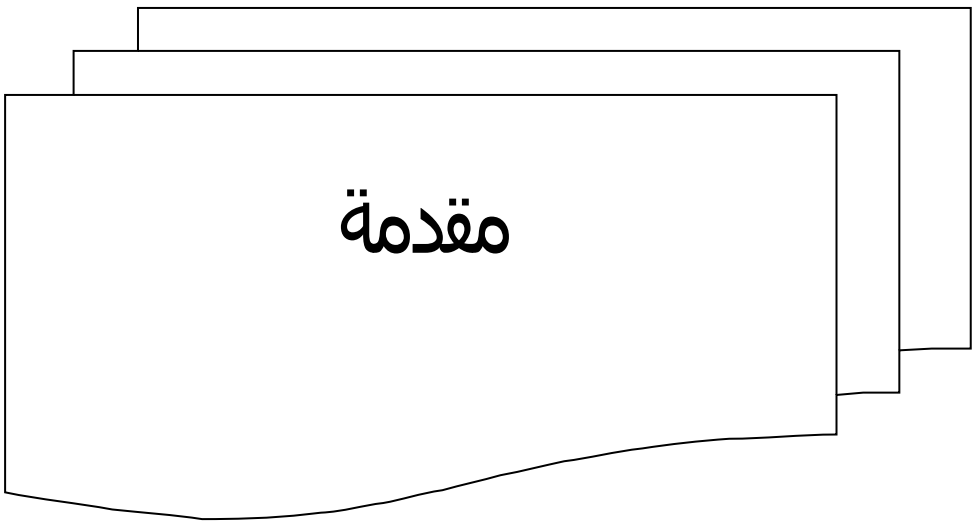
مقدمة

مقدمة

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي تعنى بحياة المجتمعات، حيث يدرس هذا العلم سلوك الانسان سواء كان فرد أم مجتمع في كيفية إشباع حاجاته من خلال استخدامه للموارد الاقتصادية. وهناك حقيقتان اقتصاديتان تصدقتن على كل المجتمعات البشرية، الأولى مرتبة بتعدد الحاجات الإنسانية وتزايده المستمر الثانية متعلقة بندرة ومحدودية الموارد المتاحة اللازمة لتلبية تلك الحاجات. واجتماع هاتين الحقيقتين هو ما أدى إلى نشأة المشكلة الاقتصادية، وتتصف هذه الأخيرة بالعمومية حيث تواجهها كل المجتمعات الإنسانية بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي أو درجة تقدمه.

يحاول علم الاقتصاد إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية أو التخفيف من حدتها، حيث يقوم بتحليل وتفسير مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية من أجل اكتشاف القوانين التي تتحكم فيها، ومن ثمة العمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

تهدف هذه المطبوعة إلى عرض أساسيات علم الاقتصاد من خلال تقديم عرض لموضوعاته من خلال ثلاث مداخل هي كما يلي:

- ✓ المدخل الأول: المدخل المعرفي؛
- ✓ المدخل الثاني: المدخل النظري؛
- ✓ المدخل الثالث: المدخل النظامي.

حيث تناول المدخل المعرفي المحاور الموالية:

- المحور الأول: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد.
- المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية.

أما المدخل الثاني فقد عالج المحاور أدناه:

- المحور الأول: نشاط الإنتاج
- المحور الثاني: نشاط التبادل
- المحور الثالث: حيز التبادل
- المحور الرابع: نشاط التوزيع
- المحور الخامس: نشاط الاستهلاك
- المحور السادس: نشاط الادخار
- المحور السابع: نشاط الاستثمار

أما المدخل النظامي فقد تعرض لمعالجة محور النظام الاقتصادي.

وأخيرا، فإن هذه المطبوعة تعد محاولة لإثراء المكتبة الجامعية بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ببومرداس وتزويد طلبة السنة الأولى(جذع مشترك) بمصدر علمي يطابق البرنامج الرسمي للطور التعليمي.

أولا

المدخل المعرفي

أولا: المدخل المعرفي

المحور الأول: المشكلة الاقتصادية

مهما كانت الموارد والثروات التي تزخر بها الدول، إلا أن جميعها تعاني من عدم كفاية هذه الموارد لتلبية الحاجات العديدة واللامتناهية لإفراج مجتمعاتها، وهذا ما يدعى بالمشكلة الاقتصادية، وتعتبر هذه الأخيرة جوهر علم الاقتصاد والنقطة المركزية التي يدور حولها علم الاقتصاد.

1. مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها

تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، فلقد واجهت الإنسان منذ الأزل إلى يومنا هذا مشكلة تعدد وتزايد حاجياته في حين أن إمكانياته مهما كثرت واتسعت فهي في النهاية محدودة ونادرة وهذ هو مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها باعتباره علم التوفيق بين الغايات والوسائل والعلم الذي يدرس سلوك الإنسان المتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة.

وتواجه المشكلة الاقتصادية الأفراد بما يواجه المجتمعات، وتواجه الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة سواء رأسمالية أو اشتراكية أو إسلامية أو مختلطة، فهي لا تختلف في أركانها وعناصرها من مجتمع أو نام إلى أخر، بل يكمن الاختلاف في فلسفة مواجهتها وطرق حلها.[1]

2. أسباب المشكلة الاقتصادية

يمكن حصر أسباب المشكلة الاقتصادية في:

1.2. تعدد الحاجات الإنسانية

يمكن تعريف الحاجة بصفة عامة بأنها " الرغبة في الحصول على نفع وإشباع معين، أو شعور بألم يقتضي دفعه أو التخفيف من حدته،[2] مثل الإحساس بألم العطش عند عدم شرب الماء، أو الإحساس بألم الجوع عند عدم تناول الفرد للطعام، فمن أسباب وجود المشكلة الاقتصادية كون حاجات الإنسان لا متناهية وغير محدودة، فمن طبيعة الإنسان انه كلما اشبع حاجة تثور في نفسه حاجات أخرى.[3]

---

[1] عبد زياد محمد، " مبادئ علم الاقتصاد"، دار البداية، الأردن، 2010، ص 16

[2] عبد الغفور إبراهيم احمد، " مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، زهران للنشر، الأردن، 2013، ص ص: 8-9.

[3] علي خالفي، "مدخل إلى علم الاقتصاد: مفاهيم –مصطلحات-أسئلة-"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 7.

2.2. خصائص الحاجات:

للحاجات الإنسانية خصائص معينة أهمها:[1]

1.2.2. قابلية الحاجة للإشباع

كل حاجة قابلة للتلبية وهذه قاعدة عامة، وإذا قررنا أن المنفعة تميل إلى التناقص مع استمرار الإشباع أو استعمال السلعة أو الخدمة، فمعنى ذلك قابلية الحاجة للإشباع يتزايد باستعمال وحدات أخرى من السلعة أو الخدمة، ويرجع ذلك إلى طبيعة الإنسان فالإنسان محدوج القدرة حتى في دائرة الإشباع.

2.2.2. قابلية الحاجة للانقسام

الحاجة البشرية قابلة للتجزئة، ذلك انه كلما تلقت الحاجة قدرا من الإشباع انخفضت درجة إلحاحها، فالحاجة قابلة للإشباع تدريجيا بالسلعة أو الخدمة وهذا يعني أن كل جزء من السلعة أو الخدمة قابلة لأن يشبع جزء من تلك الحاجة.

3.2.2. قابلية الحاجة للقياس

الإنسان قادر على ترتيب حاجاته من حيث أهميتها ترتيبا تنازليا بقدر إلحاح الحاجات، وبطبيعة الحال يقوم بقياس الحاجة فمعيار القياس شخصي وعليه قياسات الحاجة مختلفة من شخص إلى أخر ومن وقت لأخر ومن زمان لأخر.

4.2.2. قابلية الحاجة للإحلال

حيث مكن أن تحل أو أن تعوض حاجة أخرى حاجة أخرى، وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الرغبات التي تقوم هذه الحاجات بإشباعها.

5.2.2. قابلية الحاجات للتعدد والتزايد باستمرار

حيث تتميز الحاجات الإنسانية بانها كثيرة ومتنوعة وتتزايد عبر الزمن.

6.2.2. قابلية الحاجة للتكامل

ويعني أن إشباع بعض الحاجات لا يغني عن إشباع الحاجات الأخرى، فالحاجة إلى الغذاء تكمل الحاجة إلى الكساء، وكما أن كل منهما يكمل الحاجة إلى العمل والى التسلية والترفيه عن النفس.

7.2.2. قابلية الحاجة للإشباع

كل حاجة قابلة للإشباع، بمجرد استعمال السلعة أو الخدمة المعنية مباشرة أو باستهلاكها لعدة مرات، حيث تميل المنفعة إلى التناقص مع استمرار إشباع الحاجة، وذلك وفقا لما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحدية والذي ينص على أن المنفعة

[1] Kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf

المكتسبة من السلعة تميل إلى التناقص مع استمرار استهلاك وحدات إضافية من نفس السلعة، وقد يقف الفرد عند حد معين من الإشباع لسلعة ما بينما يستمر أخر لفترة أطول حتى الحصول على الإشباع المطلوب.

3.2. أنواع الحاجات الإنسانية

تنقسم الحاجات الإنسانية إلى ما يلي:[1]

1.3.2. الحاجات المادية والحاجات المعنوية

يعد الغذاء واللباس والسكن من الحاجات الإنسانية المادية، في حين حاجة الإنسان إلى الصحة والتعليم والصداقة من الحاجات المعنوية، فالحاجات المادية يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، والحاجات التي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية.

2.3.2. الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية

تختلف الحاجات وتتفاوت أهميتها من فرد إلى أخر ومن زمان إلى أخر ومن مكان إلى أخر، فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف عليها حياة الإنسان مثل الدواء، أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم إشباعها في إثراء حياته ويمكنه الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك على حياته، فهي غير ضرورية ولكنها تزيد في متعة الإنسان مثل السياحة.

3.3.2. الحاجات الفردية والحاجات الجماعية

يقصد بالحاجة الفردية الحاجات التي تتعلق بحياة الفرد الشخصية مثل (سيارة) أما الحاجة الجماعية فيشترك فيها الجماعة (إنارة عمومية).

4.3.2. الحاجات الحاضرة والحاجة المستقبلية

الحاجة الحاضرة هي التي يرغب الفرد في إشباعها في الحاضر (أكل)، أما الحاجة المستقبلية فهي حاجة يمكن إشباعها مستقبلا (السفر مستقبلا).

4.2. الندرة النسبية للموارد الاقتصادية

ويمكن تعريف الموارد الاقتصادية على أنها عبارة عن كل شيء نافع (سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية. والمقصود بندرة الموارد هو الندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع حاجيات ورغبات الإنسان، كما أنها تعبر عن معنى نسبي للعلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها، فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات والحاجات الإنسانية التي ينبغي إشباعها، أي انه نادر من حيث كمية عرضه المتاح وتعتبر هذه الندرة من أهم أسباب المشكلة الاقتصادية والتي ترجع إلى:[2]

---

[1] حنان شطيبي، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.، ص: 20 نقلا عن Kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf

[2] سكينة بن حمود، " مدخل لعلم الاقتصاد"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 19

- عدم استغلال موارد المجتمع أو عدم كفاءة استغلالها (سوء استغلالها)، وهذا يقودنا إلى أن مشكلة الندرة ليست ظاهرة طبيعية فقط بل لها ارتباط مباشر بالإنسان، وذلك لأن قدرة المجتمع في التغلب على هذه الظاهرة ترتبط بدرجة تطور المعرفة الفنية والعلمية في هذا المجتمع، فبقدر ما تزداد درجة تقدم هذه المعرفة، وبقدر ما ننعرف من إمكانيات استخدامها لإشباع الحاجات تتهيأ السبل المواتية لتنمية قدرات الإنسان في السيطرة على هذه الموارد.

- قابلية بعض الموارد للنفاد والنضوب.

- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

5.2. أنواع الموارد الاقتصادية

الموارد هي ما يسره الله تعالى من وسائل أو مصادر كانت طبيعية أو بشرية يؤدي استخدامها إلى إنتاج سلع وخدمات تشبع أكبر قدر من الحاجات الإنسانية غير المحدودة.[1]

وتأخذ هذه الموارد شكل موارد غير اقتصادية أو حرة وتعد ملكا للجميع، أو شكل موارد اقتصادية والتي يطلق عليها مصطلح عوامل الإنتاج.[2]

1.5.2. الموارد الاقتصادية

المورد الاقتصادي هو الذي يتميز بالندرة والمحدودية النسبية، حيث يكون المعروض أو المتاح منه اقل من الطلب عليه لجميع استخداماته البديلة، ولا يمكن الحصول عليها أو توفيرها دون بذل جهد أو ثمن لها، حيث يرتفع سعر المورد الاقتصادي مع زيادة الطلب عليه، ويتجدد الطلب على المورد الاقتصادي مع زيادة المنافع التي يمكن أن تنشأ من استخداماته.[3]

تتسم هذه الموارد الاقتصادية بخصائص هي كالآتي:

- أن يكون المورد نافعا أي قادر على إشباع حاجة إنسانية.

- أن يكون المورد قابل للاستخدام أي متاح للاستخدام في إشباع الحاجات الإنسانية.

- أن يكون المورد نادر ندرة نسبية أي أن الكمية المتاحة منه لا تكفي لإشباع كل الحاجات الإنسانية.

- أن يكون المورد غير متخصص بمعنى إمكانية توجيه المورد لإشباع أكثر من حاجة إنسانية.

وبشكل عام فإن للمورد ثلاثة شروط حتى يندرج تحت مسمى الموارد الاقتصادية وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:[4]

[1] احمد حسن الرفاعي، خالد واصف الوزني، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر، الأردن، 1997، ص 24

[2] www.philadelphia.edu.jo

[3] إيمان عطية ناصف، " مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة"، المكتب العربي الحديث، دمنهور، مصر، 2007، ص: 9.

[4] احمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 25

- **الشرط الأول: الندرة أو المحدودية النسبية**، أي أن المورد نادر أو محدود نسبة إلى الحاجات التي يمكن أن يشبعها، فالندرة هنا نسبة إلى الاستخدامات التي يمكن أن يخصص لها هذا المورد لإنتاج سلع وخدمات مختلفة.
- **الشرط الثاني: وهو وجود ثمن لهذا المورد**، فالمورد الاقتصادي يحتاج إلى ثمن حتى يمكن الحصول عليه، ويرتبط الثمن بالندرة، فكلما كان المورد أكثر ندرة، كلما ارتفع ثمنه.
- **الشرط الثالث: وهو ارتباط الحصول على المورد الاقتصادي بجهد**، فالهواء وهو مورد غير اقتصادي، لا يحتاج إلى جهد للحصول عليه، فالإنسان يتنفس وهو نائم أو مستيقظ أو يأكل وفي كل الأحوال دون أن يشعر بذلك، أما الحصول على أي مورد اقتصادي فلابد أن يرتب بجهد معين.

يمكن القول إن الإنسان هو الذي يخلق منافع الموارد ويزيد من هذه المنافع، فالجانب الأكبر للموارد الطبيعية لا يصلح للاستخدام في مكان تواجدها، ولكن العنصر البشري هو الذي يهيئ الموارد للاستخدام والانتفاع بها وذلك من خلال إعدادها بصورة خاصة وتوفير المعرفة الفنية لكي تصبح صالحة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات المختلفة.

ما هي الموارد المستعملة؟ أي ما هي عناصر الإنتاج التي نختارها ونعتمد عليها لإنتاج أنواع معينة من السلع والخدمات؟

وتعبر الموارد أو الإمكانات التي يحتاجها الإنسان لإشباع رغباته عن كافة المصادر الطبيعية التي خلقها الله عز وجل وسخرها للإنسان من أجل إنتاج السلع والخدمات، وتأخذ شكل موارد غير اقتصادية أو حرة وتعد ملكا للجميع، أو شكل موارد اقتصادية والتي يطلق عليها مصلح عوامل الإنتاج، وهي موارد محدودة ونادرة نسبيا، ولا يمكن الحصول عليها دون بذل جهد أو ثمن لها.

وتتكون هذه الموارد الاقتصادية من أربعة عناصر رئيسية، وهي:

1.1.5.2. الموارد الطبيعية

ونقصد بها كل ما تزخر به الطبيعة نذكر منها:

- الأرض: وهذا يعني الأراضي الفلاحية، المناجم وغيرها.
- السماء: أي المناخ، الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة بالرياح وغيرها.
- البحر: السياحة الصيد وغيرها.

تعتبر الموارد السابقة الذكر (الأرض، السماء، البحر) دائمة شر الاعتناء بالمحيط، إلا أن البعض الأخر من الموارد يعد غير قابل للتجديد ولا يمكن إعادة إنتاجه مثل المحروقات.

2.1.5.2. الموارد البشرية

نقصد به الجهد البشري سواء كان ذهنيا أو عضليا والذي يتم توظيفه في إنتاج السلع والخدمات، وتتأثر هذه الموارد البشرية من الناحية الكمية من خلال النمو الديمغرافي، عدد الوفيات، الهجرة، التحسن والتطور في الوضعية الصحية، ارتفاع معدل الحياة، ومن الناحية النوعية من خلال مستوى المعرفة، التكوين المهني، التمكن من التكنولوجيا.

3.1.5.2. رأس المال المادي: وهو السيولة النقدية والمعدات والعقارات المستخدمة في العملية الإنتاجية، ويصنف رأس المال المادي إلى رأس مال ثابت ورأس مال متداول:

- **رأس المال الثابت:** متكون من المعدات الرأسمالية ووسائل الإنتاج التي تؤدي إلى تحسن فعالية العمل (خاصة وسائل إنتاج والمباني).
- **رأس المال المتداول:** والذي يتكون من السلع التي حول بهدف الحصول على سلع أخرى (المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة).

4.1.5.2. التنظيم: وهو الوقوف بالتنسيق وبالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج السابقة وذلك بالكفاءة والفعالية اللازمتين، وللإشارة فإن بعض التصنيفات الخاصة بالموارد الاقتصادية تقوم بإدراج هذا العنصر ضمن الموارد البشرية.

5.1.5.2. الموارد غير الاقتصادية: تتمثل الموارد غير الاقتصادية في تلك الموارد التي يتاح منها مخزون لا نهائي ولا ينفذ مهما بلغت ضخامة الطلب على هذا المورد، أي يكون المعروض منها في أي فترة زمنية أكبر من الطلب عليها، وبالتالي لا يكون لهذه الموارد سعر يدفع مقابل استغلالها والانتفاع بها مثل: الهواء، أشعة الشمس، مياه البحار والمحيطات...إلخ.[1]

6.2. خصائص المشكلة الاقتصادية: تتميز المشكلة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- **العمومية:** أي أن جميع البدان تعاني منها مهما بلغ تقدمها، فالمشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمنيا ومكانيا، حيث أنها موجودة منذ القدم وإلى يومنا هذا، ولا تنفرد بها دولة دون أخرى.
- **الديمومة:** بمعنى أنها دائمة وأبدية، حيث أن المجتمعات قديما عانت منها، وكذا الحال بالنسبة للمجتمعات الحديثة التي تعاني منها حاليا، والمجتمعات المقبلة سوف تواجه أيضا هذه المشكلة في المستقبل.
- **تعدد الحاجات:** أي أن الفرد يسعى إلى تلبية حاجات لانهائية فكلما قام بتلبية حاجاته الحالية بحث عن تلبية حاجات جديدة، وهذه الحاجات تتجدد وتتطور بتطور الأفراد.
- **الندرة:** يقصد بها الندرة النسبية وليست المطلقة، حيث أن أهم ما يميز عناصر الإنتاج أو الموارد الاقتصادية (رأس مال، مواد أولية، موارد بشرية وغيرها) هو عدم توفرها بشكل كافي بحيث تمكننا من إنتاج جميع السلع والخدمات التي يحتاج إليها ويطلبها أفراد المجتمع.
- **الاختيار:** تقودنا غالبا مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية وكثرة الحاجات إلى عملية اختيار أفضل بديل ممكن من بين البدائل المختلفة في استعمال هذه الموارد النادرة لتلبية أكبر قدر ممكن من الحاجات، ويقصد بالاختيار قدرة الفرد (المجتمع) على تحديد أي السلع والخدمات يجب ويمكن إنتاجها واستهلاكها قبل غيرها ضمن الإمكانيات المتاحة لهذا الفرد (المجتمع)، واي منها لا يمكنه الحصول عليه لعدم مقدرته أو توفر الرغبة لديه.

---

[1] طلعت الدمرداش إبراهيم، " الموارد الاقتصادية"، مكتبة الزقازيق مصر، 2007، ص 10

[2] حنان شطيبي، مرجع سابق، 2018.، ص: 17 نقلا عن، www.philadelphia.edu.jo

❖ **التضحية:** يقصد بها قدرة الأفراد على التنازل عن استهلاك سلع أو خدمات معينة مقابل شرائهم لسلع أو خدمات أكثر ضرورة وأهمية لهم، فالحاجات تكون دوما أكثر من الموارد.

7.2. حلول المشكلة الاقتصادية

إن الصراع المستمر بين الإنسان والطبيعة يحسم المشكلة الاقتصادية، وعلى الإنسان أن يعمل على تحرير الموارد الطبيعية ليحقق منها المنفعة، فالموارد الإنتاجية تستلزم مجهودات كي تصبح صالحة لإشباع الحاجات، ولذلك فإن أي نظام اقتصادي مهما كان نوعه من خلال علاجه المشكلة الاقتصادية يتعين عليه القيام بما يلي:

- تحديد أو تقرير الحاجات المطلوب إشباعها، والأهداف الإنتاجية بحسب مختلف طبقات أفراد المجتمع؛
- توزيع الموارد الاقتصادية على فروع الإنتاج أو النشاط المختلفة ويسمى هذا بتخصيص الموارد؛
- توزيع المنتجات على الحاجات والخدمات بحسب مختلف حاجيات طبقات المجتمع.

ومما سبق، فإن المجتمعات الاقتصادية تطرح على نفسها ثلاثة أسئلة أساسية وهي:[1]

- **كيف ننتج:** أي تحديد كيفية إنتاج السلع والخدمات، وما هي الموارد الاقتصادية التي سوف تدخل في العملية الإنتاجية، وهل سيتم إنتاج السلع آليا أم يدويا؟ وما هو مستوى التكنولوجيا الذي يتم استخدامه في العملية الإنتاجية، وما هي التوليفة المثلى في مزج عوامل الإنتاج لتحقيق أكبر كمية بأفضل نوعية في الإنتاج.
- **لمن ننتج:** تحديد الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج الوطني أي السلع والخدمات بين أفراد المجتمع، أي هل سيتم التوزيع عن طريق السوق من خلال القدرة على الدفع أم يتم التوزيع بالتساوي بين الأفراد.

[1] مخلفي أمينة، بن قرينة محمد حمزة، " مطبوعة محاضرات ففي مقياس مدخل للاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018، ص 11

المحور الثاني: المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد

يعتبر علم الاقتصاد أحد فروع العلوم الإنسانية، فهو يهتم بدراسة سلوك الإنسان الاقتصادي إزاء الموارد الإنتاجية المحدودة من أجل مواجهة وإشباع الحاجات الإنسانية اللامحدودة، ويهتم هذا العلم بدراسة النشاط الاقتصادي للإنسان والذي يتمثل في الاستهلاك، الإنتاج، التوزيع، والتبادل وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية.

1. نشأة علم الاقتصاد

يرى معظم الاقتصاديين أن سنة 1776هي سنة ميلاد علم الاقتصاد، حيث يشير هذا التاريخ إلى ظهور كتاب الفيلسوف الأسكتلندي آدم سميث (1723-1790) (Adam Smith) الموسوم ب: (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم)، والمعروف اختصارا بثروة الأمم. وقد كتب لهذا العلم أن ينشأ في بريطانيا مهد الثورة الصناعية التي شكلت نقطة انعطاف في منحى تاريخ البشرية الاقتصادي.

والجدير بالذكر أن كتاب ادم سميث ليس بأول كتاب في الاقتصاد، إنما ظهرت قبله كتب أخرى مثل: كتاب (بحث في الاقتصاد السياسي) للفرنسي مونكريتيان (Montchrestien) سنة 1615، وكتاب (الجدول الاقتصادي) للفرنسي كيسني (Quesney) سنة 1758، لكن رغم ذلك اعتبر كتاب (ثروة الأمم) هو بداية علم الاقتصاد، وذلك لعدة اعتبارات أهمها شمولية وعمق الكتاب في العديد من القضايا الاقتصادية لتلك المرحلة وكذا المنهج العلمي الرصين الذي استخدمه سميث في كتابه، إلى جانب الأفكار الاقتصادية الجديدة التي ابدعها سميث وغيرت كثيرا في الحياة الاقتصادية.[1]

2- تعريف علم الاقتصاد

2-1- التعريف اللغوي لعلم الاقتصاد

كلمة اقتصاد في اللغة العربية مشتقة من قصد ولها عدة معان، ولكن الذي يهم هو الصلة بالحال والاتفاق ونحوهما والقصد هو الاعتدال في السلوك كله، قال الله تعالى "وأقصد في مشيشك واغضض من صوتك"، سورة لقمان الآية 19، وجاء على لسان العرب: القصد في الشيء هو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة ألا يسرف ولا يقتر. والاقتصاد في اللغة من القصد وهو التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط.

ويعود الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية (Oikonomos) والمكونة من قسمين: (Okikos) والتي يقصد بها المنزل و(Nomos) والتي تعني التدبير، أي أن يقصد بالكلمة إجمالا تدبير أمور المنزل،[2] إذ تعبر عن مختلف القواعد والطرق التي يعتمد

[1] فيصل بوطيبة، " مدخل لعم الاقتصاد"، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2017، ص: 18.

[2] الوادي وآخرون "الأساس في علم الاقتصاد"، دار اليازوري، عمان، 2006، ص: 19

عليها رب الأسرة في إدارة الذمة المالية لمنزله بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل لدخله من أجل تلبية اقصى قدر ممكن من احتياجات أسرته، إلا أن المعنى الاصطلاحي للفظ اقتصاد عند اليونانيين تعدى هذا المفهوم ليقصد به أيضا تدبير أمور المدينة.[1]

ولقد ظهرت الكتابات الاقتصادية في بدايتها مختلطة بالسياسة، إذ تخلل البحث الاقتصادي المبادئ الخاصة بالحكم الصالح ودعم قوة السلطة بجانب مبادئ نمو الثروة، لذا كان يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي وهو ما تحقق على يد الكاتب الفرنسي (أنطوان مونكريتيان) في كتابه "مطول شرح الاقتصاد السياسي" عام 1615 والذي هدف من خلاله إلى تحددي معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة لزيادة ثورتها، وفي عام 1776 خصص (آدم سميث) كتابه الشهير "ثروة الأمم" إلى تحديد كيفية تنمية وإدارة الثروة، وبذلك سمي بواضع علم الاقتصاد الحديث، وبالرغم من بروز معالم علم الاقتصاد آنذاك إلا أن مصطلح علم الاقتصاد لم يظهر إلا في النصف الثاني من القرن 19 أين اصدر (ألفريد مارشال) كتابه المعنون "مبادئ علم الاقتصاد" سنة 1890 ليشيع فيما بعد هذا الاصطلاح.

2-2- التعريف الاصطلاحي لعلم الاقتصاد

اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا شاملا وجامعا لكل الموضوعات التي يعالجها، مما نشأ عنه تعدد واختلاف التعريفات له، وهذا راجع إلى اختلاف المقاصد والأهداف من مفكر لأخر، وكذا اختلاف العوامل المؤثرة في هؤلاء المفكرين كالبيئة والثقافة.

ومن بين التعاريف المختلفة لعلم الاقتصاد ما يلي:

- تعريف آدم سميث (Adam Smith): عرف علم الاقتصاد في كتابه "ثروة الأمم: سنة 1776" بأنه " العلم الذي يدرس أسباب ثروة الأمم وكيفية زيادتها"،[2] نلاحظ أن هذا التعريف يركز على كيفية زيادة الثروة المادية للمجتمعات، وإهماله لدور الإنسان، الذي يقدر المعنى الحقيقي للثروة.
- تعريف ألفريد مارشال (Alfred Marchall): عرف علم الاقتصاد في كتابه "مبادئ الاقتصاد" عام 1890 على انه "العلم الذي يبحث في كيفية حصول الإنسان على دخله وكيفية استعمال هذا الدخل"،[3] ويركز هذا التعريف على كيفية اكتساب الأفراد للدخل وطريقة إنفاقه.
- تعريف ليونيل روبينز (Lionel Robbins): عرف علم الاقتصاد في كتابه "طبيعة علم الاقتصاد عام 1932 بأنه "ذلك العلم الذي يختص بدراسة السلوك الإنساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة".[4] وقد ركز هذا التعريف على ندرة الموارد وكيفية تعامل الإنسان معها لتلبية احتياجاته اللامتناهية وهو جوهر المشكلة الاقتصادية، وبالتالي يمكن القول أن هذا التعريف هو الأقرب للوقت الراهن.

---

[1] الحسناوي مهدي كريم، " مبادئ علم الاقتصاد"، مطبعة اوفستن، بغداد، 1990، ص 23

[2] عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص 4

[3] عبد الرحمان يسرى، "مقدمة في الاقتصاد"، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 16

[4] حمدي أحمد العناني، "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، دون سنة نشر، ص 10

- تعريف بول صامويلسن (Paul Samuelson): يهتم علم الاقتصاد بدراسة كيفية اختيار الأفراد أو المجتمع استخدام الموارد المنتجة في إنتاج السلع والخدمات من أجل إشباع الحاجات عبر الزمن، ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمستقبلي وبين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع.[1]

وبالاستناد إلى مختلف هذه التعاريف يتضح أن المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد يرتكز على المحاور التالية:

- **علم الاقتصاد علم التجارة الدولية**، فعلم الاقتصاد هو العلم الذي يساهم في فهم القوانين التي تضبط وتنظم عمليات التبادل التجاري بين مختلف الدول، حيث تضطر حاليا العديد من الدول لإشباع حاجات أفراد مجتمعاتها من مختلف المنتجات التي تفتقر هي إليها، وذلك نسبة إلى افتقارها للموارد اللازمة لإنتاجها.[2]

- **علم الاقتصاد علم تحليل المتغيرات الكمية**، حيث يقوم علم الاقتصاد بدراسة وتحليل التغيرات التي تطرأ على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي، مثل الإنتاج الكلي، الاستهلاك الكلي، المستوى العام للأسعار، مستوى التوظيف، مستوى البطالة، معدل التضخم، وغيرها من المتغيرات.[3]

- **علم الاقتصاد علم الثروة**، وفقا لهذا المنظور فإن علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في كيفية تكوين الثروات وتوزيعها، ذلك أن الغاية من أي نشاط اقتصادي هو خلق ثروة[4] ومن بين المفكرين المرتبطين بهذا المنظور ادم سميث، الذي عرفه على انه العلم الذي يهتم بإنتاج الثورة وتبادلها وتراكمها.[5]

- **علم الاقتصاد علم الندرة**، يعتبر علم الاقتصاد تبعا لهذا التوجه علم إدارة الموارد النادرة نسبيا بغرض تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار لأفراد المجتمع، والذي يقودنا إلى ما يدعى بالمشكلة الاقتصادية وهذا ما جاء به تعريف روبنس: بانه "العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف وحاجات متنوعة وبين وسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة".[6]

- **علم الاقتصاد علم المبادلة**، في مقدمة الاقتصاديين الذين يعتبرون علم الاقتصاد هو علم المبادلة نجد الاقتصادي الفرنسي (بيرو)، حيث يرى أن علم الاقتصاد هو "ذلك العلم الذي يهتم بدراسة عمليات التبادل التي يقوم بموجبها الفرد بالتخلي عما بحوزته من أجل الحصول على ما يحتاجه والموجود في حوزة غيره، وبالتالي تعتبر المبادلات أساس النشاط الاقتصادي".[7]

---

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 17

[2] الرواشي عبد العزيز فتحي، "الاقتصاد والسوق"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 05

[3] المرجع نفسه، ص 05

[4] الطويل رواء زكي، "محاضرات في الاقتصادي السياسي"، دار زهران للنشر، الأردن، 2010، ص 23

[5] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الجزئي، تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 26

[6] فرحات غول، "مدخل الاقتصاد"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 17

[7] نفس المرجع السابق، ص 24

- **علم الاقتصاد علم تحقيق الرفاهية**، من خلال هذا التوجه ينظر لعلم الاقتصاد على انه "العلم الذي يختص بدراسة الرفاهية الاقتصادية"،[1] كما يقوم بتحليل الطرق المختلفة التي يعتمد عليها الإنسان في سبيل تحسين ظروفه المعيشية وذلك بالتركيز على أساليب حصوله على الدخل وكيفية إنفاقه.

- **علم الاقتصاد علم طرق الإنتاج**، وفقا لهذا المنظور فإن علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في المعرفة المتعلقة بمجموعة الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط المتعلق بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي من شأنها تلبية حاجات أفراد المجتمع"، يتضمن هذا النشاط وجهين، الأول خاص بعلاقة الإنسان بالطبيعة أما الثاني فيتعلق بعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان.[2]

من خلال التعاريف السابقة لعلم الاقتصاد يمكن أن نستنتج أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يدرس كيفية إدارة وتخصيص واستعمال الموارد النادرة، من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد بشكل يسمح بالحصول على اقصى إشباع ممكن لحاجات المجتمع المتعددة ولانهائية.

3. منهج علم الاقتصاد

المنهج هو الطريقة التي يتبعها العقل في استخلاص المعارف، والدارسون له يبحثون دائما على الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل على التطوير المستمر لها.

3-1- المنهج الاستنباطي

وهو منهج يقوم على الانتقال العام إلى الخاص للوصول إلى قوانين اقتصادية، والذي يستند على فكرة السبب والأثر.[3]

ويعتبر من أقدم مناهج المعرفة، والاستنباط عملية عقلية أو فكرية بها من قضية تعد مقدمة مسلما بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيدا عن الواقع (دون الاعتماد على التجربة) بمعنى الانتقال في البحث من الكل إلى الجزء (الاستدلال النازل) ويعتبر المنهج الرياضي من أبرز أدوات التحليل التي يعتمد عليها هذا المنهج.

وفي هذا المنهج يبدأ الباحث بمجموعة من المقدمات تتمثل في مجموعة من التعريفات والافتراضات الأساسية ثم سلسلة من عمليات التحليل المنطقي والتدليل العقلي للبحث ثم يجاول الباحث بعد ذلك استنباط ما يمكن أن يترتب من نتائج معينة من المقدمات الأولية التي بدأ بها. وهكذا نجد أن المنهج الاستنباطي يبدأ من العام وينتهي إلى الخاص.

2.3. المنهج الاستقرائي

يقوم هذا المنهج على أساس الملاحظة والمشاهدة والتجربة، أي أن الباحث يبدأ من المادة وليس من العقل، فعلى ضوء الحقائق المشاهدة في دنيا الواقع، وعن طريق التجريب والتحليل المنظم لهذه الحقائق يحاول الباحث الوصول إلى القوانين العامة

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، " الاقتصاد الجزئي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 24

[2] محمد دودار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص 16

[3] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 19

التي تتحكم ظاهرة موضوع البحث. وهكذا نجد أن المنهج الاستقرائي (منهج تجريب البحث) يصعد من الجزئيات إلى الكليات، أي انه يبدأ من الخاص إلى العام، ويعالج الفكر التقليدي كلا المنهجين بشكل مستقل عن الأخر.

ولكن حديثا اتجهت النظرة إلى المنهج العلمي التجريبي الذي يجمع بين الاستقرائي والاستنباطي، كل من الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية تكملان كل منهما الأخرى، في نواح أخرى، من ذلك مثلا التحليل الاستنباطي يساعد في اختبار الحقائق المناسبة للدراسة في التحليل الاستقرائي، والدراسات الاستقرائية تمكننا من مراجعة مدى واقعية العروض المعمولة في التحليل الاستنباطي.

4. فروع علم الاقتصاد

ينقسم الاقتصاد وفقا لمستوى التحليل إلى فرعين أساسيين هما:

1.4. الاقتصاد الجزئي

وهو فرع من علم الاقتصاد الذي يتناول دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية والفردية في المجتمع مثل المستهلك الفرد أو المنتج الواحد أو احدى الصناعات أو أحد الأسواق .... إلخ،[1] معنى ذلك أن الاقتصاد الجزئي يركز على سلوك المستهلك والكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على مختلف السلع والخدمات، كما يهتم بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المؤسسة من تعظيم أرباحها.

2.4. الاقتصاد الكلي

وهو فرع في علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة اقتصاد الدولة بشكل كلي، وتحليل الظواهر الاقتصادية الكلية بشكل عام مثل إجمالي الإنفاق الكلي للمجتمع، والاستهلاك الكلي، الإنتاج الكلي، إجمالي الاستثمارات، إجمالي الادخار، المستوى العام للأسعار والأجور، البطالة، التضخم...إلخ.[2]

أي أن الاقتصاد الكلي يدرس الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الوطني في مجموعه، أي دراسة المقادير الكبرى للاقتصاد، فهو يركز على دراسة اقتصاد دولة ما أو دراسة القطاع، الحكومي، قطاع المنتجين، قطاع العالم الخارجي والذي يتضمن الصادرات والواردات.[3]

5. موضوع علم الاقتصاد

يكمن موضوع علم الاقتصاد في المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات اللازمة في حياة أفراد المجتمع، هذا النشاط يتضمن وجهين لعلاقة مزدوجة: علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان.[4]

---

[1] غادة صالح، "مبادئ الاقتصاد"، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 07

[2] عثمان أبو حرب، "الاقتصاد الدولي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 07

[3] غادة صالح، مرجع سابق، ص 08

[4] محمد دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، منشأة المعرف، الإسكندرية، 1993، ص 16

ويشهد التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت ولا تزال موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به، وكذا إخضاع الوسائل التي تساعده في مواجهة ندرة الموارد اللازمة لتلبية حاجاته المتزايدة باستمرار وتحقيق رفاهيته، فمشكلة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وطرق مواجهتها تعتبر الموضوع الأول الذي يسعى علم الاقتصاد لدراسته ولإيجاد إجابات وحلول له، حيث يشمل موضوع علم الاقتصاد دراسة مشاكل كل تخصيص الموارد، تنظيم الإنتاج، توزيع الإنتاج، وكفاءة استخدام الموارد.

6. أهداف علم الاقتصاد

يتمثل الهدف الرئيسي لعلم الاقتصاد في معالجة المشكلة الاقتصادية، ويتم ذلك ابتداء من تحديد احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات اللازمة لتلبية رغباتهم، وبتحديد كمية الإنتاج ومستوى جودته، وتنظيم العملية الإنتاجية وضبط الطريقة التي سوف يوزع بها الناتج على أفراد المجتمع بما يكفل العدالة في التقسيم، وكذا بتحديد معدل مرتفع للنمو الاقتصادي بما يضمن مواكبة الزيادة المستمرة في عدد السكان، أما فيما يخص الأهداف الثانوية لعلم الاقتصاد فهي تعتبر كوسيلة داعمة لتحقيق الهدف الرئيسي مثل القضاء على الفقر والحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

7. أهمية علم الاقتصاد

في وقتنا الحالي أصبحت قوة البلدان تقاس على أساس القوة الاقتصادية التي تكمن في مدى قدرتها على إنتاج الثروة والتنافس من أجل زيادة هذه الثروة ودفع عجلة التنمية، من أجل بلوغ مراتب متقدمة ضمن مجموعة الدول الأكثر تقدما في العالم. حيث تعتبر القوة الاقتصادية المرآة العاكسة لنجاح الدول، ويتحقق ذلك بالاعتماد على العلم الاقتصادي وهنا تكمن أهمية علم الاقتصاد.

8. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

وجد ارتباط وثيق بين أوجه المعرفة المختلفة، وعليه فإن التطورات التي تحدث في أحد هذه المعارف تؤثر في المعارف الأخرى، فهناك علاقة تأثير وتأثر بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، سواء كانت علوم اجتماعية أو تطبيقية، فكل علم من هذه العلوم يتك بصمة واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

1.8. علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

إن موضوع علم الاجتماع يتعلق ب[1]وصف الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، وما علم الاقتصاد إلا فرع من فروع هذا العلم والذي يهتم بدراسة سلوك الإنسان عند محاولته إشباع حاجاته من خلال السلع والخدمات التي يشتريها ومن خلال انفاق دخله، وكذا تحليل قرارات المنتج المتعلقة بالسلع التي يطرحها في السوق، ولقد انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السيسيولوجيا الاقتصادية والتي تعبر عن مجمل الاعتبارات والدوافع الاجتماعية المؤثرة على التصرف الاقتصادي، فبعض المشاكل الاقتصادية كانخفاض مستوى معيشة الأفراد يقود إلى مشاكل اجتماعية. فعلم الاقتصاد يلتقي بعلم الاجتماع باعتبار أن هذا الأخير يدرس

[1] محمد دويدار، مرجع سابق، ص 55

الظواهر الاجتماعية في شموليتها ويحاول أن يفسرها، في حين أن علم الاقتصاد يهتم بمستوى واحد من مستويات الظواهر الاجتماعية وهو المتعلق بالارتباطات المادية.[1]

2.8. علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة

من الصعب الفصل بين السياسة والاقتصاد، وأكثر ما يعبر عن هذا الارتباط أن الاقتصاد كان يطلق عليه الاقتصاد السياسي، فمن الضروري أن يكون الاقتصادي ملما بالتطورات والقرارات السياسية، فالمحلل الاقتصادي لا يستطيع إغفال العوامل السياسية، فالمحلل الاقتصادي لابد أن يكون ملما بعلم الاقتصاد.

من خلال السياسة تحدد الغايات التي تسعى إليها الدولة، وبالتالي يستطيع الاقتصادي أن يقدم أفضل النظم لتحقيق تلك الغايات، فالهدوء السياسي والاستقرار من أهم مقومات الانتعاش الاقتصادي في المجتمع.[2]

3.8. علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون

هناك ترابط وثيق بين علم القانون وعلم الاقتصاد من خلال تلك القواعد والضوابط القانونية المنظمة لمشروع معين، فلا يمكن القيام باي نشاط اقتصادي إلا في اطار قانوني يسمح بذلك فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات وحتى الدول، ويتوجب على المشرع قبل أن يسن قوانينه مراعاة الجوانب الاقتصادية والمخلفات التي قد تنعكس جراء تطبيق هذه القوانين، حيث شهد التاريخ انعكاسات اقتصادية جراء التطبيقات التشريعية كفرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع، كما يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية، مثل تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم والضرائب، تنظيم الأسواق المالية، وهذا كله له تأثير على الحياة الاقتصادية في أي مجتمع.[3]

4.8. علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد، فسلوك الأفراد ناتج عن دوافع ومكنونات نفسية، والباحث الاقتصادي معني بدراسة وتحليل سلوك الفرد ودوافعه في أي تصرف اقتصادي سواء في الاستهلاك والادخار والاختيار وغيرها، وهذا من أجل فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك،[4] مما يساهم في وضع السياسات الاقتصادية وإيجاد الحلول المناسبة، كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أرضية نفسية، فتأثير الشائعة مثلا على الحياة الاقتصادية.[5]

5.8. علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

---

[1] فتح الله ولعلو، "الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للنشر والطباعة والتوزيع، 1981، ص 38

[2] محمد الوادي وآخرون، "الأساس في علم الاقتصاد"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 29

[3] محمد الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 31

[4] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص 18

[5] فرحات غول، "مدخل إلى الاقتصاد"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 27

إن علم التاريخ هو رصد لوقائع تطور الإنسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فلا يمكن فصل السجل التاريخي عن الوقائع الاقتصادية، فيرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم التاريخ، فجزء من الوقائع التاريخية ذات طابع اقتصادي يمكن الاستفادة من نتائجها في فهم وتشخيص بعض الظواهر الاقتصادية الحالية، كذلك معلومات عن التجارب المختلفة التي مرت بها الأمم السابقة، وكيفية التغلب عليها، للاستفادة منها في مواجهة المشاكل والمصاعب الحالية وتجنب ما قد تم تجربته واثبت فشله.[1]

6.8. علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا

تتمثل الجغرافيا بشكل عام في دراسة العالم في المحيط أو البيئة التي ينتمون إليها، ومن هذا تبنى العلاقة بين علم الاقتصاد والجغرافيا والمتمثلة في توطن النشاط الاقتصادي، أي معرفة الوسط الطبيعي للنشاط (معرفة مصادر المواد الخام، المواد الأولية، مصادر الطاقة، التجمعات السكانية...)، يهتم الباحث في الجغرافيا بالحياة الاقتصادية من خلال ما يسمى بالجغرافيا الاقتصادية التي تركز على محاولة معرفة الثروات والموارد التي يمتلكها المجتمع التي تشكل أساس العملية الاقتصادية،[2] حيث يوفر علم الجغرافيا المعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي لنشاط اقتصادي، فاحتواء رقعة جغرافية على نفط أو ذهب أو مورد طبيعي مهم كالحياة، سينعكس حتما على طبيعة النشاط والمستوى الاقتصادي لتلك المنطقة.[3]

7.8. علاق علم الاقتصاد بعلم المنطق

يزود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحث مبني على استخدام المسلمات للوصول إلى أفكار جديدة فهناك نظريات وفرضيات خاصة بعلم الاقتصاد مبنية على مسلمات منطقية تم الاعتماد عليها في استخلاص أفكار جديدة، وتعتمد العديد من الدراسات الاقتصادية على فرضية الإنسان العقلاني أو الرشيد الذي يسعى لتحقيق اقصى منفعة بأقل تكاليف ممكنة.

8.8. علاقة علم الاقتصاد بالديموغرافيا

الديموغرافيا هي تلك المعرفة التي تهتم بالدراسة الكمية والكيفية للسكان من حيث حالتهم وحركتهم وكذلك خصائصهم الجسمانية والذهنية والسلوكية، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي فهي التي تحدد شروطه الأساسية، كالقوة العاملة كما وكيفا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي.[4]

9-8- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات

من أجل الوصول إلى نتائج كمية دقيقة يلجأ الاقتصادي إلى الاستعانة بالأساليب الرياضية في البراهين والتحليل، فاستخدام الرياضيات مكن الاقتصاديين من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات ومعرفة طبيعة العلاقة التي تجمعهم، فالرياضيات سمحت بدراسة الظواهر الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي بأسلوب رياضي، وقدمت حلولا كمية دقيقة للمشاكل الاقتصادية.

10.8. علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء

[1] فرحات غول، مرجع سابق، ص 28
[2] نفس المرجع السابق، ص 28
[3] محمد دويدار، مرجع سابق، ص 24
[4] نفس المرجع، ص 56

يعتبر الإحصاء العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات دقيقة قابلة للاستخدام، ومن هنا يبرز ذلك الترابط بين علم الإحصاء والاقتصاد، فالإحصاء يوفر المعلومة الجيدة للاقتصادي ليسهل عليه عملية اتخاذ القرار، فالاقتصادي يستعين بالأساليب الإحصائية لمعالجة الظواهر والمشاكل الاقتصادية وهو بحاجة ماسة إلى البيانات الإحصائية لتفسير الظواهر الاقتصادية، فأي دراسة اقتصادية معمقة تعتمد إلى حد كبير على الاساليب الحقيقية في جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها وتفسيرها فالاقتصادي يستعمل الاساليب الإحصائية المختلفة لمعرفة تطور الاقتصاد الوطني، أو تطور أجدد القطاعات الاقتصادية فاستخدام الإحصاء ضروري لكشف العلاقة ودرجة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.[1]

9- علم الاقتصاد وتطور الفكر الاقتصادي

ما توصل إليه علم الاقتصاد في اليوم الحالي من القرن الواحد والعشرين تولد عن جهد فكر الاقتصاديين القدماء من الإغريق، اليونان، الحضارة الإسلامية، العصور الوسطى، الفكر التجاري أو المركنتيلي، الفكر الطبيعي أو الفيزوقراطي، الفكر الكلاسيكي، الفكر النيو كلاسيكي، الفكر الماركسي، الفكر الكينزي والفكر النيوكينزي إلى غاية أفكار المدارس الحديثة للقرن الواحد والعشرين.

9-1- الفكر الاقتصادي في العصور القديمة (الإغريق والرومان)

نتعرض هنا إلى الفكر الاقتصادي عند الإغريق والرومان مع الإشارة إلى أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها ابرز المفكرين في هاتين الفترتين:

9-1-1- الفكر الاقتصادي عند الإغريق

إذا كان الفكر اليوناني قد بلغ ذروة الإبداع في الفلسفة والمنطق والرياضيات والسياسية فإن الاقتصاد لم يحظ بنصيب كبير في تلك الصحوة الفكرية. فقد تميز بالإنتاج البسيط لا تتجاوز حدود المدينة اليونانية ولا وجود أي أسلوب إنتاجي فقد اتسم الفكر الاقتصادي في هذه الفترة بالركود وبنظام اقتصادي بسيط، وهذا ما نجده عند أفلاطون وأرسطو.

9-1-1- 1-الفكر الاقتصادي عند أفلاطون (347-427 قبل الميلاد)

يعتبر أفلاطون من أهم الفلاسفة الإغريق، ولقد تعرض لبعض المسائل الاقتصادية في كتابيه "الجمهورية والقوانين"، حيث تطرق لنشأة الدولة إذ أوضح أن الدولة تقوم نتيجة لحاجة الأفراد إلى بعضهم البعض، فالفرد لا يستطيع أن يقوم بذاته مستقلا عن غيره، ولا مناص له من اعتماده على الغير في إشباع حاجاته الأولية وهذا الأساس الاقتصادي هو الذي يفسر حسب أفلاطون ضرورة قيام الدولة.

كما قسم أفلاطون المجتمع وفقا لفكرة المدينة الفاضلة إلى ثلاث طبقات: طبقة المنتجين فتضم هذه الطبقة كل من له صلة بالنشاط الاقتصادي (مزارعين، أصحاب الحرف) ومهمتها إشباع الحاجات المادية للمدينة، طبقة المحاربين (الجنود) مهمتها الدفاع عن المدينة، وطبقة الحكام (مهمتها الحكم).[2]

---

[1] محمد احمد السريتي، "أسس علم الاقتصاد"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 19

[2] سعيد النجار، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1917، ص ص 14-15

كما نادى أفلاطون بتقسيم العمل لاعتقاده بأن الأفراد يتفاوتون من حيث المواهب، الكفاءات، وبالتالي فهو يرى أن بتخصيص كل فرد في مهنة معينة، وهذا حسب رأيه يؤدي إلى زيادة الإنتاج.[1]

أما موقفه من الثمن فلم يظهر بشكل واضح، أي لم يبرز أهمية التعبير النقدي في القيمة، وقدد تعرض إلى ظاهرة الاحتكار، حيث يعتبره وضعا من أوضاع السوق من جانب بائع واحد للسلعة، أما النقود فيعتبرها وسيطا في المبادلة، وهي مقياس ومخزن للقيم. وأن النقود لهها قيمة ذاتية وقيمة تبادلية، وقد أنكر أفلاطون التعامل بالنقود الذاتية (المعدنية)، وإهمالهم للقيمة التبادلية، فتفقد النقود دورها الحقيقي،[2] كما اقترح أفلاطون نوع من النقود له قيمة صورية تستعمل خصيصا للتبادل، وتكون القيمة الذاتية مستقلة عن قيمتها التبادلية، وبالتالي يمكن إيجاد نقود بعيدة هن المعدنين الذهب والفضة.[3]

كما تعرض إلى مشكلة الفائدة التي يقبلها كواقع، لكنه يدين القروض بفائدة، ولم يتم العثور على رأي له في مجال التوزيع أي لم يشرح الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج بين طبقات المجتمع.[4]

9-1-1-2- الفكر الاقتصادي عن أرسطو (322-384 قبل الميلاد)

يعتبر أرسطو منعرج حاسم في تاريخ الفكر الاقتصادي حيث عاشت أفكاره أكثر من 62 قرن، ولقد تناول بعض المسائل الاقتصادية في كتابه عن "الأخلاق والسياسة"، من بينها انه عارض أستاذه أفلاطون في نشأة الدولة، ففي رأيه أن الدولة لا ترجع نشأتها إلى الاعتبارات الاقتصادية باعتماد فرد من أفراد الجماعة على الأخرين، وإنما ترجع نشأة الدولة إلى أن الإنسان مدني بطبعه أو ذو غريزة سياسية، كما عارضه أيضا في أفكاره عن الشيوعية ودافع عن الملكية الفردية باعتبارها أنها توفر الحافز على العمل، وأن الدافع الشخصي هو من اقوى الدوافع لتحقيق المصلحة العامة. ويتميز الفكر الاقتصادي لأرسطو بانتقاله من الوصف والتعميم والتجريد إلى التحفيز والتفصيل.

وفي القيمة فرق بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، فعند أرسطو لكل سلعة قيمة تمثل منفعة لصاحبها أو لمن يستعملها وهذه هي قيمة الاستعمال، وقيمة أخرى تعبر عن مدى ما تبادل به في السوق، وهي قيمة التبادل،[5] وقد رفض أرسطو الفكرة التي انتهى إليها أفلاطون من أن قيمة السلعة صفة كامنة فيها ورأى أن القيمة تتوقف على اعتبارات خارجة عن السلعة ذاتها مثل منفعتها لشخص معين.

واعتبر الاثمان القائمة على الاحتكار غير أخلاقية فهي أثمان غير عادلة، وعرف الاحتكار على انه موقف أو سلوك البائع الوحيد في السوق كما عرف الثروة بأنها مجموعة من الأدوات والسلع التي تستخدمها الأسرة أو الدولة بقصد تحقيق أسباب الحياة الطيبة. وقد خالف أرسطو، أفلاطون في نظريته للقيمة الذاتية للنقود، بحيث كان يرى أن النقود تكسب قيمتها نتيجة للمعدن الذي تصنع منه.

---

[1] الطيب داودي، " مدخل لعلم الاقتصاد"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 189

[2] علي خالفي، " المدخل إلى علم الاقتصاد"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الدويرة، الجزائر، 2009، ص 44

[3] الطيب داودي، مرجع سابق، ص 192

[4] علي خالفي، مرجع سابق، ص 45

[5] الطيب داودي، مرجع سابق، ص 198

واعتبر النقود غير منتجة في ذاتها وأن الفوائد رذيلة، كما أوضح أنها نشأت لمواجهة احتياجات التجارة والتبادل، فهي الواسطة التي يتم بها تبادل السلع وفي نفس الوقت مقياس للقيمة، وبالتالي أشار إلى استخدامات النقود كمقياس للقيمة وكوسيط للتبادل.

كما فرق أرسطو أيضا بين الأموال التي تملك بالاستعمال والتي لا تهلك بالاستعمال، حيث رأى أن النقود تهلك عند التصرف فيها أي عند استعمالها في شراء السلع والخدمات، في حين لا تهلك بالاستعمال إذا أخذت وتم احتساب سعر الفائدة. لم يكن أرسطو منصفا في قضية الرق، يعتبر هذا الأمر، ويقر بعدم وجود ظلم بالنسبة للعبيد رغم اضطهادهم ويبرر حكمه هذا بإرجاعه للطبيعة.

وهذا النوع من الرقيق يطلق عليهم صفة الرقيق الطبيعي، أما الرق غير الطبيعي عند أرسطو فهم اسرى الحرب، وهؤلاء في رأي أرسطو لم تحكم عليهم الطبيعة بالعبودية نتيجة تخلفهم الذهني وإنما كان ذلك نتيجة انهزامهم في الحروب، ولذلك لا يجب معاملتهم بنفس معاملة الرقيق الطبيعي. حيث فرق بين الثراء الطبيعي وغير الطبيعي واعتبر أن استخدام العبيد ثراء طبيعي بينما التجارة وسعر الفائدة والكسب منها ثراء غير طبيعي وأوضح أن النقود غير منتجة في ذاتها لذلك اعتبر الفوائد مرذولة وتعتبر من قبيل الثراء غير الطبيعي.[1]

9-1-2- الفكر الاقتصادي عند الرومان

بالرغم من أن الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا إلا انهم اثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال التنظيمات القانونية التي أقروها، ومن أفكارهم الاقتصادية ما يعرف بالقانون القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية.

فالقانون الروماني هو الذي أعطى الملكية الخاصة هويتها، وأعطى لحائزها الحق في التمتع بما يملكه واستعماله، وأصبح منذ ذلك انتهاك حقوق الملكية الخاصة من طرف الأفراد أو الدولة يحاسب عليه القانون.

وأبرز المفكرين الذين ظهروا في تلك الفترة هم: شيشرون وسنكا وبليني، فما تعرض له شيشرون في المجال الاقتصادي الزراعة، حيث وضعها في مقام الصدارة ضمن أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى، واعتبرها حرفة نبيلة يمثل انتعاشها أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها الثروة والسلطة السياسية، أما الصناعة والتجارة فكانت في تقديره من الحرف غير النبيلة، وكذلك عمل الأجير في أي صورة من الصور، كما وجه انتقادات كبيرة للفائدة ووصل إلى حد تشبيهها بالقتل.

وقد اتفق سنكا مع شيشيرون حول مسألة النقود، حيث اعتبرها أصل غالبية الشرور والآثام، من الحقد والحسد والكراهية والتي قد ينبع معنها الظلم، وهي مصدر البلاء الاجتماعي، بحيث تلحق الضرر بمن يتعامل فيها بالإقراض والربا، ومع ذلك فإننا نجد عند بليني بيانا لمزايا الذهب النقدية من حيث دوامه وقابليته للتجزئة.[2]

9-2- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

استغرقت العصور الوسطى مدة ألف سنة تقريبا (من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر ميلادي)، حيث بدأت من سقوط روما سنة 476 م إلى سقوط القسطنطينية سنة 1453 م، وعرف الفكر الاقتصادي في تلك الفترة مذهبين هما الفكر الاقتصادي عند المسلمين والفكر الاقتصادي في أوروبا. كما يلي:[1]

---

[1] نفس المرجع، ص 199

[2] مخلفي أمينة، بن قرينة محمد، مرجع سابق، ص 18-19

9-2-1- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا

فيما يخص هذا الأخير، فقد ساد هذه الحقبة ركود فكري في أوروبا حيث أطلق عليها "عصور الظلام"، ارتكزت الحياة الاقتصادية آنذاك على النشاط الزراعي باعتباره المصدر الأساسي للثروة، وسيطر النظام الإقطاعي. ومن مظاهر الحياة الاقتصادية في العصور الوسطى كذلك زيادة نفوذ الكنيسة وسيطرتها على النواحي الاقتصادية للمجتمع، فقد ظهر بعض المفكرين الاقتصاديين وكان أبرزهم من رجال الكنيسة، وقد نادى هؤلاء المفكرين بإخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الإنساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين، وبالتالي لم يكن هناك فكر اقتصادي حقيقي مستقل كعلم بل كان تابعا لمبادئ الكنيسة. كما تميزت هذه الحقبة ن الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة، وظهور التنظيم الحرفي في المدن.

ولعل من ابرز المفكرين الفلاسفة في تلك الفترة St.Thomas Aquinas (1225-1274) والذي كانت له مجموعة من الأفكار الاقتصادية، حيث اتفق سان توماس مع أرسطو في أن الملكية الفردية لا تتعارض والنظام الطبيعي وانها توفر الحافز الصحيح على الكفاية الإنتاجية، كما أنها لا تتعارض مع شيوع الاستعمال، وهذه الفكرة مأخوذة أيضا من أرسطو، كما وردت في أفكاره أيضا فكرة الثمن العادل والأجر العادل بما يتماشى مع أخلاقيات تعاليمه الدينية، فعرف الأول بأنه الثمن الذي تتساوى فيه القيم المتبادلة، أي أن ثمن كل سلعة يجب أن يعبر عن قيمتها الكامنة لا أكثر ولا اقل (وهو في هذا يتفق مع أفلاطون ويختلف مع أرسطو)، وعرف الثاني على انه ثمن الخدمة التي يؤديها العامل بحيث يكون كافيا لمعيشة مناسبة له طبقا لمركزه في الحياة، وأخيرا فإن توماس – نزولا على تعاليم المسيحية- اكد على كرامة العمل الإنساني أيا كان نوع هذا العمل طالما انه لا يتعارض مع تعاليم الدين، فليست عنده تلك التفرقة الشائعة لدى مفكري اليونان والرومان بين الأعمال النبيلة وغيرها، فكل عمل في سبيل الكسب المشروع عمل نبيل سواء كان في الزراعة أو الصناعة أو التجارة.

وأمام الانحطاط الفكري والاقتصادي الذي ميز أوروبا في العصور الوسطى لم يكن هناك تحليل علمي للظواهر الاقتصادية بل أن الكنيسة فرضت قيودا كبيرة على النشاط الاقتصادي.

ولقد أدى انهيار النظام الإقطاعي خلال القرن الخامس عشر، لإتاحة الفرصة لظهور أفكار جديدة لتنظيم الحياة الاقتصادية، فقد برزت تيارات أخرى من الأفكار الاقتصادية، وتجسدت في أفكار المدرسة التجارية والطبيعية.

9-2-2- الفكر الاقتصادي عند المسلمين في القرن الرابع عشر (الفكر الاقتصادي الإسلامي)

من أهم مبادئ الاقتصاد الإسلامي: امتلاك الحرية الفردية، ضرورة تدخل الدولة ووقوفها عن تفاوت الملكية الفردية أي الفقراء والمساكين، العمل هو أساس الدين الإسلامي، تحريم القرض بفائدة أي الربا، تنظيم السوق والنهي عن الاحتكار، كما حبذ الإسلام نظام المنافسة الكاملة وركز على أن الثمن يتحدد حسب مساومات البائعين والمشترين دون تدخل من جانب الدولة.

وبرزت في تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي أسماء كبيرة، من بينها الفارابي (874-950) الذي قدم تفسيرا اقتصاديا لقيام الجماعة واستمرارها، فحسبه كل فرد لا يستطيع إشباع حاجته بنفسه لذلك يضطر إلى الاجتماع مع غيره من الأفراد والتعاون معهم، وبذلك

[1] نفس المرجع السابق، ص 17

تقوم الجماعة، من بين هذه الأسماء أيضا ابن سينا (980-1037) الذي نادى بتحريم البطالة والتعطل في المدينة، لكننا هنا نركز على مفكرين هما "ابن خلدون" و"المقريزي".

9-2-2-1- الفكر الاقتصادي لابن خلدون (1332-1406)

وضع "ابن خلدون" "نظرية القيمة في العمل) والتي ستصبح محور علم الاقتصاد لاحقا، فحسب رأيه العمل هو مصدر القيمة والمنفعة هي شرط القيمة، أي انه لكي تكون للسلعة أو الخدمة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا، ثم يوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة ليبحث في تفسير الثمن الجاري للسوق بدلا عن تفسير الثمن العادل كما فعل باقي الدارسين للظواهر الاقتصادية آنذاك.

ويعتبر كتابه "المقدمة" من الأبحاث التي عرفت في القرن 18 في أوروبا باسم "فلسفة التاريخ"، حيث يعتبر ابن خلدون أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا وحاول معالجتها بعد ذلك، ويمكن إنجاز أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها ابن خلدون والتي عالج بها بعض الظواهر الاقتصادية في مجتمعه فيما يلي:[1]

- درس "ابن خلدون" الحاجات البشرية، واعتبر بأن الإنسان يحتاج إلى سلع أساسية وأخرى ثانوية (كمالية)، حيث تنشأ الحاجة لهذه الأخيرة مع كل رقي وتطور يعرفه المجتمع، كما بين أيضا نسبية هذا التقسيم، فالبلد الكثير العمران (متطور) تنقلب فيه السلع الكمالية إلى ضرورية والعكس صحيح

- درس ابن خلدون طبيعة الإنتاجية وتقسيم العمل، واكد على أن إنتاج السلع يحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، كما ميز بين عوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، واعتبر العمل أهمها

- تعرض "ابن خلدون" للأسباب التي تؤثر في نفقة الإنتاج للسلع وخاصة الحبوب، وتطرق إلى بعض البلدان التي تضطر إلى زراعة أراضي غير خصبة، مما يؤدي إلى زيادة ثمن الحبوب نتيجة النفقات الخاصة لإصلاح هذه الأراضي غير الخصبة

- درس ابن خلدون النشاط الاقتصادي واكتساب الدخل، واقر بأن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة العمل، وقام بالتمييز بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة

- كما قام بتحليل الأسعار ووضح تأثير العرض والطلب في تحديد مستوى الأسعار وتقلباتها، كما بحث في اثر اختلاف الثروة فيما بين الدول على طلب كل منها على أنواع السلع المخلفة وعرضها، واثر كل ذلك، وهو ما يعرف اليوم بالمستوى العام للأسعار

- قدم ابن خلدون" نموذجا تحليليا لتطور المجتمع وتقدمه اقتصاديا بناء على عنصرين وهما تزايد السكان ومزايا تقسيم العمل وانه ضروري لا غنى عنه، حيث أن تزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل، وتقسيم العمل يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج ودخل أفراد المجتمع، مما يزيد في طلب الأفراد على السلع الترفيهية (الكمالية)، فتنمو الصناعات الجديدة.

[1] مخلفي أمينة، بن قرينة محمد حمزة، مرجع سابق، ص 18

تتميز نظريات ابن خلدون الاقتصادية في مجملها بانها صالحة للتطبيق حتى في زماننا هذا ومكان لأنها مستقاة من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، فهذا المؤرخ العلامة حفظ القرآن الكريم، ثم الحديث النبوي الشريف، ودرس التفسير والفقه، واللغة العربية والأدب، ثم غاص في أعماق معاني القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، واستقى منهما نظرياته في العمران، والدولة والاقتصاد، والتاريخ والتربية، وعلم الاجتماع.

9-2-2-2- الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1364 م- 1442م)

لقد عاصر المقريزي ابن خلدون وتتلمذ عليه، ورغم تأثر المقريزي بدراسات ابن خلدون، إلا انه سلك مسلكا أخر في تفسير الظواهر الاقتصادية، فإذا كان تفسير ابن خلدون للظواهر مبني على نظرية القيمة، فإن المقريزي فسرها على أساس نقدي.

وتتمثل مساهمات المقريزي أساسا في الفكر الاقتصادي من خلال اهتمامه تحليل أسباب الظاهرة التاريخية، وبتحليله لبعض المشكلات كالنقود والغلاء وتوزيع المكاسب ومعاملات الأسواق واكد في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" بان الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ بداية الخليقة، وأن الرخاء مرتبط بانخفاض الأسعار والذي يرتبط بدوره بأسباب طبيعية كالأمطار التي تزيد من حجم المحاصيل وبالتالي تدفع بالأسعار نحو الانخفاض، أما الأسباب الأخرى للغلاء فقد تكون سياسية مثل تفشي الظلم من قبل الحكام واجتماعية واقتصادية.

واهتم المقريزي بدارسة المشكلات الاقتصادية مثل دراسة ظاهرة المجاعة التي عرفتها مصر التي تميزت بنقص في إنتاج السلع وارتفاع لكل الأثمان، وهذا النقص في الإنتاج يرجع حسبه إلى أسباب طبيعية وأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية.

وقد أكد المقريزي كذلك على أن شيوع المنافسة في الأسواق يؤدي إلى الرخاء، في حين أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يضر بمصالح الأفراد، وعليه يعتبر البعض بأن من أهم الأفكار الاقتصادية للمقريزي انه حاول تحليل أسباب الأزمات من خلال فساد سياسة الحكم وسوء الإدارة الاقتصادية.

ولقد أوضح المقريزي كذلك بأن السبب الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار، يرجع أساسا إلى زيادة كمية النقود المتداولة، وهنا وضع المفكر الأساس الأول للنظرية النقدية والتي قدمها بعده "فيشر"، ولكن فكر المقريزي كان اعمق من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث نوه ضمنيا على تأثير النقود على كل المتغيرات الاقتصادية وأكد بذلك على عدم حيادية النقود، كما اكد أيضا على فعالية تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي.

ولحل مشكلة كمية النقود طالب المقريزي بأن يتم صك النقود من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها، وبين أن النقود الرديئة ستطرد النقود الجيدة من السوق في حالات الأزمات والغلاء وبهذا نجد في فكر المقريزي جوهر ما يسمى فيما بعد بقانون غريشام. والذي صاغ قانونه في العبارة الشهيرة النقود الرخيصة تطرد النقود الغالية من التداول ويعني ذلك إذا تضمنت القطعة المعدنية كمية من المعدن النفيس تكون قيمتها أكثر من القيمة الاسمية لقطعة النقود، فإن بعض الأفراد يحرصوا على أن يخرجوا تلك القطعة من التداول لصهرها إذ تكون قيمتها كسبيكة أعلى من قيمتها كقطعة نقود.

9-3- المدارس الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

بعد التطرق إلى تطور الفكر الاقتصادي في العصور القديمة إلى العصور الوسطى، نصل إلى أهم منعرج في تاريخ الفكر الاقتصادي وهو ظهور المدارس الاقتصادية.

9-3-1- الفكر الاقتصادي في المدرسة المركنتيلية أو التجارية (14501750)

ظهرت المدرسة التجارية في أوروبا وامتدت أفكارها قرابة ثلاثة قرون (من القرن 15 إلى القرن 18)، ومصطلح "مركنتيل" أصله إيطالي وهو يعني التاجر، حيث عرفت هذه الفترة بالعصر المركنتيلي أو التجاري، ويعني المذهب الذي يمجد ويمتدح التجارة، ومن أهم مفكري هذه المدرسة. Antoine de Montchretein, Jean Baptiste Colbert, William Petty, Jean Bodin في فرنسا.Gregory King, Thomas Mun في إنجلترا.

9-3-1-أفكار المدرسة التجارية

- **العلاقة بين ثروة الأمة والمعدن الثمين**، ترتكز أهم أفكار المدرسة التجارية في كون المعدن النفيس والثروة عماد ثورة الأمم، فإن وجد المعدن النفيس (الذهب والفضة)، وجدت الثروة، فثروة الأمة عند التجاريين قوامها الذهب أو الفضة، حتى أصبحت كل دولة لا تقيس ثروتها بما لديها من كفاءات وقوة ورجال، ولابد من بذل كل الوسائل للحصول على هذا المعدن، حتى ولو كانت في بعض الأحيان هذه الوسائل غير مشروعة وغير إنسانية.[1]

كما اعتبر التجاريون بأن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، وعليه فقد اعتبروا أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة يكون على حساب دولة أخرى والإضرار بها.[2]

- **ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي**، وقد تميز النظام الاقتصادي في ذلك الوقت بأن التجارة هي الركيزة الأساسية للتجاريين، فالتجارة الدولية تحتل الصدارة في النشاط الاقتصادي عند التجاريين ذلك لأنهم يعتبرون التجارة الداخلية لا تضيف شيئا لثروة البلاد فالرابح فيها كالخاسر.[3]
- **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**، إن السياسات التجارية الداعية إلى جلب المعدن الثمين إلى البلاد وعدم السماح له بالخروج، استدعت تأييد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل قوي.[4]

كما يرى أنصار المدرسة التجارية ضرورة زيادة عدد السكان لأن هذه الزيادة تسهل للدولة الحصول على يد عاملة رخيصة وتشجع تنمية الصناعة وتجارة التصدير، ومن ثم زيادة الأرباح والثروة، ومنه فإن زيادة السكان وتنمية الثروة عاملان مرتبطان ببعضهما البعض وهما مرتبطان أيضا بزيادة وبناء قوة الدولة.

9-3-2- الفكر الاقتصادي في المدرسة الفيزيوقراطية أو الطبيعية (1764-1889)

ظهرت هذه المدرسة وفي فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر وقد نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة، فهم يعتبرونها مجرد حارس للنظام الطبيعي كحفظ الأمن الداخلي، وحماية الملكية الخاصة، وتحقيق العدالة بين المواطنين،

[1] الطيب داودي، مرجع سابق، ص 208

[2] www.uobabylon.educ.iq

[3] الطيب الداودي، مرجع سابق، ص 211

[4] نفس المرجع، ص ص 209-210

والقيام بالمشروعات الكبرى المدعمة للنشاط الاقتصادي كإقامة السدود وشق الطرق وبناء الجسور وغيرها من مشاريع البنية التحتية، وكذا القيام بمهام التعليم والصحة.

وعلى خلاف التجاريين الذين اعتمدوا في أفكارهم على التجارة وتبجيل المعدن النفيس، أسس الطبيعيون نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي، واكدوا أن الظواهر الاقتصادية تخضع –كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين الطبيعة، التي لا دخل للإنسان في إيجادها، وقد اكدوا على أن ثروة الأمم إنما تكون بما تقوم به من إنتاج، واستخلصوا أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي المنتج لأنها وحدها التي تؤدي إلى الحصول على كمية من المحاصيل أكبر من البذور المستخدمة، أما التجارة أو الصناعة فلا تعتبران من النشاط الاقتصادي المنتج، لانهما تقتصران على تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل دون أن تضيفا ناتجا صافيا جديدا.

من أهم رواد المدرسة الطبيعية نذكر Francois Quesnay.

9-3-2-1- الأفكار الاقتصادية عند فرنسوا كسني (1694-1774)

من أفكاره ما يلي:

- الدورة الاقتصادية، والتي تقوم على ثلاث طبقات مرتبطة فيما بينها ضمن هذه الدورة التي تبدأ من الإنتاج إلى توزيع المداخيل لكي تؤدي في النهاية إلى الإنفاق، وهذه الطبقات هي:

- **الطبقة المنتجة من المزارعين:** وهي التي تنتج قيمة تتجاوز في حجمها ما كانت قد استهلكته، هذه الطبقة تخلق عبر الزراعة الثروات السنوية للامة، وهي التي تؤمن الانفاقات لأعمال الزراعة، وتسدد سنويا مداخيل ملاك الأراضي؛
- **طبقة الملاك:** وهي التي تشمل الملك والأمير، والملاك العقاريين، تعيش هذه الطبقة من فائض القيمة المحقق، وتستهلك السلع التي تنتجها الطبقات الأخرى.
- **الطبقة العقيمة:** وهي التي تشمل جميع السكان الذين يشغلون أعمال تختلف عن الزراعة وهم على وجه خاص الحرفيون والتجار، تكتفي هذه الطبقة بتحويل السلع الموجودة، وتسترد تحديدا القيمة التي تستخدمها.

كما دعا "فرنسوا كسني" إلى مجموعة من المبادئ وهي: تسهيل تداول السلع، عدم التشجيع على الادخار العقيم، تطوير الحاجات، تنشيط المنافسة ومحاربة الاحتكارات، مساعدة المنتجين الفعليين، وتفضيل المنتجات النافعة على حساب المنتجات الفاخرة، كما أن مطالبته للعدالة الضريبية لصالح من يخلق الثروة يحمل في طياته الكثير من العصرية.

9-3-3- الفكر الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية (منتصف القرن 18 والى منتصف القرن 19)

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا في أواخر القرن 18 م وقد دفعت بالفكر الاقتصادي دفعة قوية أخرجت به الاقتصاد كعلم مستقل بحد ذاته له قوانينه، وقد ساهم كتاب ادم سميث "ثروة الأمم" المنشور عام 1776 في تعزيز إطلاق علم الاقتصاد كعلم مستقل عن باقي العلوم الاجتماعية، كما ساهمت أفكار العديد من المفكرين الأخرين بالإضافة إلى ادم سميث في إرساء قواعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ومن أبرزهم: دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، جون باتيست ساي، توماس روبرت مالتس.

9-3-3-1- أفكار المدرسة الكلاسيكية

اختلف الكلاسيك في بعض الأفكار، كما كانت دراسات البعض منهم تفاؤلية، في حين البعض الأخر تشاؤمية، وبالرغم من هذا الاختلاف إلا انهم يلتقون في نقاط مشتركة تنطلق منها الأفكار الكلاسيكية واهم هذه الأفكار ما يلي:

- **مصلحة الفرد ومفهوم اليد الخفية**، يرى الكلاسيك انه من خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة، وكسب الثروة سيعمل دون ما يشعر على تحقيق المصلحة العامة وزيادة ثروة الدولة، كما شبه "ادم سميث" ميكانيزم السوق باليد الخفية تقوم في كل مرة أو بصورة تلقائية في إعادة التوازن بين المتغيرات.
- **الحرية الاقتصادية**، ومن أهم مبادئ الفكر الكلاسيكي والتي تتناسب مع النظام الاقتصادي الرأسمالي الحرية الكاملة للتملك والتعاقد والإنتاج والأسعار والتبادل والاستهلاك، حيث يرى ادم سميث أن تدخل الدولة في شؤون الإنسان ضار على وجه العموم، وحسب رأيه فإن تدخل الدولة يكون في الدفاع ضد العدوان، تحقيق العدل، القيام بالنشاطات الكبرى التي يقدر عليها القطاع الخاص،[1] فحسب الكلاسيك، فإنه إذا تدخلت الدولة في الأسواق سوف تفسد عملها الطبيعي الفعال المعتمد على اليد الخفية.
- **قانون ساي للعرض والطلب**، جاء به الاقتصادي الفرنسي جون باتيست ساي، ويرى صاحب قانون المنافذ أن العرض يخلق الطلب الخاص به، ويتمحور قانون ساي على انه بقدر ما يكون المنتجون متعددون والمنتجات كثيرة تكون المنافذ أي إمكانية التصريف سهلة وواسعة وتفسير ذلك أن المنتجات تتبادل مع المنتجات، وهو ما يعني أن المنتجات هي التي تشتري المنتجات والأفراد يشترون ما يرغبون فيه بما ينتجون، وعلى ذلك كلما زاد إنتاجهم تمكنوا من شراء منتجات أكثر.
- **نظرية القيمة**، قدمت هذه النظرية من طرف ادم سميث ودافيد ريكاردو وعرفت قيمة السلعة انطلاقا من لغز الماء والألماس واللذان يؤكدان على الطابع المزدوج للسلعة والتي لها قيمة استعمالية وهي قيمة شخصية تتوقف على تقدير الشخص للسلعة أو مدى منفعتها في نظره، أي مدى تلبية حاجته بصفة مباشرة (الاستهلاك النهائي) أو غير مباشرة (وسائل الإنتاج)، والقيمة التبادلية وهي قيمة السلعة في السوق أي قدرتها على التبادل مع السلع الأخرى بنسب معينة.
- **نظرية التخصص وتقسيم العمل**، نادى الكلاسيك وعلى رأسهم ادم سميث بضرورة التخصص وتقسيم العمل، لما يترتب عليه من زيادة في الإنتاج، وتحسين جودته، كما أشار إلى مزايا هذا التقسيم والمتمثلة في: تحسين مهارة العمال عندما يركزون على مهمة واحدة، الوفرة في الوقت، الحث المتواصل على اختراع المزيد من الآلات من أجل اختصار العمل أو تقصير مدته).[2]
- **نظرية الأجور**، ارتبط مفهوم الأجور عند الكلاسيك بمفهوم الأجر الطبيعي أو ما يسمى بنظرية حد الكفاف، حيث يرون أن أجور العمال هي احدى تكاليف الإنتاج وتخفيضها سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، وهذا ينتج عنه زيادة في الطلب على هذه السلع والخدمات، وهذا الأمر يشجع أصحاب العمل على زيادة إنتاجهم ومن ثم يزيد الطلب على العمل.

[1] الطيب داودي، مرجع سابق، ص 221

[2] وسام ملاك، "تطور الفكر الاقتصادي"، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2011، ص 98

- **نظرية الريع**، اعتبر دافيد ريكاردو أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض مقابل استغلالها في الزراعة أو غير ذلك " ريع" ويختلف هذا الأخير حسب موقع ودرجة خصوبة الأرض، وكلما كانت الأرض أكثر خصوبة يحصل أصحابها على معدلات أرباح التفاضلي" أو الريع الفرقي".
- **نظرية السكان**، من أبرز النظريات السكانية التي عالجت العلاقة بين السكان والموارد هي نظرية الإنجليزي الاقتصادي والقس توماس روبرت مالتوس الذي اعتبر أن قدرة السكان على التزايد أعظم من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش، وأن تزايد السكان يتم وفق متتالية هندسية، بينما زيادة وسائل العيش (الزراعة) تتم وفق متتالية حسابية.
- **نظرية الربح وسعر الفائدة**، يعتبر ساي الفائدة إيجار لرأس المال، كما أن معدل الفائدة يتحدد وفقا لحجم رؤوس الأموال المتاحة، وبالتالي يتحدد بالعرض والطلب في سوق رأس المال وليس في سوق النقد، فالتحليل الكلاسيكي يفترض عدم وجود علاقة بين كمية النقود وسعر الفائدة.
- **نظرية التجارة الدولية**، نادى الكلاسيك بحرية التجارة بين الدول وعدم فرض رسوم جمركية وغير جمركية على الصادرات والواردات، كما انهم يبنون نظريهم في التجارة الخارجية بالاستناد إلى مبدأ التقسيم الدولي للعمل حيث تتخصص كل دولة في المنتجات التي تملك فيها ميزة (مطلقة، أو نسبية).
- **النقود والثروة**، أما بالنسبة للنقود، فبالنسبة للكلاسيك هي أداة لتسهيل المبادلات وليست غاية في حد ذاتها، فالهدف من النقود هو الحصول على سلع وخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة أو من أجل استثمارها لجمع الثروة، فالطلب على النقود مشتق من الطلب على السلع والخدمات.

أما بالنسبة للثروة، فالعمل في رأيهم هو الذي ينتج الثروة في جميع الأنشطة الاقتصادية وهو أهم عوامل الإنتاج.

9-3-4- الفكر الاقتصادي في المدرسة النيوكلاسيكية

سميت هذه المدرسة بالمدرسة النيوكلاسيكية نظرا لأن أفكارها امتداد للفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية وقد ظهرت هذه المدرسة منتصف القرن 19 حتى نهايته في كل من إنجلترا، النمسا وسويسرا، تؤمن المدرسة النيوكلاسيكية أو الحديثة بالليبرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية، وينقسم الفكر النيوكلاسيكي إلى عدة مدارس ابرزها:

- **مدرسة لوزان (LAUSANNE) بسويسرا**، من أهم روادها Vilfredo Pareto (1848-1923)، وLéon Walras (1834-1910).
- **مدرسة فيينا (Vienne) بالنمسا**، والتي تم تأسيسها على يد Carl Manger (1840-1921).
- **مدرسة (Cambridge) في إنجلترا**،من بين روادها نذكر Stanley Jevons (1835-1882) وأيضا Alfred Marshall (1842-1924).

ولقد اظهر اتباع لهذه المدرسة في امريكا سميت بمدرسة (Chicago) بالولايات المتحدة الأمريكية: نذكر فيها كل من Gary Becker (1930-2014) وThéodore William Schultz (1902-1998) والذي حاز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1979، وأيضا Miltom Friedman (1912-2006)، كما لا ننسى Robert E.Lucas المولود سنة 1937 والمتحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1995 والذي لا يزال على قيد الحياة.

واكتست المدرسة النمساوية أهمية كبيرة باعتبارها أولا جزء من الاتجاه النيوكلاسيكي بالإضافة إلى كونها تمثل البدايات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب "كارل منجر"، كما أن اتباع الاتجاه النيوكلاسيكي في إنجلترا وأمريكا طوال القرن العشرين ظلوا يأخذون أعمال هذه المدرسة مصدرا رئيسيا يعتمدون عليه في لمس الأسس النظرية والمنهجية لتحليلاتهم.

9-3-4-1- أفكار المدرسة النيوكلاسيكية

انطلقت المدرسة النيوكلاسيكية من الأفكار التالية:

- **مفهوم الفرد الرشيد**، فالظواهر الاقتصادية نابعة وتابعة كليا لسلوك الأفراد الذين يعتبرون من الناحية النظرية متشابهين وراشدين فالفرد الرشيد له سلوك هدفه تعظيم المنفعة الفردية تحت شرط أو قيد الدخل.

- **المنفعة الحدية**، ركزت المدرسة النيوكلاسيكية على المفهوم الحدي والذي يعبر عن نقطة التغير في تفسير الظواهر الاقتصادية (النقطة الحدية)، والتي تم استخدامها في كل نظرياتهم الاقتصادية، فحسبهم سواء كان الفرد الرشيد مستهلكا أو منتجا ما يهمه ليس فقط تحقيق الإشباع الكلي أو الربح الكلي، وإنما يبحث عن أخر وحدة إشباع أو وحدة إنتاج مقارنة بالتكلفة، أي أن منطق الفرد الرشيد لا يستند على الكميات الاستهلاكية أو الإنتاجية وإنما على الكميات المضافة، واهتمت هذه المدرسة بالوحدة الاقتصادية أو الفرد بدلا من الاهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك الاقتصادي.

- **مفهوم التوازن**، في هذا الإطار المدرسة النيوكلاسيكية تنتهج وتشارك الفكر الكلاسيكي في مبدأ "اليد الخفية" ومبدأ الحرية الاقتصادية، وانطلاقا من هذا يعتبر النيو كلاسيك بأن النظام الطبيعي أو التوازن العام يكون ممكنا إذا تحققت شروط المنافسة الكاملة، حيث سارت المدرسة النيوكلاسيكية على خطى المدرسة الكلاسيكية ونادت أيضا بمبدأ الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والقوانين الطبيعية إذا ما كان الهدف هو تعظيم المنفعة للمجتمع ككل؛

- تم بناء تحليلهم الاقتصادي على المنافسة الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية التي يسود فيها الاحتكار المطلق.

- أصبح الاقتصاد بحسب المفهوم الحدي علما كونه يخضع للأحكام الشخصية والنفسية، فالطلب يتحدد بالمنفعة الحدية التي تمثل ظاهرة ذهنية ونفسية خاصة بالفرد، بالمقابل افترضت هذه المدرسة القياس الكمي لهذه المنفعة ولبقية الظواهر الاقتصادية.

- الاعتماد على الطلب كمحدد رئيسي للسعر، فاذا ركزت المدرسة الكلاسيكية قبلهم على تكاليف الإنتاج بمعنى العرض وجعلته محدد للسعر، فإن "ألفريد مارشال" اعتبر أن كلا من العرض والطلب يتدخلان في تحديد السعر التوازني.

- استخدمت هذه المدرسة الأشكال البيانية والمعادلات الرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها، وبالتالي ساهمت هذه المدرسة في جعل الظواهر الاقتصادية قابلة للقياس.

9-3-5- الفكر الاقتصادي في المدرسة الكينزية (القرن 19م)

برزت المدرسة الكينزية بقيادة مؤسسها الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (1883-1946) بعد الأزمة الاقتصادية "الكساد العظيم" لسنة 1929، حيث كان له الفضل الكبير من خلال مؤلفه الشهير "النظرية العامة للاستخدام الفائدة والنقود"

سنة 1936 في المساهمة في خروج الاقتصاد العالمي من تداعيات السلبية لأزمة الكساد العيم وذلك من خلال تأكيده على ضرورة دعم الطلب الكلي وتعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها عنصرا رئيسيا فيه. حيث عارض كينز الفكر النيوكلاسيكي، واعتبر أن الأزمة لم تكن مؤقتة وتفاوتها لم يرجع فقط إلى فضائل وإيجابيات السوق، وبالتالي فإن اقتصاد السوق يمكن أن تظهر وتتكون اختلالات وقد تستمر، وأن التفاوت في درجة الاختلال يتطلب تدخل الدولة لاسترجاع التوازنات وتحقيق التنظيم الاقتصادي.

9-3-5-1- أهم الأفكار التي جاء بها كينز[1]

- اعتبر كينز أن مستوى الشغل تابع لمستوى الإنتاج، وهو بدوره تابع لمستوى الطلب الفعال المدعم بالقدرة الشرائية المتاحة أو المتوفرة، هذا الطلب الفعال يحتوي على طلب استهلاك العائلات وهو تابع للدخل وطلب الاستثمار الذي يحتوي على الآلات والمعدات المستعملة لإنتاج السلع والخدمات.
- كما أكد كينز على أن مستوى الطلب الفعال لا يعكس بالضرورة حالة التشغيل الكامل، إذ يستطيع أن يكون الطلب الفعال مفرط بالنسبة لطاقات الاقتصاد ويؤدي بالتالي للتضخم أو غير كافي وفي هذه الحالة يؤدي إلى البطالة، كما عرج كينز على التشغيل الكامل والذي اعتبره المساواة بين العرض والطلب، إذ يرى كينز في هذا الأمر ضرورة تدخل الدولة على مستوى الطلب الفعال لتحقيق حالة التشغيل الكامل بتطبيق سياسة مالية ضريبية ونقدية توسعية حتى ولو أدت هذه العملية إلى عجز في الميزانية.
- يرى كينز أن نفقات العائلات (العائدات) ونفقات المؤسسات (الاستثمارات) ونفقات الحكومة تعتبر أهم المكونات الأساسية في تحديد "الطلب الكلي" للدولة، إلا أن الطلب الكلي يحدد تطور الإنتاج الكلي ومن ثم تطور العمالة، وإن هذا الأخير أي العمالة هي المصطلح الرئيسي الذي جاء به كينز، حيث اهتم بأسباب البطالة والتي رآها تتطور وجعلته يبحث عن أسبابها وحلولها.

- وقد جعل كينز من سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بالطلب على النقود وعرضها، وركز على ثلاثة دوافع تحكم تفضيل السيولة وهي: دافع المعاملات، دافع الاحتياط ودافع المضاربة، أي أن سعر الفائدة يتحدد تبعا لكمية النقود المتداولة وإقبال الأفراد على الادخار أي تفضيلهم الاحتفاظ بالنقود السائلة (تفضيل السيولة)، ويؤكد "كينز" على أن الدخل الفردي يعتبر العامل الأول الذي يؤثر في اتجاه كل من الاستهلاك والادخار.

- وطرح كينز فكرة "الدولة المتدخلة" بدلا عن "الدولة الحارسة" وخرجت الدولة من النطاق الذي رسمته النظرية الاقتصادية لدورها، وكان العلاج لدى كينز هو أن تقوم الدولة بسد النقص ولفترة مؤقتة بحيث تقوم الدولة بما يلي:

  - زيادة الإنفاق العام.
  - رفع الميل للاستهلاك.
  - اتباع سياسة النقود الرخيصة (أي زيادة كمي النقود) والتمويل عن طريق التضخم.
  - تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المشروعات على الاقتراض فيزيد الاستثمار.

[1] مخلفي أمينة، بن قرينة محمد حمزة، مرجع سابق، ص 35

ومما سبق ذكره، نستنتج أن كينز ينطلق من الطلب الفعلي إلى تحديد العرض، أي أن الطلب الفعلي هو الذي يحدد العرض الفعلي ومن ثم الإنتاج الفعلي.

9-3-6- الفكر الاقتصادي في المدرسة النيوكينزية

في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية واجهت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة أخرى عام 1949، حيث انخفض فيها مستوى الإنتاج الصناعي وتدهور الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت وأفلست المشروعات وانخفضت الأسعار انخفاضا كبيرا وزاد عدد العاملين العاطلين، وتوضح أن الأفكار الكينزية أصبحت عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات، وهنا أخذت مجموعة من الاقتصاديين يطلق عليهم بالكينزيون يعملون على تطوير النظرية العامة لكينز وتوضيح مبادئها.

أما الكينزيون الجدد أو النيوكينزيون فقد اخذوا على عاقتهم معالجة الطابع السكوني في النظرية الاقتصادية الكينزية التي اهتمت أساسا بالأجل القصير.

ويكمن أوجه الاختلاف بين التحليل الكينزي والذي يركز على تحليل دور الإنفاق الاستثماري كمورد لدخل القومي، بينما يرى الكينزيون الجدد عكس ذلك، حيث حاولوا تحديد معدل النمو الاقتصادي الواجب تحقيقه حتى يمكن بلوغ مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

وقد توصل هؤلاء إلى أن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمن تحقيق توازن الدخل عند مستوى التشغيل الكامل عبر الزمن يعتمد على ثلاثة عوامل: 1. تراكم رأس المال، 2. النمو السكاني، 3. التقدم التكنولوجي.

وقد أوضح هؤلاء الاقتصاديون أن مجرد تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار ليس بكاف لتفادي وصول الاقتصاد القومي لحالة الركود، وإنما يتطلب الأمر ضرورة زيادة حجم الاستثمار بصفة مستمرة عبر الزمن.

وهكذا أوضح الكينيزون الجدد تواجد أسباب تدعو للتشاؤم في مجال التوقعات المتعلقة بالمستقبل وأن النظام الاقتصادي لا مناص انه سيكون معرض للتقلبات، كما أوضحوا انه إذا ابتعد الاقتصاد عن المعدل التوازني فمن المحتمل أن يبتعد أكثر فأكثر عن هذا المعدل، ومن هنا أكدوا ثانية ومن جديد ما سبق وافتراضه كينز من ضرورة تدخل الدولة.[1]

[1] مخلفي أمينة، بن قرينة محمد حمزة، مرجع سابق، ص 37

ثانيا

المدخل النظري

ثانيا: المدخل النظري

المحور الأول: الانتاج

يمثل النشاط الاقتصادي الكيفية التي يتم بموجبها تخصيص الموارد ثم توزيع وتبادل واستهلاك سلع وخدمات حيث يتطلب إشباع الحاجات الإنسانية توفر السلع والخدمات، فالسلعة أو الخدمة، تعتبر وسيلة لإشباع الحاجة، ولكن غالبية هذه السلع والخدمات لا توجد في الطبيعة بالصورة التي تجعلها صالحة لإشباع الحاجات، وتسمى عملية التعديل أو التدوير هذه بعملية الإنتاج.

1. **الإنتاج في الفكر الاقتصادي**، تطور مفهوم الإنتاج كثيرا في الفكر الاقتصادي حيث اعتبر الفكر الطبيعي بأن الإنتاج هو كل عمل يخلق ناتجا صافيا، بمعنى أن العمل يضيف مقدارا من الموارد أكبر من ذلك المقدار الذي يكون قد بذله في عملية الإنتاج، حيث اعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج لأنها في نظرهم تؤدي إلى الحصول على كمية كبيرة من المحاصيل أكبر بكثير من الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، فالإنتاج الزراعي في رأيهم هو الوحيد الذي يخلق ثروة.

في حين اعتبر الفكر الكلاسيكي أن عنصر العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية، أما بالنسبة للفكر النيوكلاسيكي، فقد اتفق مع الفكر الكلاسيكي واعتبر كذلك الإنتاج خلق للمنافع، أما بالنسبة للفكر الاقتصادي الحديث فقد أدمجوا عوامل الإنتاج الأربعة وهي الأرض، العمل، رأس المال، المنظم في تحديد مفهوم الإنتاج.[1]

فالإنتاج وفقا للفكر الاقتصادي الحديث ليس عبارة عن خلق مادة وإنما هو خلق منفعة، أو إضافة منفعة جديدة في صورة سلع وخدمات قادرة على تلبية حاجات الأفراد في المجتمع.

أي أن النظرة السابقة إلى النشاطات الاقتصادية التي لا ينتج عنها سلعا فعلية على أنها ليست نشاطات إنتاجية لا ينتج والخدمات، لكن المفهوم الحديث للإنتاج أصبح يشمل كل: ما يضاف للمادة من منافع (مكانية، زمانية، شكلية، تملكية)، أي ما يجعل السلعة تصل للمستهلك الأخير في المكان والزمان المناسبين وبالشكل الذي يرغبه.[2]

2. **تعريف الإنتاج**

يمكن تعريف الإنتاج على انه " خلق المنافع التي تشبع الاحتياجات البشرية المختلفة من السلع والخدمات خلال فترات من الزمن".[3]

---

[1] حنان شطيبي، "محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017-2018، ص ص 60-61

[2] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، " مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي"، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2011، ص 167

[3] عامر علي سعيد، "مقدمة في الاقتصاد الجزئي"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 219

كما يعرف كذلك على انه " خلق منفعة أو زيادتها في الشيء ليصبح قابلا لإشباع حاجة اقتصادية واي عملية تسهم في تحقيق منفعة تعد إنتاجا وأن أي فعالية تجعل السلع والخدمات في متناول الناس تعتبر إنتاجا أيضا".[1]

3. **أهمية الإنتاج**

للإنتاج أهمية كبيرة في خلق وتحقيق المنافع الاقتصادية لأفراد المجتمع كما يعتبر نشاط الإنتاج الدافع والمحرك الرئيسي للعجلة الاقتصادية، في خلق مجموعة من المنافع نلخصها فيما يلي:[2]

- **المنفعة الشكلية**، تنتج عن تغير في شكل عوامل الإنتاج للحصول على سلعة تامة الصنع قابلة للاستعمال أو الاستهلاك مما يجعلها أكثر قدرة على إشباع الحاجات البشرية، أي تغير شكل وجوهر المادة إلى مادة نفعية سواء سلعة أو خدمة.
- **المنفعة المكانية**، نقل السلعة من مكان تكون فيه منفعتها منخفضة (مكان توافرها) إلى مكان أخر تكون فيه منفعتها مرتفعة (مكان ندرتها).
- **المنفعة الزمنية**، ويقصد بها تخزين السلعة، حيث يتم نقل السلعة نقلا زمني من وقت توافرها وقلة الحاجة إليها نسبيا إلى وقت يقل فيه عرض السلعة وتزداد الحاجة إليها.
- **المنفعة الملكية**، تنتقل من خلالها ملكية السلعة أو الخدمة أحيانا.

4. **عناصر الإنتاج**

يقصد بعناصر العوامل التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، ولقد كان الاقتصاديون في البداية يقسمون عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل وهي (الأرض، العمل ورأس المال)، وبالتالي فإنهم لم يعترفوا بعنصر التنظيم كعامل مستقل وذلك لأنه في بداية الرأسمالية كانت تغلب المنشآت الفردية التي يديرها شخص واحد، إلا انه بمرور الوقت وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازداد حجم المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى مما ساهم في إضافة العامل الرابع والمتمثل في التنظيم نظرا لأهميته ودوره في إدارة وتسيير هذه المشروعات.

يطلق على عناصر الإنتاج المدخلات وهي كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان وقد يكون ذات وجود نادر في المجتمعات، والمقصود بها عموما تلك العوامل التي تستعمل في العملية الإنتاجية لإنتاج مختلف أنواع السلع والخدمات، ويقسم الاقتصاديون هذه العناصر إلى أربعة عناصر رئيسية وهي:[3]

1.4. العمل

يقصد بالعمل كل مجهود ذهني أو عضلي يبذل في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات، لذلك يطلق عليه الموارد البشرية، حيث يحصل هذا المورد نتيجة مشاركته في العملية الإنتاجية على عائد أو دخل يطلق عليه الأجر.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 167

[2] سعيد الخضري وأخرون، " مدخل إلى الاقتصاد"، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 1989، ص 13

[3] مخلفي أمينة، بن قرينة محمد حمزة، "محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018، ص 15

2.4. رأس المال

يقصد برأس المال في الاقتصاد كل ما أنتجه الإنسان من عناصر لمساعدته في العمليات الإنتاجية اللاحقة مثل آلات ومعدات...إلخ وهذه العناصر تسمى في الاقتصاد بالسلع الرأسمالية أو السلع الاستثمارية. أما السلع الاستهلاكية والتي تنتج لاستهلاك الشخصي مثل الملابس والمواد الغذائية وغيرها فلا تعتبر عنصرا إنتاجيا. ورأس المال بهذا المفهوم الاقتصادي يخرج المفهوم المحاسبي من كون رأس المال هو الرأس المال النقدي، فالنقود في الاقتصاد ما هي إلا وسيلة للتبادل أو مقياس للقيمة ومستودعا لها، فهي لا تساهم في عملية إنتاج السلع والخدمات وبالتالي لا تعد عنصرا من عناصر الإنتاج، ورأس المال يحصل على عائد نتيجة هذه المشاركة في العملية الإنتاجية ويطلق عليها بالفائدة.

3.4. الأرض

مفهوم الأرض في الاقتصاد كعنصر من عناصر الإنتاج أوسع بكثير من مفهوم الأرض الشائع بين الناس، فهي تعني في الاقتصاد الأرض وما عليها وما بداخلها وما يحيط بها من أراضي صالحة للزراعة وانهار وبحار ومعادن على اختلاف أشكالها وأنواعها، مما يمكن استخدامه في العملية الإنتاجية، لذلك فإن الاقتصاديون يرون أن الأرض هنا تشمل جميع الموارد الطبيعية التي وهبها الله، وعنصر الأرض له عائد نتيجة هذه المشاركة في العملية الإنتاجية ويطلق عليه بالريع.

4.4. التنظيم

يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر الإنتاج كون المنظم هو العقل المدبر الذي يقوم بتجميع عناصر الإنتاج المختلفة، ثم يتولى عملية المزج والخلط بين هذه العناصر لإنتاج السلع والخدمات، فهو الموجه إلى العملية الإنتاجية بدء من إنشاء المشروع ومرورا بمراحل الإنتاج المختلفة وانتهاء بوصول السلعة أو الخدمة إلى المستهلك النهائي. فالمنظم يقوم برسم السياسات الاستراتيجية للمنشأة كتحديد نوع وكمية السلعة أو الخدمة التي يرغب في إنتاجها والسعر الذي يجب أن تباع فيه، فهو بذلك أما يجني مكافأة نجاح المشروع أو يتحمل مخاطرة فشله وبالتالي لابد له من أن يحصل على عائد أو دخل معين نتيجة هذه المشاركة في العملية الإنتاجية يطلق عليها عادة بالربح العادي.

وتختص نظرية الإنتاج بصفة عامة باهتمامها بدراسة العلاقة التي تربط بين كميات عناصر الإنتاج المستعملة في عملية الإنتاج وكمية الناتج الكلي المتحصل عليه من خلال ذلك النشاط.

تقوم نظرية الإنتاج على وجود مجموعة من الافتراضات وهي:[1]

- تجانس وحدات عناصر الإنتاج وإمكانية قياس الكمية المستخدمة منها عدديا، ويستبعد من هذه العوامل عنصر التنظيم.
- افتراض ثبات المستوى التكنولوجي خلال فترة الإنتاج.
- قابلية العنصر المتغير للتجزئة إلى وحدات صغيرة.

[1] غادة صالح، مرجع سابق، ص 60

أما العملية الإنتاجية: فيقصد بها تلك العملية التي يتم من خلالها تحويل المدخلات من عوامل الإنتاج المختلفة إلى مخرجات من السلع والخدمات المختلفة، بما يترتب عليها من منافع إضافية للإنسان، وهذه العملية تحكمها أساليب فنية محددة تتولى عملية المزج بين عوامل الإنتاج من خلال ما يعرف بدالة الإنتاج، والذي يساهم في النهاية في استغلالها الأفضل لتعظيم أرباح المشروع.[1]

5. الفترة الزمنية للإنتاج

يوجد فترتان زمنيتان تستخدمان في تقسيم عناصر الإنتاج إلى عناصر إنتاج ثابتة وعناصر إنتاج متغيرة هما:[2]

- **الفترة الزمنية القصيرة**، وهي التي تتغير فيها كميات بعض عناصر الإنتاج، المستخدمة(كالعمل)، بينما تظل كميات عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة لصعوبة تغيرها كالمباني والآلات ويطلق على العناصر التي يمكن تغييرها بعناصر الإنتاج المتغيرة والتي يصعب تغييرها بعناصر الإنتاج الثابتة.

- **الفترة الزمنية الطويلة**، وخلال هذه الفترة يتسع حجم المشروع مما يفرض ضرورة تغيير جميع عناصر الإنتاج، لأن المشروع في هذه الفترة يستطيع التوسع في المباني وتغييرها وإضافة أو تغيير آلات....إلخ.

6. دالة الإنتاج

تعتبر دالة الإنتاج صياغة رياضية للعملية الإنتاجية التي تتمثل في مزج عوامل الإنتاج كمدخلات قصد الحصول على مخرجات في صورة سلع أو خدمات. هذه العملية يعبر عنها بلغة الرياضيات "بدالة الإنتاج" التي تأخذ الشكل التالي:

$$Q = f(L, K, N, O)$$

حيث يمثل (Q) كمية الإنتاج (المخرج) و(L, K, N, O) عناصر الإنتاج (المدخلات)، ممثلة في العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم.

وتشير هذه الصيغة الرياضية إلى أن ما يحدد كمية الإنتاج من سلعة ما هو الكميات المستخدمة من العناصر الداخلة في عملية إنتاج هذه السلعة، وبالتالي تكون كمية الإنتاج (Q) هي المتغير التابع وتمثل المدخلات المذكورة المتغيرات المستقلة.

والواقع أن لدالة الإنتاج صور مختلفة منها دالة الإنتاج الثابتة التي تعتمد على تغير عنصر واحد من عناصر الإنتاج، مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، ومنها دالة الإنتاج المتغيرة التي تعتمد جميع عناصر الإنتاج في آن واحد وبمعدلات متباينة، كما توجد دالة الإنتاج المتزايدة ودالة الإنتاج المتناقصة، ويعتمد على طبيعة توليفة عوامل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية.[3]

7. مراحل الإنتاج

قبل الحديث عن مراحل تطور الإنتاج (أو الغلة)، من الضروري تعريف بعض المصطلحات ذات الصلة بالموضوع والتي هي أساسا: الناتج الكلي، الناتج المتوسط والناتج الحدي.[1]

---

[1] عبد الوهاب نجا، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 10

[2] حمدي أحمد العناني، مرجع سابق، ص 12

[3] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص ص 121-122

- **الناتج الكلي**، هو إجمال الإنتاج (TP) الذي يمثل ثمرة العملية الإنتاجية.

- **الناتج المتوسط**، هو متوسط مساهمة وحدة واحدة من أحد عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، ويمكن حسابه من خلال قسمة الناتج الكلي (TP) على عدد وحدات العنصر المتغير (n): $AP = \frac{TP}{n}$

- **الناتج الحدي**، يمثل مقدار التغير في الناتج الكلي نتيجة للتغير في عدد وحدات عنصر الإنتاج، ويمكن حسابه من خلال قسمة التغير من الناتج الكلي (ΔTP) على التغير في عدد وحدات عنصر الإنتاج (Δn): $MP = \frac{\Delta TP}{\Delta n}$

يرى الاقتصاديون أن تطور عملية الإنتاج يخضع لقانون ثابت يعرف بقانون الغلة ولتوضيح ذلك يمكن أخذ المثال التالي: يقوم مزارع باستغلال قطعة زراعية مساحتها 12 هكتارا، وذلك لإنتاج مادة الطماطم.

مثلا يقوم هذا المزارع بشكل تدريجي تشغيل عامل جديدة في كل مرة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قانون الغلة في إنتاج المزرعة

مساحة الأرض بالهكتار)	عدد العمال	الناتج الكلي (TP)	الناتج المتوسط (AP)	الناتج الحدي (MP)
12	0	0	0	0
12	1	5	5	5
12	2	12	6	7
12	3	21	7	9
12	**4**	**32**	**8**	**11**
12	5	35	7	3
12	6	36	6	1
12	8	35	5	1-
12	9	32	4	3-

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص: 122.

يلاحظ في هذا المثال أن هناك مُدخل ثابت هو الأرض ومدخل متغير هو العمل من خلال هذين المدخلين في عملية إنتاج الطماطم بالمزرعة، أمكن تقدير كل من الناتج الكلي، الناتج المتوسط والناتج الحدي حيث يوضح الشكل الموالي تطور كل واحد من هذه المؤشرات.

[1] نفس المرجع السابق، ص 122

الشكل رقم (01): قانون تناقص الغلة

المصدر: عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق ذكره، ص 120.

حيث تمتاز المراحل الثلاث المبنية في الشكل السابق بما يلي:[1]

1.7. مرحلة تزايد الغلة

في هذه المرحلة يكون كل ممن الناتج الكلي والناتج المتوسط في تزايد مستمر، أما الناتج الحدي فيبلغ الذروة ثم يبدأ في التراجع قبل نهاية هذه المرحلة.

- ازدياد الناتج الكلي، وبنسب متزايدة حتى يصل الناتج الحدي إلى أعلى قيمة له، ويكون أكبر من تزايد الناتج الحدي.
- تزايد الناتج الحدي يكون أكبر من تزايد الناتج المتوسط.
- العنصر الثابت يوجد بنسب كبيرة وغير مستغلة بمقارنة بالعنصر المتغير.

2.7. مرحلة تناقص الغلة

تبدأ هذه المرحلة بتعادل الناتج الحدي مع الناتج المتوسط وبعد تقاطع منحنى الناتج المتوسط مع الناتج الحدي يصبح الناتج المتوسط أكبر من الناتج الحدي.

- يتزايد الناتج الكلي ولكن بشكل متناقص، بمعنى أن الزيادة في عناصر الإنتاج تؤدي إلى زيادة متناقصة في حجم الإنتاج.

[1] محمد الوادي وأخرون، مرجع سابق ذكره، ص 60

- تنتهي هذه المرحلة بانعدام الناتج الحدي، ويستمر الناتج الكلي في الزيادة ولكن بمعدل اقل مقارنة بالمرحلة الأولى.

3.7. مرحلة الغلة السالبة

- تبدأ هذه المرحلة عندما يصل الناتج الحدي إلى الصفـ.
- يبدأ الناتج الكلي بالتناقص وبنسب متناقصة.
- يكون الناتج الحدي للعنصر المتغير سالبا.

المحور الثاني: نشاط التبادل

يعتبر نشاط التبادل من بين ام النشاطات الاقتصادية للمجتمعات في توزيع منتجاتها وخدماتها؛ حيث تتمثل عملية المبادلة في الحصول على أشياء مقابل أشياء أخرى فقد استخدمت عملية المبادلة مجموعة من الأدوات وهي نظام المقايضة والنقود.

عرف الإنسان النقود وتعامل بها منذ القدم، وتعتبر النقود واحدة من أهم مبتكرات الإنسان على الإطلاق؛ ولاسيما عندما تعددت حاجياته وتوسعت رغباته، فخرجت النقود حيز الوجود عندما شعر الإنسان بضرورة وجود وسيلة ملائمة تسهل نشاطه الإنتاجي وترضي حاجاته المتعددة، لهذا لم تكن نشأة النقود من قبيل الصدفة وإنما جاءت استجابة لضروريات أحستها الجماعة البشرية القديمة في نشاطها الاقتصادي.

1. أدوات المبادلة

استخدمت عملية المبادلة مجموعة من الأدوات وكانت حصيلة لتطور الإنسان عبر الزمن تتمثل هذه الأدوات في:

1.1. نظام المقايضة

مرت عملية التبادل بالعديد من المراحل، فبدأت بمرحلة المقايضة، إلا أن هذا النظام تعرض لعدة صعوبات واجهته وهو ما يستدعي منا ضرورة فهم هذا النظام والتعرف على الصعوبات التي واجهته.

1.1.1. مفهوم نظام المقايضة

نظام المقايضة هو النظام القائم على أساس تبادل الحاجات بمعنى تبادل سلع بسلع أخرى فضلا عن إمكانية تبادل الخدمات، وقد كان هذا النظام هو السائد والقائم في المجتمعات البدائية أي قبل تطور التجارة والصناعة واتساع نطاقهما[1]؛ فهي تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة دون استخدام النقود.

حيث أدرك الفرد صعوبات إنتاج كل ما يحتاج اليه من السلع والخدمات، كما أدرك أهمية التخصص فأصبح كل فرد يمارس فرعا خاصا من فروع الإنتاج وينتج كمية أكبر من حاجاته ويحصل على باقي السلع التي يحتاجها من منتجي تلك السلع أو الخدمات عن طريق مبادلة فائض إنتاجه بفائض إنتاج وخدمات الأخرين[2] دون وجود وسيط نقدي وذلك مثل استبدال القمح بخروف أو خدمة زراعة مقابل خدمة ري ..... الخ.

---

[1] احمد فريد مصطفى وآخرون، " الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتعليق"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، ص14

[2] ضياء مجيد، " الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الإسكندرية، 2002، ص14

وبفعل تطور العلاقات التجارية للأفراد واتساع نطاقها، أدى إلى ظهور الأسواق وكانت النسبة الغالبة على التعامل هي المقايضة والمبادلة المباشرة التي أصبحت تعيق عملية وحجم المبادلات، فنتجت العديد من الصعوبات التي سوف نجازيها فيما يلي:

1.1.2. صعوبات نظام المقايضة

يمكننا عرض مختلف صعوبات المقايضة فيما يلي:[1]

- **صعوبة إيجاد وحدة مقياس للتبادل**، فالمقايضة تقوم بها بدون وسيط يفصل بين عملية تبادل السلعتين، لذلك ينقصها وحدة حساب عامة ومشتركة يقاس بها أسعار السلع والخدمات المتبادلة في السوق.

- **صعوبة توفر وسيلة عامة صالحة لاختزان القيم**، ففي استخدام المقايضة لا يمكن للأفراد اختزان القيمة الشرائية الممثلة في السلعة التي بحوزته، وبما إن معظم السلع لا يمكن اختزان قيمتها فيشكل ذلك عائقا أمام القائمين بالتبادل بهذه الوسيلة.

- **صعوبة حدوث التو افق الثنائي لرغبات المتبادلين**، ففي ظل استخدام المقايضة يصعب على الأفراد تحقيق توافق رغباتهم نظرا لكون بعض السلع لا يمكن تجزئتها كالحيوانات كما انه هناك بعض السلع ذات حجم كبير لا يمكن مبادلتها مع سلع ذات حجم اقل.

- **صعوبة تجزئة بعض السلع**، فهناك بعض السلع يستحال تقسيمها نظرا لكونها ذات طبيعة خاصة اذا تم تقسيمها تتعرض للتلف مما يعيق عملية المبادلة بالمقايضة.

- **صعوبة إيجاد مقياس للمدفوعات الآجلة**، في ظل نظام المقايضة تكون أداة المدفوعات الآجلة هي السلع، وتكون هذه الوسيلة معرضة للخطر كانخفاض قيمتها أو مخاطر التلف.

- **صعوبة الادخار**، المقايضة لا تسمح بالادخار، أي إذا كانت السلع تنتج وتتبادل بقصد الإشباع المباشر ولم يكن الادخار عندئذ سوى عملية تخزين سلع زادت عن الاحتياجات الاستهلاكية المباشرة.[2]

- **صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع**، حيث يصعب مبادلة سلعة بخدمة.

2.1. المبادلة بوساطة النقود

النقود أداة اجتماعية اخترعها الإنسان منذ زمن بعيد ليدفعها للغير أو يتلقاها منه، وقد ابتكر الإنسان فكرة النقود نظرا للحاجة إلى توسيع نطاق التبادل الذي تدعم بازدياد التخصص وتقسيم العمل واتساع نظام الملكية الخاصة.[1]

---

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، "مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص203-204

[2] طارق عبد الفتاح الشريعي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص185

1.2.1. ماهية النقود ونشأتها

يمكن القول بانه لا يعرف على وجه التحديد متى استخدم الإنسان النقود لأول مرة، ولكن المتفق عليه بين المهتمين بالشؤون النقدية من الاقتصاديين بصفة عامة هو إن الحاجة إلى استعمال النقود نشأت عندما عجز نظام المقايضة عن القيام بمهمة تسهيل التبادل أمام تزايد درجات التخصص واتساع تقسيم العمل وبالتالي تعقيد عمليتي الإنتاج والتوزيع.

لقد كان نظام المقايضة كافيا لمواجهة الحاجة إلى التبادل حيث لم يكن التخصص وتقسيم العمل قد وصلا بعد إلى درجة كبيرة من التعقيد، وكان الإنتاج يتم أساسا لإشباع الحاجات مباشرة، لكن المقايضة نفسها ساعدت بجانب عوامل أخرى عديدة على زيادة درجة التخصص وانتشار تقسيم العمل. ومن ثم نشأت الحاجة إلى التوسع في التبادل وهنا عجزت المقايضة على مواجهة هذا التوسع الذي املته متطلبات التطور في النشاط الاقتصادي إنتاجا وتوزيعا وظهرت صعوبات المقايضة والحاجة المتزايدة إلى أداة لتسهيل التبادل ومن هنا النقود للتغلب على هذه الصعوبات.[2]

2.2.1. تعريف النقود

تعرف النقود على أنها: " كل شيء يلاقي قبولا عاما بين الناس وسيطا للتبادل أو لتسوية الديون يسمى نقود".[3]

تعرف النقود على أنها: " أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول، وله قوة شرائية عامة، يستخدم وسيطا في التبادل، ومقياسا للقيم، بغض النظر عن المادة التي صنع منها".[4]

3.2.1. خصائص النقود

يشترط في النقود لكي تقوم بوظيفتها على أكمل وجه إن تتسم بالصفات التالية:[5]

- **تمتعها بالقبول العام**، أي قبول جميع الأفراد في المجتمع بالتعامل بها دون عائق في عملية الحصول على السلع والخدمات في مقابلها، وتسوية جميع المعاملات الاقتصادية بها.
- **قابليتها للتجزئة**، أي إمكانية تقسيمها إلى وحدات دون إن تحمل نقصانا في قيمتها.
- تمتع النقود بثبات نسبي في قيمتها: أي لا تتغير في وقت صغير بسرعة مما يكسبها ثقة الأفراد في التعامل بها حاضرا ومستقبلا.
- **أن تتسم بخفة وزنها وسهولة حملها و انتقالها** أي تصنع من وحدات خفيفة الوزن غير قابلة للتزييف بحيث يمكن لمالكها استخدامها متى يشاء في معاملاته.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص185

[2] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مرجع سابق، ص294

[3] مصطفى يوسف كافي، "مبادئ العلوم الاقتصادية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص246

[4] علي خالفي، "المدخل إلى علم الاقتصاد"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الدويرة، الجزائر، 2009، ص167

[5] محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص ص229-230

- **تمتع النقود بصعوبة تلفها**، أي عدم قابليتها للهلاك بسرعة نتيجة لتداولها بين أيدي الأفراد لذلك نجد معظم الدول تصنعها من ورق خاص.

- **التجانس والتماثل**، إذ ينبغي إن تكون جميع الوحدات النقدية من نفس الفئة متجانسة ومتماثلة تماما.[1]

- **عدم القابلية للتزوير**، من المهم للغاية حسن اختيار المادة التي تصنع منها النقود وذلك تفاديا للتقليد والتزوير، والواقع أن التقدم التكنولوجي تم استغلاله سلبا من طرف المزورين، ولكن بالمقابل بفضل هذا التقدم أيضا أصبح من اليسير كشف النقود المزورة.[2]

- **لا تتسم بالوفرة**، إذا كانت كمية النقود المعروضة أكبر من قيمة الناتج القومي، فإن ذلك يعرض قيمتها التبادلية إلى الانخفاض وفي نفس الوقت يجب ألا تكون كميتها المعروضة اقل من قيمة الناتج القومي لان ذلك يعيق تطور النشاط الاقتصادي، وعليه من الضروري أن تكون كمية النقود المعروضة تتلاءم مع حجم المبادلات واحتياجات الاقتصاد الوطني.

4.2.1. وظائف النقود

تتمثل أهم وظائف النقود فيما يلي:

- **النقود كوسيلة للتبادل**، لقد كان من مشكلات نظام المقايضة صعوبة توافق الرغبات، ولكن بعد ظهور النقود على مختلف أشكالها تم تجاوز هذه المشكلة.[3]

- **النقود كمقياس للقيمة**، أي إمكانية استعمال النقود كمقياس عام لقياس السلع والخدمات والثروات، فهي تشكل وحدة حساب للنفقات والإيرادات، فقيام النقود بقياس السلع والخدمات يعني إرجاع قيم جميع السلع والخدمات في الاقتصاد القومي إلى النقود[4] أي السبيل لمعرفة قيمة أي سلعة أو خدمة هو معرفة ثمنها المعبر عنه نقدا.

- **النقود كمخزن للقيمة**، ويقصد بذلك أن الفرد يمكنه ادخار النقود دون تأجيل تبادلها مقابل السلع والخدمات التي يرغب في الحصول عليها مستقبلا.[5] إذ يستطيع الفرد إن يبيع منتجاته الاقتصادية الأن ثم يحتفظ بالنقود لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل.[6]

- **النقود كأداة للمدفوعات الآجلة**، نظرا لكبر حجم المعاملات الاقتصادية وتعذر دفعها أحيانا في نفس الوقت، قامت النقود بوظيفة (وسيلة) للمدفوعات المؤجلة حيث يتم تبادل السلع والخدمات الآن عن طريق إبرام النقود على أساس الوفاء النقدي المؤجل كما تساهم النقود في تسهيل يسهل عمليات التبادل المستقبلية على الأفراد.[1]

---

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص249

[2] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص167

[3] نفس المرجع السابق، ص167

[4] احمد زهير، شامية وآخرون، " مبادئ الاقتصاد"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص226

[5] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مرجع سابق، ص298

[6] نفس المرجع السابق، ص299

5.2.1. أنواع النقود

تتمثل أهم أشكال النقود فيما يلي:

- **النقود السلعية**، لقد طرحت المقايضة الكثير من الصعوبات أمام عملية التبادل وخصوصا في ظل اتساع نظام المبادلة والتخصص وتقسيم العمل، فدفعت هذه المعطيات المجتمعات الإنسانية إلى البحث عن افضل السبل للقضاء على هذه المشاكل، فاختارت المجتمعات القمح، الشعير، الملح، اللبن، جلود الحيوانات...الخ؛ وحظيت هذه السلع بالقبول العام كوسيط في التبادل ومقياس للقيمة وأداة للدفع والصفة المشتركة التي تجمع هذه السلع أنها تستخدم استخداما مزدوجا، فهي تستعمل كسلع لإشباع الرغبات؛ وفي نفس الوقت كنقود لتلبية احتياجات الوسيط، لذلك كان الشرط الأساسي لكي تؤدي وظيفتها بشكل جيد أن تكون قيمتها النقدية مساوية لقيمتها كسلعة.[2]

لكن مع مرور الوقت بدأت المجتمعات البشرية تكشف عيوب هذه السلع منها مشكلة عدم قابليتها للتجزئة وصعوبة تشكيلها (مثلا رؤوس الغنم غير المتجانسة وغير متماثلة، فمنها صغير الحجم ومنها ما هو كبير الحجم ...الخ فيصعب علينا تقدير قيم جميع السلع بالنسبة لهذه السلعة النقدية بشكل جيد)، صعوبة حملها، عدم الثبات في قيمتها وتعرضها للتلف والضياع بفعل الاستمرار المتكرر، لذللك كان التوجه نحو اختيار النقود السلعية المعدنية.

- **النقود المعدنية**، استخدمت في البداية المعادن الرخيصة كالنحاس والبرونز والألمنيوم، وبسبب تطور حجم المعاملات التجارية والاقتصادية استبدلت تلك المعادن بالمعادن الثمينة، واعتبارها كنقود حقيقية قابلة للتداول إلى غاية القرن التاسع عشر ولقد مرت بثلاثة مراحل مهمة هي:[3]

- **مرحلة النقود الموزونة:** حيث كان يتم التعامل بالمعادن النفيسة بعد وزنها واختبار مقدار ما تحمله من شوائب في كل تبادل.
- **مرحلة النقود المحسوبة:** أين كان يتم تهذيب السبائك من الشوائب ووضع ختم رسمي عليها يضمن وزنها وعيارها حتى لا يوزن في كل تبادل.
- **مرحلة النقود المسكوكة:** حيث أصبحت النقود المعدنية ملزمة للأفراد بقوة القانون وظهر السعر الرسمي للعملة.

وتتميز هذه النقود المعدنية بما يلي:

- سهولة الحمل والتخزين والتجزئة مقارنة بالنقود السلعية.
- الاستقرار والثبات وعدم التأثير بعامل الزمن عكس المعادن الأخرى القابلة للتغيير؛
- هذه المعادن تتمتع بالندرة النسبية في عرضها وهذا ما يجعلها تتمتع بالاستقرار النسبي في قيمتها.

---

[1] محمد مروان، السمان وآخرون، مرجع سابق، ص233

[2] محمود سطون، " دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات جامعة قسنطينة، 2003-2004، ص14

[3] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص165

- **النقود الورقية:** إن أول نقود عرفت بالمعنى الصحيح هي أوراق البنكنوت (Banknotes) التي ترجع إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر، وذلك عند تأسيس بنك ستوكهولم سنة 1668 ثم بنك إنجلترا سنة 1694، لكن سبق ذلك وجود نقود ورقية مشابهة كان يصدرها الصيارفة في إيطاليا، فقد كان التجار يودعون أموالهم لدى الصيارفة نظير حصولهم على شهادات إيداع وذلك لتفادي حالات الضياع والسرقة، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى استعمال تلك الشهادات الورقية في المعاملات واستخدامها في الوفاء بالالتزامات النقدية، هكذا أصبحت شهادات الإيداع نقودا ورقية تحظى بقبول عام كوسيط للتبادل.[1] وبالتالي فإن هذه النقود الورقية تأخذ شكل شهادات إيداع تصدرها السلطات النقدية لحاملها وتكون قابلة للتحويل إلى ذهب (غطاؤها 100%ذهب)، في أي وقت وكانت تمثل نقودا اختيارية، وقد استخدم هذا النوع من النقود مع تطور النشاط الاقتصادي وزيادة حجم المبادلات إلى جانب المسكوكات الذهبية والفضة إلا إن بدأت النقود الورقية النائبة عن النقود المعدنية تحل محلها لما تتمتع بمزايا أهمها:

- نفقات طبع النقود الورقية النائبة اقل بكثير من نفقات سك المعدن؛
- سهولة حمل النقود الورقية مقارنة مع النقود المعدنية الكاملة.

وهناك من يرجح أن تكون النقود الورقية قد ظهرت أولا في الصين في أوائل القرن 19م.[2]

- **النقود المساعدة**، وهو نوع من النقود، تصنع من معادن رخيصة مثل النحاس والبرونز، وخاصة بالفئات الصغيرة من العملة، حيث تستخدم في تسوية المعاملات الصغيرة، وتحتكر الحكومة إصدارها لأنها تحقق أرباحا من وراء ذلك، كما تستخدمها في تغطية جزء من النفقات العامة للدولة، وذلك لأن قيمتها القانونية كنقد تفوق قيمتها كسلعة ويقبل الجمهور على التعامل بها؛ لأنها مصدرة من قبل الحكومة. ومع التطور المستمر في المجتمعات أصبحت تصنع من فئات ورقية صغيرة حتى تفي بحاجة المعاملات الصغيرة وتمثل النقود المساعدة هذه نسبة محدودة من العرض الكلي للنقود بالمجتمع.

- **النقود المصرفية**، وتمثل هذه النقود أرقي أنواع النقود وأحدثها وأكثرها انتشارا، وتتمثل النقود المصرفية في الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية التي تتداول ملكيتها من فرد إلى اخر من خلال الشيكات، وبالتالي فإن الشيكات ليست هي النقود المصرفية وإنما هي وسيلة وأداة تداولها، بينما النقود المصرفية تتمثل في الوديعة ذاتها أو القيد الدفتري لدى البنك التجاري؛ حيث تتميز النقود المصرفية بالمزايا التالية:[3]

- أنها اقل عرضة للضياع أو السرقة مقارنة بالنقود المعدنية أو الورقية.
- يعد الشيك وسيلة أكثر ملائمة في التحصيل المحاسبي لعمليات التبادل المختلفة،
- تمتاز النقود الورقية في سهولة إجراء المعاملات الكبيرة، وكذلك إجراء المدفوعات عبر المسافات الكبيرة من خلال وسائل الاتصال الحديثة،

---

[1] نفس المرجع السابق، ص165

[2] حسين هاني، "اقتصاديات النقود والبنوك- المبادئ والأساسيات-"، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص217

[3] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص254

ويتشابه الشيك مع النقود الورقية الإلزامية في أنه يمثلا التزاما في ذمة الجهة المصدرة له، وهو البنك التجاري في حالة الشيك، والبنك المركزي في حالة النقود الورقية الإلزامية، ولكن يختلف عن النقود الورقية كوسيلة للدفع في أنه:

- لا يتمتع بصفة القبول العام كما هو الأمر في حالة النقود الورقية،
- ينتهي عمله عادة بعملية واحدة فقط بينما النقود الورقية تستخدم في التداول باستمرار،
- محدد بتاريخ معين بينما النقود الورقية ليس لها تاريخ،
- ليس له كيان مادي ملموس لأنه مجرد نقل مديونية البنك من فرد إلى فرد أخر.

يعد نظام الشيكات اقل سيولة نسبيا من الدفع الفوري باستخدام النقود السائلة، هذا فضلا عن وجود تكاليف إضافية ترتبط باستخدام الشيكات والمتمثلة في تكاليف التحصيل وتكاليف طباعة الشيكات ذاتها.

- **بطاقة الائتمان**، هي بطاقة خاصة يصدرها المصرف لعمليه لتزويده برقمه السري الذي يحوله استخدام البطاقة المذكورة التي تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات أماكن معينة عند تقديمه لهذه البطاقة ويقوم بائع السلع والخدمات بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف مصدر الائتمان فيسدد قيمتها له، ويقوم المصرف للعميل كشفا شهريا بإجمالي القيمة لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري لطرفه؛ كما تقدم هذه البطاقات لأصحاب الحسابات للحصول على السيولة من المدفوعات الآلية للأوراق النقدية حتى خارج أوقات عمل المصرف، وبالتالي تمنح هذه البطاقات لأصحابها الاستغناء عن حمل الأوراق النقدية.[1]

- **النقود الإلكترونية**، يمكن تعريف النقود الإلكترونية على أنها: " بطاقة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الكبيرة تسمح لحاملها بسحب أو تحويل نقود من حسابه ويمكن استخدام هذه النقود على المستوى الداخلي أو الدولي، ويجب أن تتوفر فيها ثلاثة اطراف هي: الزبون، البائع، البنك الذي يتعامل الكترونيا عبر الأنترنت، فالنقود الإلكترونية هي احدى عمليات البنوك، حيث يصدرها البنك لعملائه في صورة عقد مبرم بين البنك والعميل، حيث يتم إدراج الشروط اللازمة لاستخدام البطاقة ومدة صلاحيتها وواجبات والتزامات كل من البنك والعميل، وحالات الغاء البطاقة وسحبها من العميل، والأحكام الخاصة بسرقتها وضياعها وإساءة استخدامها والضمانات المقررة على حاملها لمصلحة البنك وذلك مقابل حصول البنك على عمولات وفائدة متفق عليها.[2]

2. **السياسة النقدية**

يقصد بها جملة الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير على الكتلة النقدية الموجودة في اقتصاد البلد وذلك بغرض تحقيق أهداف معينة، غير أن هذا التأثير على الكتلة النقدية زيادة أو نقصانا من خلال الأدوات الكمية والنوعية(الكيفية) التي يمتلكها البنك المركزي لا تعتبر هدفا بحد ذاته وإنما وسيلة لبلوغ أهداف أخرى بعضها اقتصادي وبعضها الأخر نقدي.

[1] مخلفي أمينة، بن قرينة محمد حمزة، مرجع سابق، ص103

[2] نفس المرجع السابق، ص104

1.2. أهداف السياسة النقدية

تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية فيما يلي:[1]

- **استقرار المستوى العام للأسعار**، إن الحفاظ على استقرار الأسعار في أي بلد يعتبر أولوية من أولويات السياسة النقدية، لأنه امر ضروري للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بل والسياسي أيضا.
- **استقرار أسعار صرف العملة**، تستخدم السياسة النقدية للحفاظ على قيمة العملة الوطنية، لأن أي تدهور في سعر الصرف العملة ستترتب عليه تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني.
- **تطوير المؤسسات المصرفية والمالية**، من خلال المساهمة في تطوير هذه المؤسسات والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.[2]
- **تلبية حاجات الاقتصاد**، وذلك من خلال الحصول على القروض قصد تمويل المشاريع الاستثمارية، وكذا تمكين المستهلكين من الحصول على القروض الاستهلاكية.
- **المساهمة في تسيير عملية التنمية الاقتصادية**، وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.[3]

3. أدوات السياسة النقدية

تصنف أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية وأخرى كيفية كما يلي:

1.3. الأدوات الكمية

- **سعر إعادة الخصم**، هو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك، حيث يستخدم سعر إعادة الخصم للتحكم في شاط البنوك. فعندما يرغب البنك المركزي في تشجيع البنوك على منح القروض يلجا إلى تخفيض سعر إعادة الخصم والعكس أيضا صحيح.
- **نسبة الاحتياطي الإلزامي**، تحتفظ كل البنوك بنسبة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي بشكل الزامي، ويعتبر من صلاحيات هذا الأخير أما رفع تلك النسبة أو خفضها على حسب الحالة الاقتصادية للبلد، ففي حالة التضخم مثلا يقوم البنك المركزي برفع تلك النسبة لامتصاص السيولة الزائدة؛
- **سياسة السوق المفتوحة**، يقصد بهذه السياسة قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية، بهدف تقليص أو زيادة مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي إذ يقوم البنك المركزي في فترات

---

[1] نفس الرجع السابق، ص ص 173-174

[2] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مرجع سابق، ص355

[3] نفس المرجع السابق، ص355

التضخم بعملية البيع بهدف تخفيض وسائل الدفع، وبالتالي تخفيض حجم الإنفاق النقدي ويدخل كمشتري أثناء فترات الركود والكساد بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ثم زيادة حجم الإنفاق النقدي.[1]

- **تخصيص التمويل**، ينبغي أن توجه البنوك تمويلها للقطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد بالشكل والحجم الملائمين، وذلك في سبيل تحقيق الاستمرارية التي ترسمها الدولة؛
- **تسقيف التمويل**، يضع البنك المركزي سقفا محددا للتمويل يجب إلا تتجاوزه البنوك في منحها للقروض، وذلك بغرض الحيلولة دون حدوث توسع نقدي غير مرغوب؛
- **الإقناع الأدبي**، يحاول البنك في بعض الأحيان إقناع البنوك بانتهاج سياسة معينة دون اللجوء إلى إصدار تعليمات رسمية أو باستخدام أدوات الرقابة القانونية.

[1] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مرجع سابق، ص357

المحور الثالث: حيز التبادل (السوق)

إن عملية الإنتاج لا يتم نجاحها إذا لم توفق بعمليات البيع والشراء في سوق معينة، وتتطلب هذه الأخيرة وجود التي العرض والطلب لتحديد قيمة المنتجات والخدمات.

1. تعريف السوق

1.1. تعريف السوق بالمفهوم القديم

إن التعريف التقليدي للسوق هو أنه محصور في المكان الذي يلتقي فيه المتعاملون وعلى الحالة المادية المتوفرة في تلك الفترة الزمنية، فإن السوق في تلك الفترة كان محدود من حيث الحيز المكاني وذلك لعدم توفر وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتوفرة في الوقت الحالي، وبعد الثورة التي حصلت على مستوى قطاعات الاتصال والنقل انتقل السوق من مفهومه القديم التقليدي إلى المفهوم العصري الغير المنحصر على الكيان المكاني فقط.[1]

2.1. تعريف السوق بالمفهوم الحديث

إن السوق حسب مفهومه الاقتصادي الحديث الذي ظهر بعد التطور اصبح يتمثل في العلاقات المتبادلة ما بين المتعاملين في السوق والذين تتلاقى رغباتهم المتمثلة في تبادل السلع والخدمات المتنوعة من حيث طلبها أو عرضها، وأن هذا المفهوم الجديد لا يقتصر على أن السوق في محل جغرافي معين أي في حيز مكاني بل بفضل التطور على مستوى وسائل الاتصال أصبحت التعاملات واسعة المجال فمثلا في وقتنا هذا أصبحت الأنترنت سوقا عالميا تربط كافة أسواق العالم.

ومن هذا المعنى الاقتصادي اتضح أن نطاق السوق لسلع ما لا يحده إلا مدى سهولة الاتصال بين أطراف المتبادلين ومدى قابلية السلع للنقل من متعامل لأخر، أي أن السوق لا يتحدد بمكان أو نطاق مادي معين.[2]

2. وظائف السوق

تختلف وظائف الأسواق باختلاف الأنظمة الاقتصادية الموجودة، ولكن أغلبية الأسواق تشترك في الوظائف التالية:[3]

- **تنظيم الإنتاج**، حيث تتم عملية تنظيم الإنتاج لسلعة أو خدمة معينة على ضوء موقف السلعة أو الخدمة في السوق بمتابعة عرضها والطلب عليها ومستوى أسعارها في السوق، وبالتالي تنسيق الإنتاج بناء على الأسعار والطلب على مختلف السلع والخدمات؛

[1] زينب جسن عوض الله، " مبادئ علم الاقتصاد"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص255

[2] نفس المرجع السابق، ص255

[3] علي جدوع الشرفات وآخرون، " أساسيات الاقتصادي الجزئي"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص150-151

- **تحديد قيمة السلع أو الخدمات:** حيث يتم تحديد قيم السلع والخدمات بناء على تفاعل الطلب مع العرض على السلع والخدمات، وتكون الأسعار هي مقياس تلك القيم؛

- **توزيع السلع والخدمات:** تم توزيع السلع أو الخدمات المنتجة عن طريق الأسواق عن طريق تقديمها للأسواق؛

- **تشجيع الاستثمار والادخار:** حيث يعتبر الاستثمار والادخار من أهم وظائف السوق المهتمة بالمستقبل وتتم هاتين العمليتين نتيجة ظروف السوق المختلفة.

3. أنواع السوق

توجد أنواع متعددة من الأسواق تختلف باختلاف موضوع التعامل فيها ومنها:

1.3. سوق السلع والخدمات

يقصد بسوق السلع والخدمات هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا هذه السلعة أو الخدمة مع طالبيها، وتشمل السلع التي يتم التفريق بينها حسب طبيعتها كالتالي:

- **سوق السلع الاستهلاكية:** سوق الخضر والفواكه واللحوم.

- **سوق السلع التجهيزية:** مثل السوق الفلاحية والصناعية (الآلات والمعدات).

- **سوق السلع الوسيطية:** مثل سوق النفط والمواد الأولية.

يتشكل سوق السلع والخدمات من القطاعات الأساسية التالية:

- **قطاع المستهلك:** هم الأفراد والأسر الذين يطلبون السلع والخدمات الاستهلاكية ويوفرون خدمات عناصر الإنتاج.

- **قطاع الإنتاج (الأعمال):** هم المنشآت وأصحابها من رجال العمال والمستثمرين الذين يطلبون السلع والخدمات الاستثمارية ويوظفون عناصر الإنتاج بغرض إنتاج وتوفير السلع والخدمات.

- **القطاع الحكومي:** هي الوحدات الحكومية المختلفة ويعكس الطلب الحكومي على السلع والخدمات.

- **القطاع الخارجي:** هو الطلب المحلي على السلع والخدمات الخارجية (الواردات) والطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية (الصادرات).

2.3. سوق العمل:

هو مكان التقاء عارضي قوة العمل (الأفراد الراغبين في العمل) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات والإدارات).

يعرف سوق العمل على أنه سوق افتراضي كما أنه من أنواع الأسواق الاقتصادية، حيث يجتمع فيه كل من الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف مناسبة بالإضافة إلى أصحاب هذه الوظائف من أصحاب الشركات والمؤسسات المختلفة، حيث يعتبر هذا السوق حلقة وصل بين كل الأشخاص المرتبطين ارتباطا مباشرا بالعمل.

3.3. سوق الأوراق المالية

هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا الأوراق المالية مع طالبيها، حيث يتم فيه تداول أصول مالية طويلة الأجل ويأتي عرض هذه الأموال من جانب أولئك الذين يريدون توظيف أموالهم لأجل طويل، أما الطلب فيأتي من جانب أولئك الذين يريدون استخدامها في استثمارات طويلة الأجل؛ حيث يعتبر سوق الأوراق المالية الحيز الذي يجمع بين بائعي الأوراق المالية ومشتريها بصرف النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه، شريطة توافر قنوات اتصال فعالة بين المتعاملين سواء في السوق المحلية أو الدولية تمكنهم من المتابعة الفورية لأسعار الأوراق المالية أينما وجدت.

كما تصنف الأسواق تبعا **لاتساعها أو ضيقها** إلى الأصناف التالية:[1]

- **الأسواق المحلية:** وهي تلك الأسواق التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات في مدينة ما أو قرية أو داخل دولة معينة دون الخروج من حدودها في عملية التبادل؛
- **الأسواق الإقليمية:** وتتمثل في تلك الأسواق التي تتعامل فيها مجموعة من البلدان متجانسة من حيث تقاليدها وعاداتها الاستهلاكية؛
- **الأسواق العالمية:** هي الأسواق التي يتعامل فيها المنتجين والمشترين لسلعة أو خدمة على مستوى عالمي.

4. أشكال السوق

إن التعاملات ما بين طالبي وعارضي السلع والخدمات تتم على أساس الأثمان المختلفة المتوقفة على نوع السوق المتكونة فيه الصفقة المعينة، وأن هذه الأثمان تتغير حسب هيكل السوق أيضا، إن الأسواق تختلف حسب الطريقة المحددة للثمن ومن جهة أخرى حسب سلطة كل من البائع والمشتري في تحديد ثمن الصفقة.[2]

وأشكال السوق نوعان:

1.4. سوق المنافسة الكاملة

إن هذا النوع من السوق يتكون حسب شروط لازمة الوجود لتحققه، ولقد حظي بالعديد من الدراسات من جانب الاقتصاديين ولقد كان الاقتصادي "كورنو" أول من عالج حالة المنافسة الكاملة في كتابه؛ وتتطلب سوق المنافسة الكاملة عدة شروط أهمها:[3]

---

[1] علي جدوع الشرفات وآخرون، مرجع سابق، ص150

[2] سوزي عدلي ناشد، " الاقتصاد السياسي – النظريات الاقتصادية-"، مدرسة الاقتصاد والعلوم المالية، بيروت، 2008، ص 11

[3] مجيد الموسوي، "أساس علم الاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص249

- **التجانس في وحدات السلعة**، ويقصد بتجانس السلع أن تكون جميع الوحدات السلعية متشابهة ومتماثلة ومتساوية من حيث درجة الإشباع للرغبات، أي متطابقة من ناحية الجودة والكفاءة في أداء الخدمة؛

- **تعدد البائعين والمشترين**، يشترط إن يوجد عدد كبير من المشترين والبائعين لنفس السلعة، أي بمعنى اخر كلما انفرد المشتري بسلعة ما كانت نسبة شراء هذه السلعة المعنية ضئيلة مقارنة بالكمية الكلية المطلوبة وبهذا مهما زاد أو نقص من نسبة شرائه لن يؤثر في حجم الطلب الكلي، أما بالنسبة للبائع المنفرد بالسلعة فانه يمد السوق بنسبة ضئيلة جدا من الكمية الكلية المعروضة منها وبهذا فإنه لن يؤثر فيها مهما زاد أو نقص إنتاجه لها، وهكذا يتحقق التوازن.

- **العلم الكامل بظروف السوق**، ويقصد بهذا أن يكون مجموع المشترين والبائعين على علم بالثمن السائد في السوق بالنسبة للسلعة وظروف عرضها وطلبها، فعند عرض البائع لسلعة ما لا يستطيع رفع السعر على السعر السائد في السوق، أما المشترون لا يستطيعون أن يدفعوا ثمنا أقلا من الثمن السائد في السوق، وبذلك الثمن يكون ثابت داخل السوق لا يتغير بقوى المتعاملين.

- **حرية الدخول والخروج من السوق**، ويقصد به أن يكون في استطاعة أي بائع جديد راغب في إنتاج سلعة ما أن يدخل أو يخرج من السوق دون أي عائق قانوني أو اقتصادي وتشتمل حرية الدخول أيضا على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع.[1]

2.4. سوق المنافسة غير الكاملة

وهي ثلاثة أشكال:

1.2.4. سوق الاحتكار التام

يعتبر سوق الاحتكار التام الصورة المتناقضة تماما لسوق المنافسة الكاملة في كافة الشروط، فإن الاحتكار معناه يعني اختفاء كل إثر المنافسة وسيادة الاحتكار سواء من جانب البائع أو المشتري وفيما يلي شروط الاحتكار:

- **من جانب المشتري**، نجد حالة الاحتكار الكامل من طرف المشتري وهذا في حالة تحكم مشتري واحد في طلب السلعة وسعرها؛

- **من جانب البائع**، نجد حالة الاحتكار الكامل من طرف البائع وهذا في حالة تحكم بائع واحد في عرض السلعة وسعرها ويشترط ألا يكون لهذه السلعة مثيل أو بديل من وجهة نظر رغبة المشتري.

وكذلك وجود قيود تمنع دخول المنتجين جدد إلى السوق المحتكر مثل عوائق قانونية (براءة الاختراع)، عوائق حكومية (قوانين)، عوائق إنتاجية (ملكية عناصر الإنتاج)، عوائق تقنية (التكنولوجيا المستخدمة).

[1] حازم البيلاوي، " أصول الاقتصاد السياسي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص738

2.2.4. سوق المنافسة الاحتكارية

ويقصد به السوق الذي يجمع بين بعض شروط المنافسة الكاملة من جهة وبعض شروط سوق الاحتكار الكامل من جهة أخرى وذلك بتوفر الشروط التالية:

- **تعدد البائعين والمشترين لنفس السلعة**، يجب أن يكون للسلعة أكثر من بائع أو مشتري فيجب إن تقدم السلعة للمستهلكين من طرف عدد كبير من البائعين؛

- **عدم تجانس السلع**، يعني سلع متشابهة وعدم وجود تجانس بين وحدات السلع التي يقوم المنتج بعرضها في السوق، فالمستهلك يستطيع أن يميز بين وحدات السلع وفقا للبائعين أو وفقا لدرجة الإشباع.[1]

- **حرية الدخول إلى السوق**، بدون تكاليف وبدون قيود.

- **وجود المنافسة غير السعرية**، وذلك باستخدام طرق تنافسية كاستخدام وسائل الدعاية والإعلان ويسمى هذا بالتمييز السلعي.[2]

3.2.4. سوق احتكار القلة

يقصد به قيام حالة الاحتكار دون أن يتمثل في وجود بائع أو مشتري وحيد للسلعة أو وجود مشتري أو مستهلك وحيد للسلعة بل يوجد هناك عدد قليل من البائعين لسلعة ما وقد يحدث احتكار القلة سواء من جانب البائعين أو المشترين، ويتميز بخصائص كالتالي:

- وجود عدد قليل من البائعين والمشترين.

- وجود سلع غير متجانسة وأسعار مختلفة.

- في حالة احتكار القلة من البائعين يكون كل بائع على علم برد فعل باقي البائعين.

- في حالة احتكار القلة من المشترين يكون كل مشتري على علم برد فعل باقي المشترين.[3]

- وجود منافسة غير سعرية، بحيث تكون السلع المنتجة سلع متميزة، ويكون هناك اختلاف بسيط كنوع التغليف وخدمات ما بعد البيع.

- وجود عوائق تمنع دخول السلع إلى السوق أي دخول أي مشروع للسوق.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص31

[2] عادل المهدي ولمياء المغربي، " مبادئ الاقتصاد"، مطبعة العشري، مصر، دون سنة نشر، ص208

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص31

5. اليات السوق

يعمل السوق بتركيب مجموعة من الآليات تتمثل في التي العرض والطلب.

1.5. تعريف الطلب

يعرف الطلب على انه: " الكمية من السلع والخدمات التي يرغب المستهلكون في شرائها ولهم المقدرة المالية على الشراء بالسعر السائد في سوق معينة خلال فترة زمنية محددة".[1] وفي هذه الحالة فقط يكون الطلب فعالا، ويكون إيجابيا من المنظور الاقتصادي، فتوفر الرغبة لدى المستهلكين دون قدرتهم على دفع قيمة السلعة أو الخدمة ليس له أي معنى اقتصادي.[2]

1.1.5. قانون الطلب

ينص قانون الطلب على وجود علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها، أي انه كلما زاد سعر السلعة انخفضت الكميات المطلوبة، والعكس صحيح؛ إلا أن هذا القانون لا يطبق على بعض السلع في بعض الحالات وتسمى استثناءات.

قانون الطلب مثل: حالة الحروب، حالة التباهي والتفاخر، مسايرة المجموعة (التقليد)، دافع التميز والانفرادية.

2.1.5. جدول ومنحنى الطلب

يبين جدول الطلب الكميات المطلوبة من سلعة معينة عند أسعار معينة، كما يوضح منحنى الطلب التمثيل البياني لهذا الجدول، ويعبر المنحنى عن التمثيل البياني للعلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب.

الجدول رقم (02): قانون الطلب

سعر السلعة (دج)	كمية السلعة المطلوبة
100	3
90	7
80	10
70	14
60	17
50	20

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص103

[1] غادة صالح، مرجع سابق، ص28

[2] توفيق عبد الرحيم، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، دار هناء، عمان، 2005، ص129

يلاحظ من الجدول تزايد الكميات المطلوبة من السلعة كلما انخفض السعر.

بناء على معطيات الجدول السابق يمكن رسم منحنى الطلب كما يلي:

الشكل رقم (02): منحنى الطلب

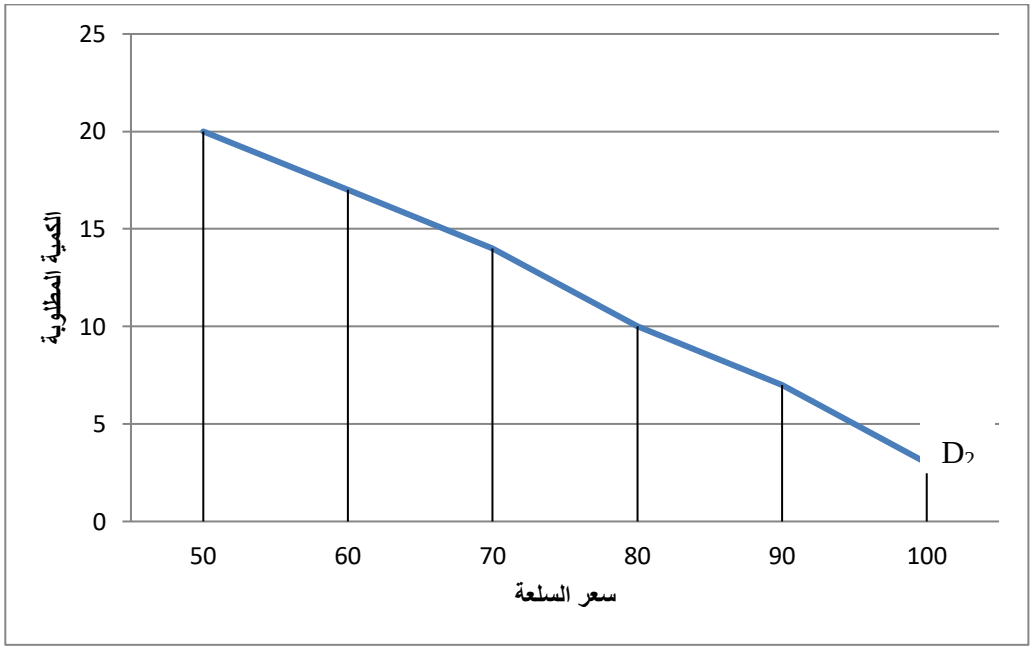

من خلال الشكل يمكن أن نستنتج بأن منحنى الطلب هو خط مستقيم سالب الميل، دلالة على وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة ما من السلعة بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب.

الشكل رقم (03): تغير الكمية المطلوبة مع ثبات السعر

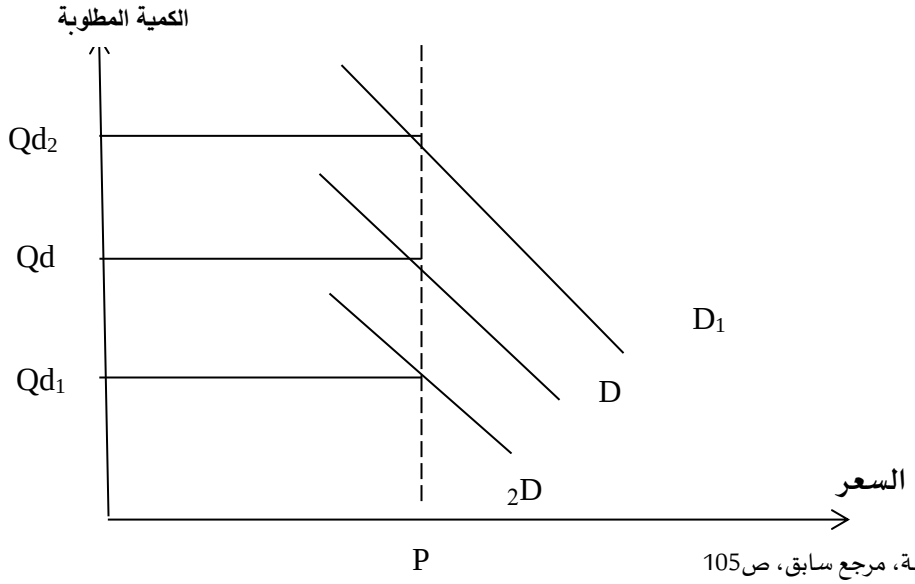

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص105

من الشكلين السابقين يلاحظ أن التغير في السعر مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة، حيث يكون هذا التغير بيانيا على نفس المنحنى زيادة أو نقصانا (الشكل الأول)، ولكن بافتراض ثبات السعر وتغير احد أو كل محددات الطلب ينتقل المنحنى إلى الأعلى في حالة زيادة الطلب (D_1) وإلى الخلف في حالة انخفاض الطلب (D_2).

3.1.5. محددات الطلب

ويقصد بها العوامل المؤثرة في الطلب على سلعة أو خدمة معينة وهي:[1]

- **سعر السلعة نفسها**، توجد علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها، حيث أن ارتفاع السعر يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة والعكس صحيح.

- **أسعار السلع البديلة**، السلع البديلة هي السلع التي تتنافس على إشباع حاجة معينة لدى المستهلك، فالعلاقة بين الطلب على السلعة وسعر السلعة البديلة لها علاقة طردية، فكلما زادت أسعار السلع البديلة زادت الكمية المطلوبة من السلعة، والعكس صحيح مثل: الشاي والقهوة؛

- **الدخل المتوسط لدى المستهلك**، العلاقة بين طلب سلعة طبيعية ومستوى دخل المستهلك علاقة مباشرة، حيث أن زيادة الدخل تمكن المستهلك من زيادة استهلاكه للسلع الطبيعية كما تمكنه من زيادة شراء سلع جديدة لم يكن بمقدوره شرائها من قبل والعكس صحيح بالنسبة للسلع العادية، لكن الزيادة في الدخل تؤدي إلى تراجع الطلب في حالة السلع الرديئة، فعند تحسن دخل الفرد يفكر في شراء سلع أحسن جودة.

- **ذوق المستهلك**، فيما يتعلق بذوق المستهلك فتغير ذوق المستهلك ناحية سلعة معينة سيزيد من الطلب عليها كما أن تغير ذوق المستهلك ضد سلعة معينة سيقلل من الطلب عليه، مثلا إذا أصبح المستهلك يحب الحلوى بدرجة أكبر من ذي قبل، يؤدي هذا إلى شراء الفرد لكميات أكبر عما كان يشتريه، أما إذا حدث وكره المستهلك طعم الحلوى فإن الكميات التي يطلبها منها ستقل، أي العلاقة بين ذوق المستهلك والطلب علاقة طردية شريطة بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويتأثر ذوق المستهلك بعوامل مثل الإعلان، التقليد، حب التفاخر.

- **توقعات المستهلك**، فيما يخص توقعات المستهلك فإن توقعات ارتفاع الأسعار في المستقبل للسلعة (x) سيزيد من الطلب عليها، فهناك علاقة عكسية بين توقعات المستهلكين والطلب على السلعة.

- **الإنفاق على الدعاية والإعلان والإشهار**، زيادة الإنفاق على الدعاية والإعلان يقدم السلعة للمستهلكين ويرغبهم فيها ويزيد من الطلب عليها. فالعلاقة بين الإنفاق على الدعاية والإعلان والطلب على السلعة علاقة مباشرة وطردية؛

- **عدد المستهلكين**، توجد علاقة طردية بين الكمية المطلوبة من كل سلعة وعدد المستهلكين لتلك السلعة، حيث تزداد الكمية المطلوبة من كل سلعة كلما زاد عدد المستهلكين لتلك السلعة وتنخفض الكمية المطلوبة من كل سلعة كلما

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص63

انخفض عدد المستهلكين لتلك السلعة (يعتمد بصفة أساسية على حجم السكان والذي بدوره يعتمد على عوامل ديمغرافية مثل معدلات الهجرة ومعدلات المواليد والوفيات وغيرها)؛

- **أسعار السلع المكملة**، السلع المكملة هي السلع التي تستخدم معا أو تكمل بعضها البعض من اجل إشباع حاجة معينة، فالعلاقة عكسية بين سعر السلعة الأصلية والطلب على السلعة المكملة لها، فمثلا ارتفاع سعر السيارات يؤدي إلى تراجع الطلب على السيارات والذي بدوره يؤدي إلى تراجع الطلب على النزين.

بالإضافة للمحددات السابقة نجد أن الطلب على بعض السلع يتأثر بعوامل خاصة مثل العوامل المناخية والاجتماعية مثلا الطلب على المشروبات الباردة يزداد في فصل الصيف وينخفض عليه في فصل الشتاء.

5-1-4- دالة الطلب

هي علاقة دالية أو صياغة رياضية للعلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة (كمتغير تابع) والعوامل المؤثرة في الطلب على هذه السلعة (كمتغيرات مستلقة) وتكتب بالشكل التالي:

$$Q_d = f(y_1 p_x, p_{r,N,T,E.....})$$

بحيث:

Q_d: الكمية المطلوبة Y: دخل المستهلك P_x: سعر السلعة

P_R: أسعار السلع الأخرى N: عدد المستهلكين T: أذواق المستهلكين E: توقعات المستهلكين

5-2- آلية العرض

وتوضح هذه الآلية تناسب الكمية المعروضة من سلعة معينة مع أسعارها في السوق.

5-2-1- تعريف العرض

يعرض العرض على أنه: " تلك الكمية من السلع أو الخدمات والتي تكون متاحة للمشترين في سوق معينة وفي فترة زمنية معينة وبسعر معين".[1]

كما يعرف العرض كذلك على أنه: " الكميات من السلع التي يكون المنتجون راغبين وقادرين على توفيرها عند أسعار معينة خلال فترة زمنية معينة".[2]

[1] طارق عبد الفتاح الشريعي، مرجع سابق، ص183

[2] عقيل جاسم عبد الله، " التحليل الاقتصادي الجزئي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص76

بهدف تحقيق مكاسب مالية، وبناء عليه لا يدخل في دائرة العرض ما هو موجود في المخازن لأنه لم يدخل بعد إلى السوق، كما أن الكمية المعروضة تستجيب لتقلبات الأسعار، فضلا عن ذلك فالأصل في عرض السلعة أو الخدمة هو السعي إلى الربح لأنه هو الدافع الرئيسي للإنتاج وتوفير الخدمات.[1]

5-2-2- قانون العرض

يوضح قانون العرض وجود علاقة طردية بين الكمية المطلوبة من السلعة وبين سعر هذه السلعة، أي كلما ارتفع السعر زادت الكميات المعروضة من السلعة والعكس صحيح.

5-2-3-جدول العرض

هو جدول يبين فيه ارتفاع الكميات المعروضة من السلعة مع ارتفاع أسعارها.

الجدول رقم (03): الكمية المعروضة بدلالة السعر

سعر السلعة (دج)	الكمية المعروضة (كغ)
5	50
10	70
15	90
20	110
25	130
30	150

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص96

5-4- منحنى العرض

هو منحنى هندسي تمثل فيه مختلف الثنائيات المرافقة للعلاقة الطردية بين الكميات المعروضة من سلعة معينة مع الأسعار التي توافقها.

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص95

الشكل رقم (04): الكمية المعروضة بدلالة السعر

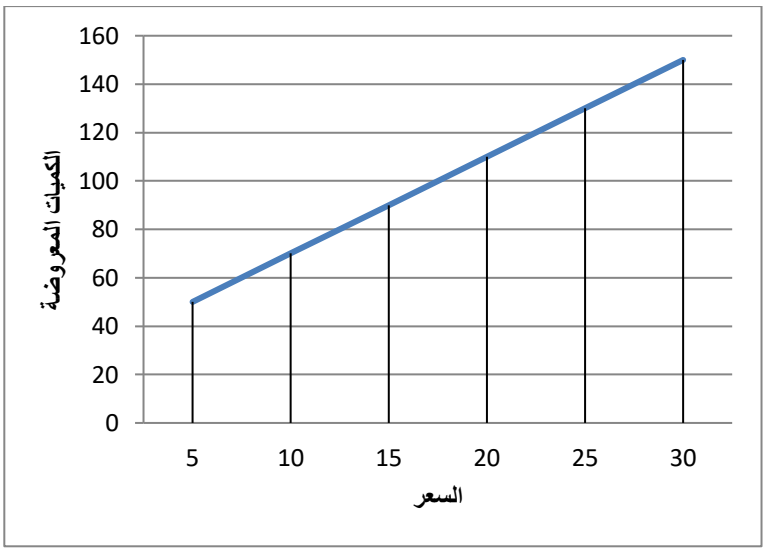

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص97

يتضح من خلال الشكل إن:[1]

- منحنى العرض متصاعد من جهة اليمين.
- ميل منحنى العرض موجب للدلالة على العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها.

من جهة أخرى يوضح الشكل السابق أن أي تغير في السعر مع ثبات باقي محددات العرض يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة، بحيث يكون التغير بيانيا على نفس منحنى العرض زيادة أو نقصانا، أما عند ثبات السعر وحدوث تغير في احد أو كل محددات العرض الأخرى، عندها ينتقل منحنى العرض جهة اليمين (s_1) في حالة زيادة العرض، وينتقل جهة اليسار (s_2) في حالة نقصان العرض كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (05): منحنى العرض متصاعد من جهة اليمين

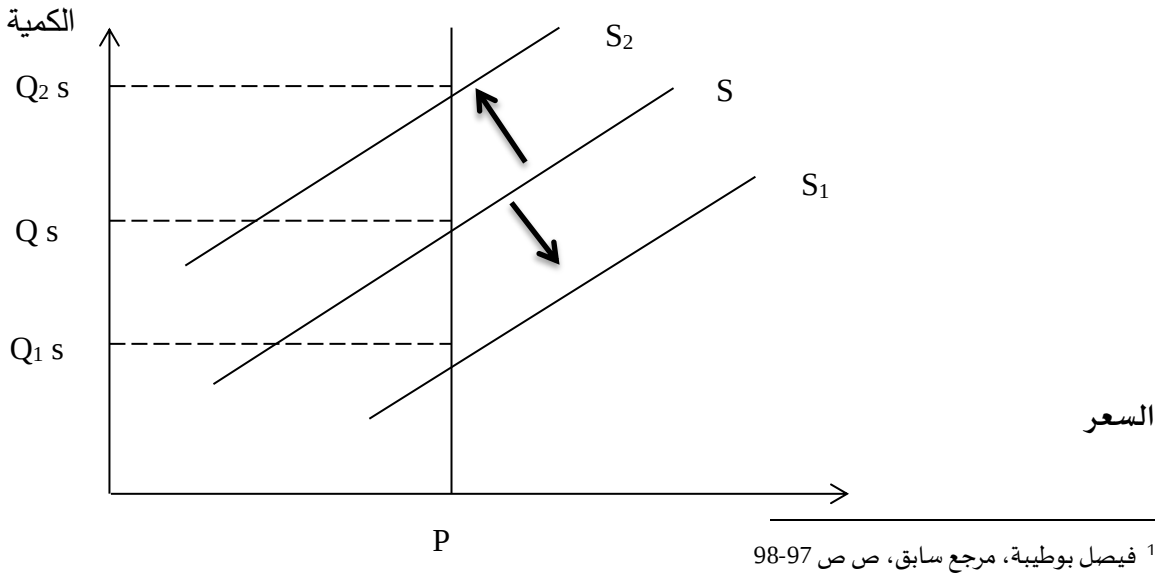

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص ص 97-98

5-2-5- محددات العرض

هناك عدة عوامل تؤثر على الكميات المعروضة من السلع بخلاف سعر السلعة أهمها ما يلي:[1]

- **أسعار عناصر الإنتاج**، إذا ارتفعت أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج يؤدي إلى انخفاض الأرباح مما يساهم في تخفيض العرض من السلعة والعكس صحيح.

- **التقدم التكنولوجي**، فكلما استخدم المنتج الآلات متطورة كلما زاد عرضه من السلع والعكس صحيح.

- **أسعار السلع الأخرى** إن ارتفاع أسعار السلع الأخرى مع ثبات سعر السلعة المعينة سيدفع المنتج إلى تخفيضه للإنتاج نحو السلع الأخرى التي ارتفع ثمنها في السوق للحصول على عوائد كبيرة والعكس صحيح.

- **توقعات المنتجين**، إن توقع المنتجين بزيادة سعر سلعة ما يساهم في ارتفاع عرضهم لها والعكس صحيح في حالة توقعهم بانخفاض سعرها مستقبلا.

- **عدد العارضين**، دخول لعارضين جدد لنفس السلعة يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من تلك السلعة في السوق والعكس صحيح.

- **السياسة المالية**، تؤثر السياسة المالية التي تنتهجها الدولة على عرض السلع والخدمات في السوق، فبالنسبة للضرائب تعتر العلاقة عكسية بينها وبين الكمية المعروضة[2]، فارتفاع معدلات الضرائب والرسوم يزيد من التكاليف، الأمر الذي يعمل على تقليص الإنتاج ، أي أن الكمية المعروضة تتأثر سلبا أو إيجابا بمستوى الضرائب والرسوم، أما بالنسبة للإعانات التي تقدمها الدولة للمنتجين أو البائعين لأسباب معينة كتسهيلات الإقراض أو تخفيض الرسوم قصد التوسع في الإنتاج أو الاستثمار أو تقليص الواردات يؤدي إلى انخفاض التكاليف، وهو ما يشجع على زيادة الإنتاج[3] أي وجود علاقة طردية بين الإعانات وبين الكمية المعروضة من السلعة.

6-2-5- دالة العرض

وهي علاقة دالية أي صياغة رياضية للعلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة (كمتغير تابع) ومحددات العرض (كمتغيرات مستقلة)، ويمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$Q_{S=f(p,p_x,p_y,N,T,....)}$$

بحيث: Q_S : الكمية المعروضة من السلعة P: سعر السلعة المعروضة p_x: أسعار السلع الأخرى

p_y : اسعار عوامل الإنتاج N: عدد العارضين T: التقدم التكنولوجي

[1] محمد طاقة وآخرون، " أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي"، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص70-71

[2] المعموري محسن، " مبادئ علم الاقتصاد"، دار اليازوري، عمان، 2014، ص428

[3] علي خالفي، مرجع سابق، ص116

وبافتراض تغير سعر السلعة وثبات باقي المحددات الأخرى المؤثرة على العرض، يمكن كتابة دالة العرض على الشكل التالي: $Q_S = f(p)$

حيث تكون الكمية المعروضة من السلعة دالة لسعرها فقط.

6- توزان السوق

تدل كلمة التوازن على تساوي الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة من سلعة معينة في سوق محددة خلال فترة زمنية معينة، ويتحقق هذا التوازن هندسيا بتلاقي منحنى العرض السوقي مع منحنى الطلب السوقي للسلعة، ويسمى كلا من السعر عند تلك النقطة بالسعر التوازني (p^*) [1] والذي تتعادل عنده الكمية المعروضة (Q_S) مع الكمية المطلوبة (Q_d) والتي تتمثل في الكمية التوازنية (Q^*).

الشكل رقم (07): توازن السوق

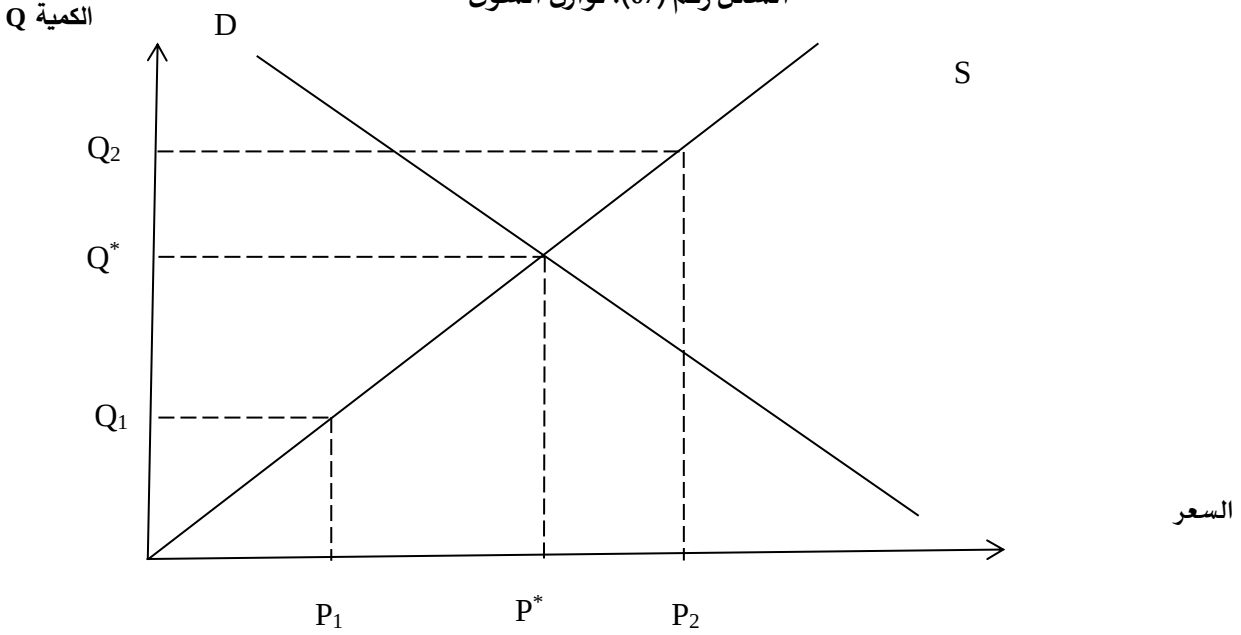

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص: 111.

7- القيمة

أي سلعة يتم بيعها في سوق معين تخضع عند تقييمها لقوى العرض والطلب وتوافقهما بسعر معين وبقيمة معينة.

7-1- تعريف القيمة

تعرف القيمة من الجانب الاقتصادي على أنها: " الجانب الاقتصادي ذو الأهمية الاقتصادية المضافة من قبل الشخص على شيء ما، فهي وحدة قياس للأشياء مقابل أشياء أخرى وفي حالة التعبير عنها نقديا تسمى سعرا".[2]

[1] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص72

[2] ثام علوان المصلح، "علم الاقتصاد الجزئي والكلي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص37

إن الاقتصاديين يميزون بين مفهومين للقيمة وهما:

- **القيمة الاستعمالية**، يقصد بها لا قدرة الشيء على إشباع حاجة إنسانية مباشرة عندما يستعمله الإنسان أو مقدار المنفعة التي يحصل عليها الإنسان لإشباع هذه المواصفات التي تتجسد في الشيء المستعمل نفسه".

- **القيمة التبادلية أو الاجتماعية**، ويقصد بها القوة الشرائية للسلع والخدمات أثناء القيام بمبادلتها في السوق مقابل الحصول على السلع والخدمات.

تكمن أهمية القيمة أو السعر في الاقتصاد من خلال:

- إن فكرة تحديد أسعار خدمات عناصر الإنتاج في أسواق الموارد الاقتصادية يساهم في تحديد أسعار مداخيل تلك العوامل؛ كما يساهم تحديد أسعار السلع والخدمات في تحديد القدرة الاستعمالية للأشخاص.

7-2- النظريات المفسرة للقيمة

إن تطور نظرية القيمة لم يكن وليد قوى العرض والطلب لدى الكلاسيك فقط، بل جاءت نتيجة لأفكار ونظريات عديدة تطورت مع مرور الزمن، إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حاليا بما يطلق عليه بنظرية العرض والطلب، وعليه برزت مجموعة من النظريات المفسرة لنظرية القيمة وهي على النحو التالي:[1]

- **نظرية العمل للقيمة** فهي نظرية قديمة عالجت موضوع القيمة، حيث يرى أصحابها (ريكاردو، كارل ماكس) بأن قيمة السلعة تحدد اعتمادا على كمية العمل المبذول في إنتاجها؛ ولقد برز فيها بعض الاختلاف بين الرأسماليين والاشتراكيين، وبالخصوص فيما يتعلق بفائض القيمة ودرجة الاستغلال.... الخ. ولقد انتقدت هذه النظرية بمنحها أهمية كبيرة للعمل على حساب عناصر الإنتاج الأخرى.

كما انتقدت أيضا بكونها اهتمت بجانب العرض على حساب الطلب.

- **نظرية تكاليف الإنتاج للقيمة**، وهي امتداد للنظرية السابقة الذكر ويرى أصحابها بتحديد قيمة السلع اعتمادا على تكاليف إنتاجها، وهذا ما أيده الفيزوقراطيين. وتعيب هذه النظرية بتركيزها على العرض " الندرة"، وأهملت الطلب على السلع " المنفعة منها"، ومدى أهميتها في تحديد قيمة السلع. إضافة إلى إهمالها لنوعية السلع وترى بانها متجانسة في نوعيتها.

- **نظرية المنفعة للقيمة**، ومن أهم رواد هذه المدرسة (فالراس)، ويعتقد مؤيدي هذه النظرية بتحديد قيمة السلع اعتمادا على منافعها، فالسلعة التي تحقق اكبر منفعة للشخص لها قيمة اكبر من السلع الأقل منفعة. ويعاب على هذه النظرية بإهمالها لفكرة الندرة وتركيزها على منفعة السلعة، مما ساهم في بروز فكرة لغز القيمة أو تناقض القيمة، حيث قد تكون هناك سلعة ذات منفعة كبيرة لكنها ذات قيمة قليلة، أو ليس لها قيمة كالهواء مثلا.

[1] توبي عبد المالك، مرجع سابق، ص ص49-50

- **نظرية العرض والطلب للقيمة**، فهذه النظرية الاقتصادية حديثة النشأة، جاءت لتفادي عيوب النظريات السابقة الذكر نظرا لتركيز بعضها على جانب العرض وإهمالها لجانب الطلب أو العكس واصبح من الصعب تحديد قيمة السلعة اعتمادا على احد الجانبين، والأخذ بمزاياها، كما أنه توفر المنفعة وحدها لا تساهم في تحديد السعر ومثال ذلك الهواء، ولا توفر الندرة وحدها تحدد السعر فمثلا سلعة السكر بالنسبة للمرضى به قيمته منعدمة لديهم، وعليه كان من الضروري لكي يكون ثمن لسلعة ما إن تتصف بالندرة في العرض والمنفعة من جانب الطلب معا، لأن مستعمل السلعة هو محدد ما اذا كانت نافعة له ام لا، وبما أن الندرة ممثلة لجانب العرض فلماذا لا يستطيع المنتج للسلعة إنتاج كمية ومرغوب فيها والإجابة عن ذلك بأنه يتحدد بندرة عوامل الإنتاج الكافية لإنتاجها، وعليه فثمن السلع يتحدد في السوق بناء على توافق التي العرض والطلب فيه.

المحور الرابع: نشاط التوزيع

بعد عملية الإنتاج تتم عملية تقسيم عوائد الإنتاج على العناصر المساهمة في عملية الإنتاج، مما يتشكل عنه مجموعة من العوائد: ريع، أجور، فائدة، أرباح، وتوزع هده العوائد بشكل ما يعرف بالتوزيع الوظيفي، أما إذا تم التوزيع على قطاعات فيعرف بالتوزيع الشخصي.

1- التوزيع في الأنظمة الاقتصادية (الرأسمالي والاشتراكي)

1-1- التوزيع في النظام الرأسمالي

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ومبدأ المنافسة، وعليه فان التفاوت في توزيع الدخل مسالة طبيعية ومتطلب من متطلبات الرأسمالية، وقد توافقت مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي كما هو معروف مع الأفكار الاقتصادية للكلاسيك والنيوكلاسيك والكينزين، واتفقت كل مدرسة مع الأخرى إن التفاوت في التوزيع شرط ضروري لتطور المجتمع، فاهتموا بدراسة القوانين التي تتحكم في توزيع الناتج على عوائد عوامل الإنتاج، وتبنى ذلك النظام الرأسمالي التوزيع الوظيفي القائم على توزيع الدخل حسب مساهمة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

1-2- **التوزيع في النظام الاشتراكي:** على اعتبار إن النظام الاشتراكي يقوم على مبدا الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والمنفعة العامة، وعلى هذا الأساس تكون عملية توزيع الثروة والدخل لصالح المجتمع ككل وتكون تبعا لكمية العمل المبذول ونوعيته في العملية الإنتاجية، فالنظام الاشتراكي يقوم على البعد الجماعي للتوزيع.

2- مفهوم التوزيع

يقصد بالتوزيع " تقسيم الثروة على الأطراف التي ساهمت في توليدها من خلال عملية الإنتاج، تتمثل هذه الأطراف تحديدا في: ملاك الأراضي، أصحاب راس المال، العمال، المنظمين، وكل طرف من هذه الأطراف يحصل على عائد مادي كمكافاة على مساهمته في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة، ولكل عائد مسمى خاص به، فملاك الأراضي يحصلون على (ريع) مقابل كرائهم لأراضيهم، والعمال يحصلون على (أجور) مقابل ما بذلوه من جهد ذهني أو عضلي، أما أصحاب راس المال فيحصلون على (فوائد) مقابل إقراضهم للمال بينما يحصل المنظمون على أرباح مقابل إدارتهم للمشروع الاستثماري"، أما مفهوم إعادة التوزيع فهي سياسة تنتهجها الحكومة لتحقيق العدالة في توزيع الثروة بين شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال فرض الضرائب والإنفاق على الفئات الهشة في المجتمع، ويقصد بنظرية التوزيع تلك النظرية المتعقلة بكيفية تقسيم عوائد عوامل الإنتاج على العوامل المساهمة في العملية الإنتاجية.[1]

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص126

3- أبعاد مشكلة التوزيع

تتعلق مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل الوطنيين على أفراد المجتمع وقطاعاته، نظرا للأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والأخلاقية المتداخلة، ويمكن توضيح مشكلة التوزيع بأبعادها المتداخلة وطرقها المختلفة من خلال ما يلي:[1]

3-1- المساواة في توزيع الثروة والدخل (البعد الاجتماعي)

تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع الناجم عن التفاوت في الملكية، وهذا على ساس نظرة اجتماعية تعتبر إن كل فرد في المجتمع لا يتميز عن غيره، بهذا الاعتبار؛

3-2- التفاوت في توزيع الثروة والدخل (البعد الفردي)

وتقضي هذه الطريقة بإقرار الاختلاف في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع وهذا على أساس نظرة فردية تعتبر إن كل فرد متميز عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو من عائلته، وهذا بغرض الحفاظ على الكفاءة الإنتاجية حيث تعتبر هذه الأخيرة التفاوت والا لغاب دوافع العمل لدى الأفراد وما يترتب عنها من نتائج على المجتمع ككل؛

3-3- البعد الفردي في توزيع الثروة

إن تبني البعد الجماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الإنتاجية والعمل بصفة عامة لغياب الحوافز، وما لهذا الأمر من نتائج على تطور المجتمع وتقدمه، كما أن اعتماد البعد الفردي في التوزيع تخل بالعدالة الاجتماعية وما ينتج عنه من تفاوت طبقي واستغلال للطبقة الضعيفة، فالتوفيق بين البعدين وخلق حالة من الاتزان بين كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية ينتج عنه هذا البعد المزدوج في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

4- أنواع التوزيع

ينقسم التوزيع إلى نوعين أساسيين وهما:

4-1- التوزيع الوظيفي

والذي يقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج المالية (توزيع الدخل) على عوامل الإنتاج الأربعة التي ساهمت في عملية الإنتاج (الأرض، العمل، راس المال والتنظيم) كل حسب مساهمته في هذه العملية، حيث يتميز نصيب كل فرد في الدخل الوطني عن الأخر بالنظر إلى مساهمته في هذه العملية.[2]

---

[1] الدباغ ايمن مصطفى حسين، "نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 20-22

[2] نواف الرومي، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص172

2-4- التوزيع الشخصي

هذا النوع من التويع يوضح مقدار ما يحصل عليه الأشخاص أو القطاع العائلي من دخل أو إجمالي دخولهم، ولا يؤخذ بعين الاعتبار مصدر الدخل في هذا النوع، حيث يتم ترتيب الأفراد ترتيبا تصاعديا وفقا لدخولهم، حيث يقسم أفراد المجتمع إلى شرائح معينة وفقا لدخولهم ومن ثم تحدد نسبة دخل كل شريحة من الدخل الوطني، وفي هذا النوع من التوزيع يتم توزع الدخل على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمتهم الفردية في عملية الإنتاج، مما يجعل هذا النوع من التوزيع يتخذ شكلا جماعيا واجتماعيا.[1]

5- توزيع العوائد على عوامل الإنتاج

يقصد بتوزيع العوائد على عوامل الإنتاج تقسيم الدخل الوطني بين أفراد المجتمع أو فئاته المختلفة، الذين ساهموا في الإنتاج الوطني حسب مساهمة كل فرد أو فئة منهم، في ظل اطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد اطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد اطلق عليه الكلاسيكيون "نظرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية " نظرية أثمان عناصر الإنتاج"، وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربع لعوامل الإنتاج، فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، والفائدة عائد راس المال، والربح عائد التنظيم، وسنتبين مدلول كل نوع منها فيما يلي:[2]

5-1- الريع

يختلف الريع عن أثمان عناصر الإنتاج الأخرى في كونه يتعلق بالموارد الطبيعية ذات الطبيعة الخاصة النادرة والتي تتمثل في كونها محدودة الكمية نسبيا؛

5-1-1- تعريف الريع

لقد عرف (دافيد ريكاردو) الريع على أنه: " ذلك المال الذي يدفع لملاك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها، فقد نتج الريع من كون الأرض الزراعية تمتلك وتمثل قيمة استعمال عالية من جهة، وتمتاز بالندرة من جهة أخرى".

كما يعرف كذلك بأنه: " الثمن أو المقابل الذي يحصل عليه مالك الموارد الطبيعية وخاصة الأرض في مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الموارد".[3]

5-1-2- أنواع الريع

يميز عادة بين نوعين من الريع:[4]

---

[1] شطيبي حنان، مرجع سابق، ص67

[2] حنان شطيبي، مرجع سابق، ص ص67-68

[3] زينب حسن عوض الله، سوزي عدلي ناشد، " مبادئ علم الاقتصاد"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص513

[4] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص ص128-129

- **ريع النوعية**، يسمى أيضا بريع الخصوبة، ويعتبر ريكاردو أول من وضع نظرية حول هذا النوع من الريع حيث إن ما يتحكم في قيمة الريع هو خصوبة الأرض فكلما كانت الأرض أكثر خصوبة كلما كان ريعها مرتفعا مقارنة بالأراضي الأقل خصوبة.

- **ريع الموقع**، هناك علاقة عكسية بين قرب موقع الأرض وريعها، فكلما كانت قريبة من المراكز السكانية أي المدن الكبرى والأسواق كان ريعها مرتفعا والعكس صحيح.

5-1-3- كيفية تحديد الريع

باعتباره سعر لمنفعة عنصر الأرض فإنه يتحدد عند التقاء الطلب على جهد استغلال الأرض مع عرض ذلك الجهد في سوق معين ووقت معين، أي وفقا لقنون العرض والطلب.

الشكل رقم (07): تحديد الريع

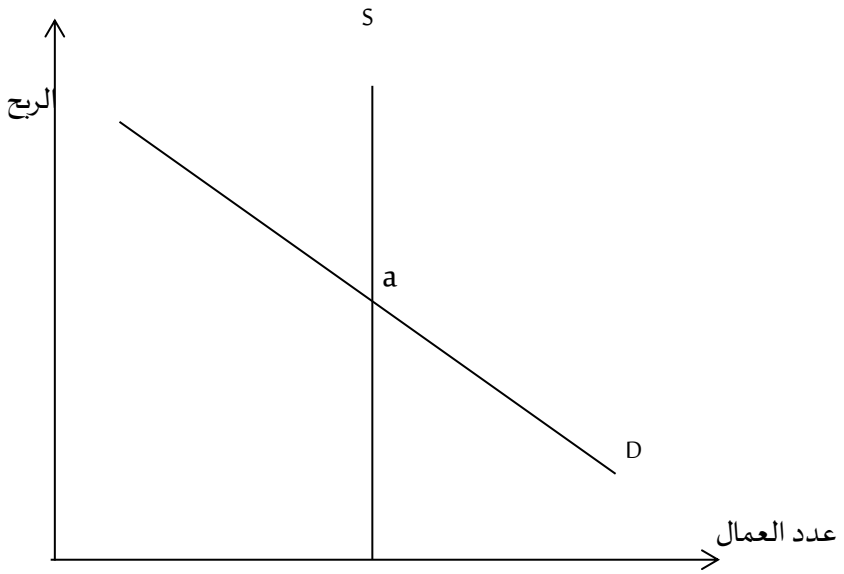

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص: 129.

يلاحظ أن عرض الأرض ثابت (عديم المرونة) المتمثل في المنحنى (s) بينما الطلب على الأرض فهو مرن المتمثل بالخط المائل (D) وتتحدد قيمة الريع رياضيا عند تقاطع منحنى العرض مع الطلب في النقطة a، واقتصاديا عند تطابق عرض ملاك الأراضي لأراضيهم مع طلب المزارعين عليها عند سعر توازني معين.

5-2- الأجر

يختلف مفهوم وطبيعة الأجر بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وذلك لكون الأجور تشكل جزءا هاما في نظرية التوزيع المرتبطة بملكية عناصر الإنتاج المختلفة المرتكزة على الملكية الفردية في النظام الرأسمالي وعلى الملكية العامة أو الجماعية في النظام الاشتراكي، ومن ثم كان لابد من وجود اختلاف في مفهوم الأجر.

5-2-1- تعريف الأجر

يعرف الأجر بأنه: " ما يتلقاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما[1]، وهذه الخدمة أو العمل يمكن أن يكون بشكل عضلي أو ذهني"، فيطلق الأجر على العمل العضلي أما إذا كان العمل ذهني فيطلق على مقابل العمل الراتب.

كما يعرف أيضا بأنه: "ثمن العمل أو المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا العامل، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عله، مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل"[2].

ويعتبر الأجر المقابل المادي الذي يتلقاه العامل ومحفز له على القيام بنشاط العمل والاستمرار في عملية الإنتاج.

كما يعرف بأنه: " نصيب الفرد في الدخل الوطني، ويتحدد بما يضمن مستوى من الحياة اللائقة طبقا للمستوى الاقتصادي والحضاري للمجتمع، ويتفاوت بين الأفراد بما يسهم به كل فرد في تكوين الدخل الوطني".

5-2-2- أنواع الأجر

إن التطرق لمفهوم الأجر لا يكتمل دون التعرض لأشكاله، وتقسم الأجور إلى الأنواع التالية:[3]

- **الأجر النقدي والأجر العيني (الطبيعي)**، الأجر النقدي هو المقابل لقيمة العمل والذي يدفع للعامل في شكل سيولة نقدية معينة (كالدينار الجزائري مثلا)، أما الأجر العيني أو الطبيعي فهو الذي يدفع للعامل في شكل سلع أو خدمات، والفرق بينما أن الأجر العيني أو الطبيعي يتأثر بتقلبات أسعار السلع والخدمات، حيث يرتفع بارتفاعها وينخفض بانخفاضها، أي هو مقابل غير نقدي مثل ما يحصل عند الفلاحين أو خدمات يقدمها صاحب العمل للعامل كالمواصلات؛

- **الأجر الاسمي والأجر الحقيقي**، يقصد بالأول ما يدفعه المستخدم للعامل مقابل جهده المبذول في الإنتاج في شكل وحدات نقدية، أما الثاني فيعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها باجره النقدي، حيث يعبر هذا الأخير عن القدرة الشرائية للعامل باجره الاسمي، فكلما انخفضت القوة الشرائية قل حجم السلع والخدمات التي يمكن للعامل الحصول عليها باجره الاسمي والعكس صحيح؛

- **الأجر الزمني**، وهو الذي يدفع للعامل على أساس الفترة الزمنية التي يقضيها في عمله، وقد يكون بالساعات أو بالأيام أو غيرها.

- **الأجر بالقطعة**، وهو الذي يدفع للعامل لقاء جهده على أساس وحدات الإنتاج المتفق عليها وقد يكون مقدرة مسبقا؛

- **الأجر المقطوع**، وهو الذي يمنح للشخص مقابل قيامه بإنجاز معين، كالأجر الذي يحصل عليه عامل البناء مثلا عند بنائه لمنزل مثلا، حيث يعتبر الأجر ثابتا لا يتضمن زيادات أو علاوات ولا يأخذ بعين الاعتبار التضخم أو غلاء المعيشة كما لا يتم منح الراتب في حالة الإجازة أو الغيابات.

---

[1] محمود الوادي وأخرون، مرجع سابق، ص289

[2] صلاح عبد الباقي، "إدارة الموارد البشرية"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص359

[3] توبي عبد المالك، مرجع سابق، ص52

5-2-3-5- كيفية تحديد الأجر

إن الأجر مثله مثل عوائد عوامل الإنتاج الأخرى يخضع تحديده كسعر ينشا عن تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه في سوق العمل، حيث ترتفع الأجور عندما يزيد طلب المنتجين على العمال والعكس صحيح.[1]

5-3- الفائدة

تعددت آراء وكتابات رجال الاقتصاد حول تحديد دقيقا لمفهوم الفائدة، وبالرغم من تعدد هذه الآراء إلا أن جوهرها ذا مضمون واحد، وفيما يلي عرض لاهم هذه التعريفات.

5-3-1- تعريف الفائدة

عرفها (ادم سميث) بأنها: " ثمن لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) حقيقية"، كما عرفها (ريكاردو) بأنها: " التعويض الذي يدفعه عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه باستثمار ماله"[2]، والفائدة عند (كينز) هي: " ثمن التنازل عن السيولة، أو ثمن عدم الاكتناز، فهي الثمن الذي يجب دفعه لحاملي الأموال للتنازل عن الأصول السائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر".[3]

كما تعرف الفائدة أيضا على أنها: " دخل رأس المال، أو الثمن الذي ينبغي أن يدفع عن خدمات راس المال في العملية الإنتاجية، أي الثمن الذي ينبغي أن يدفع للحصول على الأموال اللازمة لشراء الأجهزة الرأسمالية".[4]

5-3-2- أنواع الفائدة للفائدة أنواع هي:

5-3-2-1- الفائدة الاسمية والفائدة الحقيقية

يقصد بالأولى الفائدة المسماة عند الإقراض مثلا 1000 دينار عن قرض قيمته 10000 دينار، وهي لا تأخذ بالحسبان تغير القدرة الشرائية للنقود، أم الثانية فتأخذ بالحسبان ذلك، على هذا الأساس غالبا ما تكون الفائدة الحقيقية أقل من الفائدة الاسمية.

5-3-2-2- الفائدة البسيطة والفائدة المركبة

تعتبر الفائدة البسيطة فائدة ثابتة على القرض، بينما تكون الفائدة المركبة متزايدة ومتراكمة على طول مدة القرض (N) ويتم حسابهما كما يلي:

الفائدة البسيطة = قيمة القرض xمعدل الفائدة xقيمة القرض
الفائدة المركبة = قيمة القرض x(معدل الفائدة+1)^n

[1] الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص303

[2] بلعزوز بن علي، "سياسة تعديل سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية"، دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2004، ص36

[3] حازم الببلاوي، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار النهضة العربية، مصر، 1990، ص145

[4] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، " مبادئ الاقتصاد"، جامعة قاريونس، بنغازي، 2002، ص436

5-3-3- تحديد سعر الفائدة

إن سعر الفائدة ينظر اليه من منظور معين على أنه سعر الأرصدة القابلة للإقراض وبناء على ذلك فسعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحنى عرض الأموال القابلة للإقراض مع منحنى الطلب عليها في سوق معينة.

الشكل رقم (08): تحديد معدل الفائدة

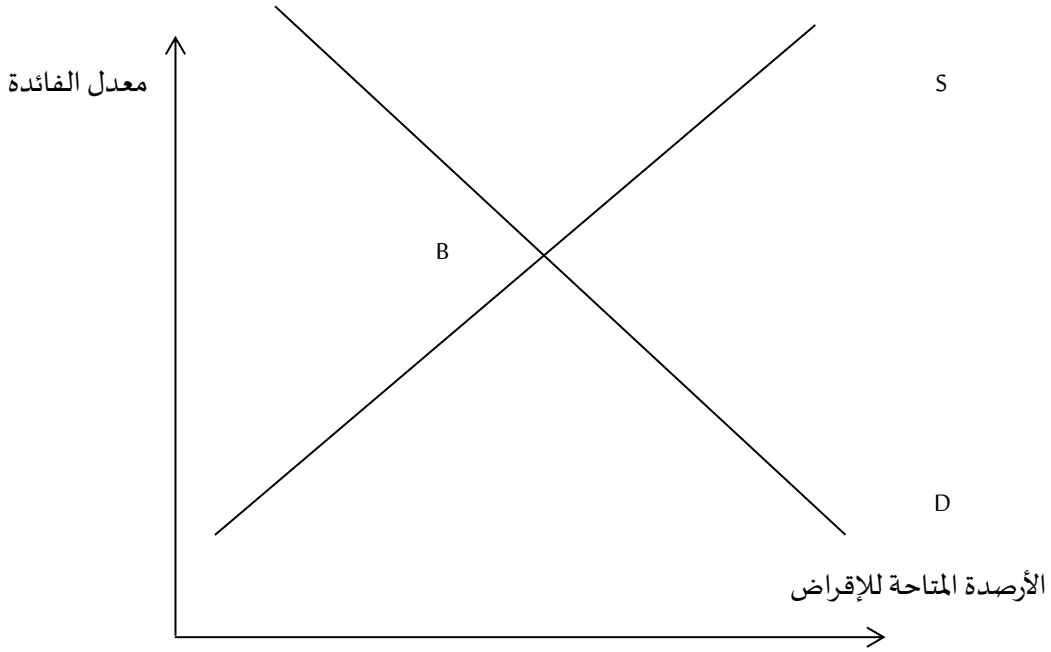

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص131

يلاحظ من الشكل أن العلاقة الطردية بين معدل الفائدة وعرض الأرصدة المتاحة للإقراض(s) من طرف البنوك، بينما العلاقة عكسية بين معدل الفائدة والطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض (D). وعند تطابق العرض والطلب يتحدد معدل الفائدة التوازني (b)

5-4- الربح

يختلف الربح عن باقي أثمان خدمات عوامل الإنتاج، فالربح غير ثابت ذلك أنه يتعرض لتقلبات كثيرة ترجع إلى ظروف إنتاج السلع وتكلفتها وظروف العرض والطلب وظروف الأسواق.

5-4-1- تعريف الربح

الربح عند الاقتصاديين هو: " العائد الذي يحصل عليه المنظم من المشروع باعتباره احد عوامل الإنتاج، وذلك بعد اقتطاعه لعوائد عوامل الإنتاج الأخرى، أي الإيراد ناقص التكاليف.

و"يقصد به مقابل عملية تنظيم مالك المشروع للمشروع"، ويعرف أيضا أنه: " نسبة العائد على استثمار راس المال أو هو مكافأة راس المال نتيجة لعملية المخاطرة".[1]

كما يعرف كذلك على أنه: " الدخل الذي يحصل عليه المنظم مقابل إدارته للمشروع الاستثماري كما يقصد به المكافأة التي يأخذها المنظم عن المخاطر التي يتحملها أثناء قيامه بالاستثمار".[2]

5-4-2- أنواع الأرباح

للربح نوعان أساسيان يمكن التمييز بينهما وهو الربح المحاسبي والربح الاقتصادي.[3]

5-4-2-1- الربح المحاسبي

هو ذلك الفرق بين الإيرادات الكلية للمنتج ونفقاته الكلية، أي ما تبقى للمالك بعد خصم نفقات عوامل الإنتاج الباقية كالأجر والفائدة والريع إضافة إلى خصم الضرائب وأقساط الاهتلاك خلال مدة زمنية محددة، وهذه النفقات تعرف بالنفقات الظاهرة، أي الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف المحاسبية (التكاليف الظاهرة)؛

5-4-2-2- الربح الاقتصادي

هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية (النفقات الظاهرة) للكشوف المحاسبية والضمنية، التي تضم إلى جانب التكاليف الظاهرة جهد المنظم وأرضه الخاصة وراس ماله الخاص، وعليه يكون الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي نظرا لكون التكاليف الاقتصادية أكبر من التكاليف المحاسبية؛

5-4-3- تحديد الربح

يتحدد الربح على أساس الفرق بين الإيرادات التي حققها المشروع الاستثماري وبين تكاليفه أي يكون الربح الصافي هو ما تبقى بعد دفع كافة عوائد عوامل الإنتاج في شكل أجور، ريوع، فائدة، وكافة الالتزامات الأخرى من ضرائب وأقساط اهتلاك....

6- نشاط إعادة التوزيع

يتمثل نشاط إعادة التوزيع في عملية جباية الدولة للضرائب والرسوم لتمول بها المشاريع العامة، ويمكن عرضه كما يلي:[4]

6-1- الضرائب

6-1-1- تعريف الضريبة

هي "اقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشر، وذلك من اجل تحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويساهم في تحقيقها".[1]

---

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص130

[2] عامر علي سعيد، "مقدمة في الاقتصاد الجزئي"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص359

[3] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص ص 131-132

[4] عامر علي سعيد، مرجع سابق، ص ص359-360

أما الوعاء الضريبي يعرف على انه: " الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، فقد يكون شخص أو مال أو عمل ، فاذا فرضت الضريبة على عمل أحلت الضريبة على الأجر فطبيعة الوعاء هي عمل. "[2]

6-1-2- خصائص الضريبة

يتضح من خلال التعريف السابق بأن الضريبة تتسم بالخصائص التالية:

- **أنها اقتطاع نقدي:** أي أنها تفرض ويتم تحصيلها نقدا بصورة ليست اختيارية استنادا لسلطة الدولة نظرا لكونها إيرادات سيادية، حيث تحدد الدولة لوحدها من خلال تشريعاتها نوع الضريبة ومعدلها والوعاء الضريبي الذي تفرض عليه والمكلف بدفعها وكيفية تحصيلها، وهذا دون الاتفاق مع المكلف بدفعها.

- **أنها تدفع بدون مقابل خاص مباشر:** أي أن دافع الضريبة لا يحصل على خدمة خاصة مقابل دفعه للضريبة.

- **أنها تفرض لتحقيق المنفعة العامة:** إن الهدف من جباية الضريبة هو تحقيق المنفعة العامة لأفراد المجتمع بتمويل نفقات الدولة على المشاريع العامة.

6-1-3- مبادئ أو قواعد الضريبة

لكي تكون الضريبة بمعناها الحقيقي من حيث تطبيقها يجب أن تتوفر فيها مجموعة من المبادئ يمكن إيجازها فيما يلي:[3]

- **قاعدة العدالة:** ويقصد بها توزيع العبء الضريبي توزيعا عادلا بين الأشخاص، وذلك بمراعاة مقدرة المكلفين بها على دفعها، مع إعفاء ذوي الدخول المتدنية من أدائها ومراعاة حد الكفاف والأعباء العائلية وذلك بما يتلاءم مع مستوى معيشة أفراد المجتمع؛

- **قاعدة اليقين:** أي ضرورة تنظيم الضريبة وفقا لقواعد محددة وواضحة للأشخاص المكلفين بها وكذا للإدارة المكلفة بجبايتها، من حيث مبادئ تحديدها ومن حيث مواعيد وكيفية تحصيلها؛

- **قاعدة الملائمة:** أي تحديد مواعيد وأساليب مناسبة لجباية الضريبة، مثل مطالبة التاجر بعد نهاية دورة الاستغلال مثلا؛

- **قاعدة الاقتصاد في نفقة الجباية:** أي تنظيم الضريبة وطرق تحصيلها بشكل مجدي بكيفية تجعلها لا تنفق نفقات كبيرة لتحصيلها.

6-1-4- أنواع الضرائب

تقسم الضرائب اعتمادا على "الوعاء الضريبي" إلى الأنواع التالية:[1]

---

[1] توبي عبد المالك، مرجع سابق، ص ص 55-58

[2] عادل خليج علي، " المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار حامد، عمان، 2007، ص442

[3] عبد الغفور إبراهيم احمد، " مبادئ الاقتصاد والمالية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص239

- **الضريبة الموحدة**، هي ضريبة تفرض على وعاء واحد ويحدد لها سعر واحد تجبى على أساسه، وهذا النوع من الضرائب لقي نجاحا بالدول المتقدمة لكونه يحقق العدالة الضريبية؛

- **الضرائب المتعددة**، يتم فرضها على كل مصدر من مصادر إيرادات الشخص وبسعر محدد، ويمتاز هذا النوع بوفرة الحصيلة الضريبية المعتدلة وخاصة في البلدان النامية نظرا لكثرة التهرب الضريبي فيها والناتج بدوره عن ارتفاع تكاليف جبايتها.

- **الضريبة على الأشخاص**، تفرضها الدولة على مجموع مداخيل أو ثروة الشخص (سواء تم فرضها بمقدار واحد وبالتساوي على جميع أفراد المجتمع حيث لا يتم التفرقة بين شخص وأخر أيا كان مركزه المالي أو الاجتماعي، أو بمقادير متفاوتة لكل طبقة من طبقات المجتمع)، إلا أنه تم الاستغناء على هذا النوع من الضرائب من قبل معظم البلدان؛

- **الضريبة على الأموال**، تأخذ من الأموال وعاء لها بدلا من أن تفرض على الأشخاص دون الأخذ بعين الاعتبار الشخص المكلف كالضريبة على الاستهلاك؛

- **الضريبة المباشرة**، هي التي تفرض على المكلفين في كل سنة والتي تشمل مركزه المالي من دخل وثروة، فهي تلك الضريبة التي يدفعها الشخص المكلف بها مباشرة دون وساطة مثل الضريبة على الأرباح السنوية للمؤسسات،

- **الضريبة غير المباشرة**، وهي التي يمكن للشخص نقل عبئها إلى الشخاص أخرين، أي دافع الضريبة يحملها للمستهلين كالضريبة الجمركية، فاذا استورد شخص ما سلعة معينة وبقي يستعملها فانه يتحمل الضريبة الجمركية، أما إذا قام ببيعها لشخص اخر فهذا الأخير هو الذي يتحمل عبئها، وهو الذي يتولى دفعها في الأخير.

6-2- الرسوم

6-2-1-تعريف الرسم

يعرف الرسم على أنه: " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا للدولة أو إلى احدى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل".[2]

6-2-2- خصائص الرسم

يتسم الرسم بالخصائص التالية:[3]

- **انه يدفع نقدا للدولة:** أي لا يمكن دفعه بصورة عينية للدولة في شكل سلع وخدمات لأن ذلك قد يلقى صعوبات في تسديده إذا زادت قيمة السلعة أو العكس؛

[1] عبد الغفور إبراهيم احمد، مرجع سابق، ص ص241-243

[2] محمد عباس محرزي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص161

[3] نفس المرجع السابق، ص ص161-164

- **إجبارية دفع الرسوم:** أي أن الشخص الذي يرغب في الحصول على الخدمة يدفعه جبرا للدولة عند ضرورة حصوله عليها، أما إذا امتنع عن طلبها فهو مختار في ذلك ولا يجبر عليه؛

- **صفة المقابل للرسم:** أي أنه يدفع للدولة مقابل الحصول على خدمة معينة أو منفعة خاصة.

6-2-3- الفرق بين الرسم والضريبة

يتشابه كل من الرسم والضريبة في أن كلاهما مبلغ نقدي يدفع للدولة جبرا، بينما يختلفان في كون الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الشخص ويحصل من خلالها على منفعة خاصة تشبع حاجاته مباشرة، كما يساهم في تحقيق المنفعة العامة بصورة غير مباشرة في حين تفرض الضريبة بدون مقابل، كما أن الرسم يفرض بقانون صادر في شكل قرارات إدارية أما الضريبة تفرض بقانون يصدر عن السلطة التشريعية.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص171-172

المحور الخامس: نشاط الاستهلاك

يعتبر نشاط الاستهلاك المحرك الأساسي للإنتاج وغايته النهائية، ولهذا فان الاستهلاك هو الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع، ولقد احتلت دراسة الاستهلاك أهمية كبيرة في مجال الفكر الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.

1. تعريف الاستهلاك

يعرف الاستهلاك على أنه: " استخدام السلع والخدمات بقصد إشباع الرغبات الإنسانية إشباعا مباشرا".[1]

كما يعرف كذلك على أنه: " الطلب الاستهلاكي الجاري للقطاع العائلي على المنتجات النهائية من السلع والخدمات".[2]

ويعرف أيضا على أنه: " حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من اجل استخدامها استخداما نهائيا".

فالسلع غير المعمرة تستهلك استهلاكا مباشرا، أما السلع المعمرة فيمكن الاستفادة منها في استعمالاتها المعتادة لفترة زمنية طويلة نسبيا".[3]

فالاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات بغاية إشباع الحاجيات والرغبات الإنسانية، وهو الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع والمحرك الأساسي لنشاط الإنتاج.[4]

2. أنواع الاستهلاك

يمكن تقسيم الاستهلاك إلى عدة أنواع، وذلك على أساس معايير يعتمد عليها عند تقسيمه، ومن هذه الأنواع:[5]

1.2. الاستهلاك النهائي (الشخصي) والاستهلاك الوسيط (الإنتاجي)

يأخذ هذا التقسيم على أساس الغرض من الاستهلاك، فالاستهلاك النهائي أو الشخصي يشتمل على الاستهلاك المرتبط بالأفراد والهيئات المختلفة الذين يقومون بشراء السلع من اجل استخدامها الشخصي، أو العائلي أو المنزلي، بينما الاستهلاك الوسيط أو الإنتاجي يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات في عملية إنتاج سلع وخدمات أخرى.

---

[1] محمد عبد المؤمن، " مطبوعة الاقتصاد الكلي"، جامعة الجزائر، 2004، ص1

[2] طلعت الدمرداش، "مبادئ في الاقتصاد"، مكتبة القدس، مصر، 2005، ص229

[3] احمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، 2002، ص8

[4] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، "مدخل في علم الاقتصاد"، دار زهران، عمان، 1999، ص15

[5] حيزية لماق، " محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، ص ص ص72-73

2.2. الاستهلاك الخاص (الفردي) والاستهلاك العام (الجماعي)

يمكن تقسيم الاستهلاك حسب الجهة المستهلكة إلى استهلاك خاص أو فردي وهو الذي ينفق فيه الأشخاص على السلع والخدمات بهدف إشباع ما يحتاجونه من حاجات شخصية، واستهلا عام أو جماعي وهو الذي تنفقه الدولة أو احد مؤسساتها لتحقيق إشباع الحاجات العامة للمجتمع؛

3.2. الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتي

يعتمد هذا التقسيم على مصدر السلع والخدمات المستهلكة، إن كان من السوق فيسمى بالاستهلاك السوقي أو النقدي، وإن كان داخل الوحدة المنتجة فيسمى الاستهلاك الذاتي، حيث في النوع الأول من هذا التقسيم تكون عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع الحاجات عن طريق شرائها من الأسواق مقابل مبالغ نقدية، بينما في النوع الثاني تكون عن طريق استهلاك جزء من إنتاج الوحدة المنتجة قصد تلبية حاجياتها؛

4.2. الاستهلاك السلعي والاستهلاك الخدماتي

يعتمد هذا التقسيم على نوعية أو طبيعة المنتوج المستهلك، أي سلعة كانت أو خدمة، فالاستهلاك السلعي يعرف بأنه استخدام لما له وجود مادي، مثل السكر والحليب لإشباع حاجات الفرد من الغذاء، أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه استخدام ما ليس له وجود مادي مثل النقل، التعليم، العلاج، وغيرها من مجموع الخدمات.

3. أهمية الاستهلاك

يمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية، وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية.

يعتبر الاستهلاك احد أهم مكونات الناتج الوطني الإجمالي، حيث يعتبر دخلا وانفاقا عند قياس الناتج الوطني الإجمالي، ومن هذا المنطلق فإن استهلاك فرد (إنفاقه) يعتبر دخلا لفرد اخر، ويعتمد الاستهلاك بشكل كبير على عوامل عدة لعل من أهمها: الدخل، وفي هذه الحالة فان الدخل يقسم إلى استهلاك وادخار، وفي الحالات التي يكون فيها الدخل منخفضا يستهلك الفرد أو العائلة مجمل هذا الدخل كله، أما عند زيادة الدخل فإن النسبة الموجهة من هذا الدخل تبدأ في الانخفاض ويذهب الباقي إلى الادخار، وتختلف نسبة الادخار والاستهلاك من مجتمع إلى مجتمع، فبعض المجتمعات يميل اكثر إلى الاستهلاك وبعضها ترتفع نسبة الادخار لديها، ولا يمكن إن نغفل إن للاستهلاك أهميته في النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الاستهلاك وخصوصا للسلع المعمرة يشجع على الإنتاج والذي بدوره يشجع على زيادة العمالة وخلق أعمال جديدة.

4. دالة الاستهلاك

تمثل دالة الاستهلاك كمية الإنفاق التي يرغب المستهلكون في إنفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية عند مستوى ممكن من الدخل وبعلاقة خطية بسيطة يمكن الإشارة إلى دالة الاستهلاك على النحو التالي:[1]

[1] حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص94

$$c = a + b_y$$

أي تعبر دالة الاستهلاك عن الصياغة الرياضية للعلاقة التي تربط ما بين الدخل كمتغير مستقل والاستهلاك كمتغير تابع بحيث:

a: الاستهلاك المستقل عن الدخل

b : الميل الحدي للاستهلاك

y: الدخل المتاح

أما منحنى دالة الاستهلاك فهو عبارة عن خط مستقيم مشكل من مجموعة التوليفات، بحيث كل توليفة إحداثيات مشكلة من الدخل المتاح (y) والإنفاق الاستهلاكي (c).[1]

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك بيانيا كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل رقم (09): منحنى دالة الاستهلاك

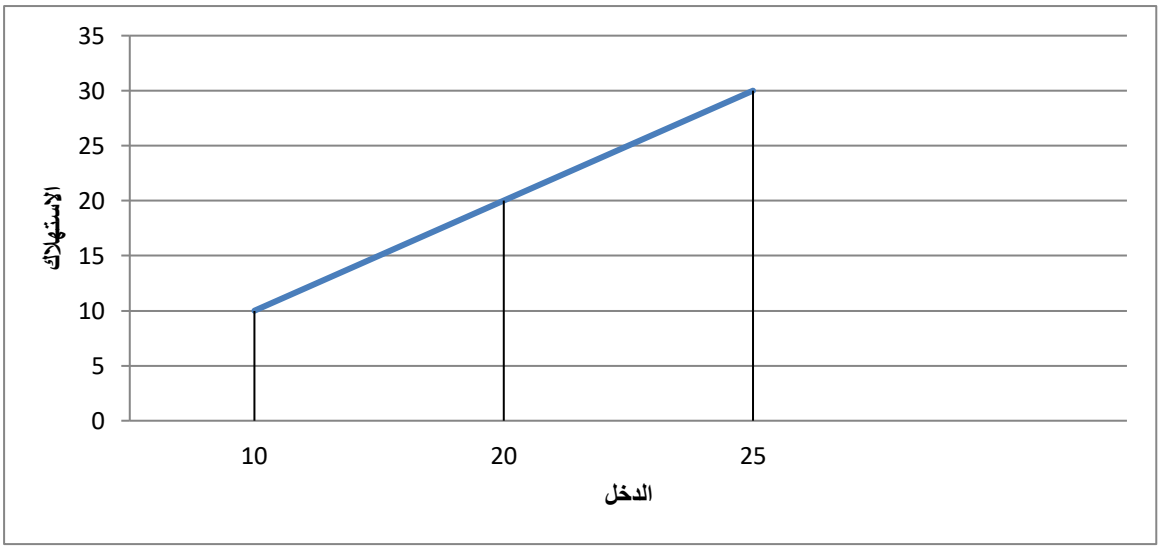

المصدر: محمد فوزي أبو السعود، **"مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات"**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص35

من خلال الشكل السابق يمكن أن نستنتج:[2]

- تتسم دالة الاستهلاك الثبات النسبي في علاقاتها مع الدخل؛
- توجد علاقة طردية بين دخل الفرد واستهلاكه؛

[1] سامي خليل، مرجع سابق، ص40

[2] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 138

- يتزايد مستوى الاستهلاك بمعدل اقل من تزايد الدخل؛
- لا يبدا الاستهلاك من عدم، بل من حد أدنى (a) حتى ولو لم يكن له دخل.

5. مؤشرات الاستهلاك

يمكن فهم سلوك المستهلك المتعلق بدخله في إطار دالة الاستهلاك من خلال تقدير مؤشرين مهمين هما:[1]

1.5. الميل المتوسط للاستهلاك (APC)

يعرف الميل المتوسط للاستهلاك بأنه الجزء المستهلك من الدخل منسوبا إلى الدخل نفسه؛[2]

يتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة استهلاك (c) على الدخل (y) حسب المعادلة التالية: $APC = \frac{c}{y}$

يفيد هذا المؤشر في معرفة كم يمثل استهلاك الفرد من دخله، فإذا كانت النسبة مثلا (APC= 0.80)، معنى ذلك إن الفرد يستهلك (80%).

2.5. الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

وهو عبارة عن التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل.[3]

يتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية: $MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y}$

حيث يمثلΔC( )التغير في مستوى الاستهلاك و ($\Delta \gamma$) التغير في الدخل يساعد هذا المؤشر على فهم سلوك الفرد عندما يتغير دخله، فمثلا إذا كانت النسبة (MPC =0.2) معنى ذلك أن استهلاك الفرد يزيد ب(20%) عندما يزيد دخله بنسبة (100%)

مثال: يوضح الجدول التالي تطور دخل فرد ما واستهلاكه، بناء على هذين المتغيرين، يمكن حساب كل من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص138-140

[2] عبد الرحمان يسرى احمد، " أسس التحليل الاقتصادي"، شباب الجامعة، مصر، 1994، ص90

[3] سامي خليل، " نظريات الاقتصاد الكلي"، الكويت، 1994، ص40

الجدول رقم (04): مؤشرات الاستهلاك

الدخل (دج)	الاستهلاك (دج)	MPC	APC
0	100	-	-
100	180	0.8	1.8
200	260	0.8	1.3
300	340	0.8	1.13
400	420	0.8	1.05
500	500	0.8	1
600	580	0.8	0.96
700	660	0.8	0.94

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص139

من خلال الجدول أعلاه، يمكن صياغة دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$c = 100 + 0.8_y$$

يمكن تمثيل هذه الدالة بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): دالة الاستهلاك

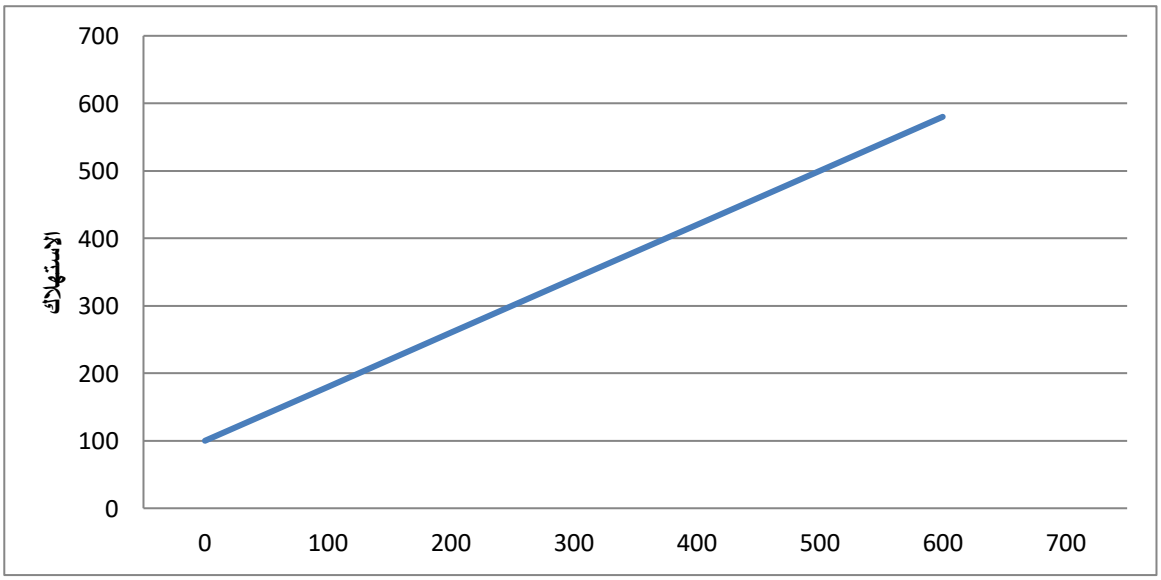

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص140

من خلال هذا المثال يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك كلما تزايد مستوى الدخل، لأن نسبة ما يخصص من الدخل للإنفاق على الاستهلاك تقل مع زيادة الدخل؛

- الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك، لأن نسبة ما يخصص من الزيادة في الدخل لغرض الاستهلاك تكون أقل من النسبة التي تخصص من الدخل للاستهلاك أصلا؛

- يمكن إن يكون الميل المتوسط أكبر من الواحد الصحيح إذا كان الاستهلاك اكبر من الدخل؛

- يكون الميل الحدي للاستهلاك دائما موجب واقل من الواحد؛

يمكن توضح العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك كما يلي:[1]

يستخلص من عرض دالة الاستهلاك أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل تتميز بمجموعة من الخصائص هي:[2]

- الميل الحدي للاستهلاك موجب واقل من الواحد، ويرجع ذلك إلى القانون النفساني الأساسي لكينز؛

- ثبات الميل الحدي للاستهلاك بفرض أن دالة الاستهلاك دالة خطية؛

- الميل المتوسط للاستهلاك يكون ما لانهاية عند مستوى الدخل الذي يساوي صفرا، ويتجه إلى التناقص تدريجيا كلما ارتفع مستوى الدخل، وأنه يفوق الميل الحدي للاستهلاك، ويرجع ذلك إلى الفروض السابقة بالإضافة إلى فرض أن الاستهلاك يظل موجبا بغض النظر عن مستوى الانخفاض في الدخل.

6. سلوك المستهلك

المستهلك كل شخص يقوم بتخصيص جزء من أو كل دخله للتمتع بالسلع والخدمات الاستهلاكية التي تشبع حاجاته أو تغطية منفعة أو إشباع، وتفرض النظرية الاقتصادية أن المستهلك يسلك سلوكا رشيدا على وجه العموم، ويقصد بالسلوك الرشيد للمستهلك، انه سوف يحاول دائما في حدود الدخل المخصص للاستهلاك والأثمان السائدة أن يتخير مجموعة السلع والخدمات الاستهلاكية التي تحقق اقصى إشباع ممكن.[3]

إذن سلوك المستهلك هو مجموعة من التصرفات التي تتضمن الشراء واستخدام السلع والخدمات، وتشمل أيضا القرارات التي تسبق وتحدد هذه التصرفات ومن خصائصه انه:

- هو محصلة دافع أو عدة دوافع.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ص309-310

[2] حمدي احمد العناني، مرجع سابق، ص 366

[3] عبد الرحمان يسري، " مقدمة في الاقتصاد"، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص91

- هو سلوك هادف، مرن، يتعدل ويتبدل حسب الظروف ويختلف من شخص إلى اخر.
- كثيرا ما يتدخل اللاشعور في إحداث السلوك الاستهلاكي، كما أن هناك صعوبة في التنبؤ به.

7. العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك (محددات الاستهلاك)

هناك عدة عوامل من شأنها أن تؤثر على سلوك المستهلك، ولقد تم تحديد ووضع أغلب هذه العوامل من قبل الاقتصادي الشهير "كينز"، حيث يرى هذا الأخير أن هناك عوامل رئيسية تؤدي إلى ميل الأفراد إلى الإقلاع عن الإنفاق من دخولهم 'الاستهلاك)، ولقد صنف هذه العوامل إلى:

1.7. العوامل الذاتية

وهي تمثل وجهة نظر شخصية بحتة نحو الاستهلاك تؤدي إلى ميل الأفراد لأقل مستوى من الإنفاق، وقد تم تحديد أهم هذه العوامل في:[1]

- تكوين الاحتياطي الطارئ وغير المتوقع.
- إيجاد ظروف أمثل في المستقبل، وذلك عند بلوغ الفرد سن معينة أو من اجل تعليم أفراد أسرته وما شابه ذلك.
- التمتع باستهلاك حقيقي أكبر في المستقبل والرغبة في العيش في مستوى أفضل.
- الادخار لتحقيق غايات المضاربة والمتاجرة.
- تكوين ثروة لمن بعده.
- الاستجابة لمجرد عاطفة البخل أو الشعور باستثمار لا مبرر له إزاء كل إنفاق.

2.7. العوامل الموضوعية

وتمثل الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، والتي تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك أو انخفاضه، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

- **الثروة**، تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، فعند زيادة الثروة نجد إن الاستهلاك يزيد حتى وأن لم يتغير الدخل، أي أن الفرد سينفق أكثر من السابق، والعكس صحيح في حالة انخفاض الثروة، ولكن من المهم أن نميز بين الدخل والثروة، وكثيرا ما نرى أفرادا أغنياء يملكون أموالا وعقارات ولكن ليست لديهم وظيفة لا يتقاضون راتبا شهريا، وهذا يعني أن الثروة اشمل بكثير من الدخل.

[1] حسين علي مجيد، سعيد عبد الجبار فاف، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص241

بالإضافة إلى كل هذه العوامل فانه توجد عوامل أخرى قانونية تؤثر على الاستهلاك منها: أذواق المستهلكين، فهذه الأخيرة تؤثر على الاستهلاك بشكل إيجابي أو سلبي، حسب طبيعة هذا التغير، كما أن أذواق الأفراد تتأثر بعوامل مختلفة منها: العمر، تغير المستوى الثقافي والتعليمي والاجتماعي، وكل هذا يؤدي إلى تغير الاستهلاك أما بالزيادة أو النقصان.[1]

- **المحيط الاجتماعي**، كلما كان الفرد متدينا كلما كان مقيدا في استهلاكه عكس لو كان من غير ديون.

- **التقليد:** يتأثر سلوك الفرد بسلوكيات الأفراد المستهلكين خاصة عندما يتعلق الأمر بالمعارف والأصدقاء.

- **العادات والتقاليد**، يتعلق هذا العامل بخصائص كل مجتمع من المجتمعات، عاداته وتقاليده وطقوسه الدينية والوطنية، فالعادات الاستهلاكية تبقى مستقرة مع الزمن لدرجة كبيرة، ولا تتغير إلا تغيرا طفيفا، لذلك فالعادات الاستهلاكية تجعل الاستهلاك مختلفا من مجتمع لأخر، وبالتالي تجعل التركيبة السلعية للاستهلاك مختلفة أيضا من مجتمع لأخر.[2]

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص137

[2] داود حسام علي، مرجع سابق، ص15

المحور السادس: نشاط الادخار

الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية؛ لذلك يطلق بعضهم أيضا على الادخار لفظ " الفائض" ويعتبر الادخار سلوك اقتصادي مفيد، فالمدخرات الموجودة على مستوى المؤسسات المالية تدخل في العملية الاقتصادية وهو لا يقتصر فقط على الأسر، بل حتى المؤسسات والحكومات تقوم بعملية الادخار، وعلى عكس الحال المدخر، يعتبر الاكتناز مال معطل لا يفيد الاقتصاد في أي شيء.

1. الادخار في الفكر الاقتصادي

إن الادخار من الظواهر الاقتصادية التي اختلف حولها المفكرين وذلك لتعدد جوانبه وعلاقاته فبالنسبة للكلاسيك يرى كل من ادم سميث وجون باتيست ساي بأن الادخار قيمة مخصومة من استهلاك مستقبلي على استهلاك حالي، وهم بذلك يأخذون بعين الاعتبار الممتلكات ومجموع الأموال النقدية والمالية أو الحقيقية في تكوين هذا الادخار، فالادخار في نظر الكلاسيك ما هو إلا شكلا من أشكال المصاريف، حيث يمثل المشتريات من السلع الرأسمالية أو التجهيزات، بمعنى أن كل ادخار عبارة عن استثمار وبالتالي لا يمكن أن يقلل من الطلب الكلي، فيتم تحويل الادخار إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة، والذي يعتبر حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية وبواسطته يبقى "قانون ساي" صالحا بالنسبة للاقتصاد تسود فيه النقود، حيث يمثل الاستثمار الطلب على الموارد المالية ويمثل الادخار عرض هذه الموارد، وسعر الفائدة مقابل لهذه الموارد وهذا الذي يحقق مستوى التوازن، وبذلك نجد أن الطلب على الاستثمار هو دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة ودالة الادخار دالة متزايدة بالنسبة له.

ويرى الكلاسيك أن معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي لقرار الاستهلاك والادخار، فكلما ارتفع معدل الفائدة زاد الادخار على حساب الاستهلاك، أما بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية وعلى رأسها "فالراس" و"فيشر" اللذان يعتبران أن الاكتناز هو امتناع المستهلكين عن شراء إنتاج متاح وبالتالي زيادة قدرتهم على الادخار، كما يرى " فالراس" كذلك أن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي، أما "الفريد مارشال" وهو ينتمي إلى مدرسة كامبريدج والذي يرى وفقا للمبادئ الكلاسيكي في التحليل أن هناك عنصرين مؤثرين في الاحتياطات هما: الدخل والثروة، ويؤكد على أن سعر الفائدة هو المقابل لاستخدام رأس المال في السوق، والسعر الذي يتعادل فيه كل من العرض الكلي لراس المال والطلب الكلي هو التوازني في السوق عند نفس السعر، وبذلك فإن الدوافع التي تقود الأعوان الاقتصاديين إلى الحفاظ على احتياطاتهم بالنقود، تتمثل في أن حيازتهم للنقود تجعل أعمالهم اكثر سهولة وتعطي لهم فرصة للتجارة.

وهذا الأسلوب في تراكم النقود يقود الأعوان إلى تجميد موارد مهمة بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك والاستثمار، حيث يقوم الأعوان هنا بالتوفيق بين الفقد من جهة وبين الأشكال الأخرى للحيازة من جهة أخرى، أما " كينز" يعتبر أن الادخار يمثل الجزء غير الموجه للاستهلاك من الدخل، حيث تم تحليل الادخار باعتباره رصيد حساب أو باقي على

الاستهلاك، أي أن الادخار هو قيمة متبقية من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، قد اعتبر أن الدخل يعتبر المتغير الأساسي وليس معدل الفائدة، فالمدخرون ينظمون استهلاكهم حسب الدخل المتحصل عليه.[1]

وما تبقى من الدخل يدخرونه، أي أن: الادخار= الدخل – الاستهلاك

ويعتبر كينز أن الاستهلاك أهم من الادخار، فالادخار ما هو إلا جزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك.

2- تعريف الادخار

هناك عدة تعاريف للادخار منها:

- يعرف الادخار على أنه: " الجزء غير المنفق من الدخل على الاستهلاك"؛[2]

- يعرف الادخار على أنه: " ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز، أي هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري بفرض عدم وجود اكتناز"؛[3]

- يعرف الادخار على أنه: " ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة اكبر على إشباع الحاجات وهذا يعني أن الادخار من المتغيرات الأساسية بالنسبة للدول النامية"؛[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج خصائص الادخار كالاتي:[5]

- الادخار من المتغيرات الأساسية بالنسبة للدول النامية؛

- وجود ثلاثة جوانب جوهرية للادخار في قضية التنمية، وهي: الاستعداد للقيام بنشاط إنتاجي، لا يكون جزء من ناتجه موجها للاستهلاك، ثم توافر الإرادة الجماعية والقدرات الفنية والإدارية اللازمة لتحقيق تراكم رأس المال المادي والبشري، وأخيرا المستقبل الذي يكون هذا التراكم إعداد له؛

- وجود مستويين للادخار هما: المستوى المجتمعي والمستوى الفردي، فبالنسبة للمجتمع يلاحظ إن الاقتصاد القومي خلال سنة معينة لا ينفق كليا (في أغلب الأحوال) على الأغراض الاستهلاكية الحالية، بل يقتطع جزء منه ليكون الادخار القومي، وعند هذا المستوى يكون الادخار القومي بمثابة تيار أو تدفق مرتبط بالمستوى الكلي للاقتصاد والادخار، وهنا نستنتج بطريقة الباي أي أن الادخار يساوي (الدخل القومي القابل للتصرف فيه ناقصا الاستهلاك الخاص الكلي).

أما بالنسبة للأفراد، فان اغلبهم لا ينفقون كل دخولهم على الاستهلاك الجاري في السلع والخدمات وإنما يجنبون جزءا منها ليودعوه في البنك أو صناديق توفير البريد أو ليشتروا به اسهما أو سندات من البورصة أو يشتروا وثائق وصكوك من

[1] حنان شطيبي، مرجع سابق، ص ص76-77

[2] محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات"، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص36

[3] طارق عبد الفتاح الشريعي، مرجع سابق، ص259

[4] عبد الحميد عبد المطلب، " مبادئ وسياسات الاستثمار"، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 27

[5] مخلافي أمينة، بن قرينة محمد، مرجع سابق، ص ص91-92

صناديق الاستثمار أو ليسددوا التزاماتهم أو ليشتروا أصولا مادية، ومن ثم يتمثل ادخار الأفراد (خلال أي فترة من الفترات) في الفرق بين دخلهم المتاح وإنفاقهم الجاري على السلع والخدمات خلال نفس الفترة.

- **الادخار قد يكون نقديا أو عينيا:** فالادخار النقد يمثل الصورة الغالبة في الوقت الحالي، وذلك لان الطابع النقدي يصبغ معظم جوانب النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المعاصر، ومن ثم يتكون الجانب الأكبر من الادخار اللازم لتمويل التكوين الرأسمالي من عدة أشكال نقدية تتمثل في الأصول المالية أو الأموال السائلة كالودائع الجارية وكذلك الودائع الادخارية التعاقدية والتي يمكن تحويلها بسهولة نسبية؛

- **تعتبر النقود قوة شرائية عامة**، بمنعى أنها تمكن حاملها من مبادلتها باي شكل من أشكال الثروة الأخرى، فإن الأفراد الذين قاموا بهذه المدخرات النقدية يستطيعون تحويلها إلى رأسمال عيني وذلك باستثمار هذه الأموال المدخرة في العمليات والمشروعات الإنتاجية سواء بأنفسهم (وذلك بشراء أو استئجار عوامل الإنتاج الأخرى والتوليف بينها لإنتاج سلعة أو خدمة لها قيمة نقدية فتتولد لهم الأرباح باعتبارهم منظمين) أو بأن يقوموا بإقراض هذه المدخرات النقدية عن طريق سوق المال أو سوق راس المال أو البورصة إلى المنظمين ليتمكنوا من شراء السلع الإنتاجية والوسيطة اللازمة ويحصل المدخرون في هذه الحالة على عوائد نتيجة إقراضهم هذه المدخرات النقدية خلال فترة معينة؛

- **الادخار العيني** فيمثل الصورة المحدودة جدا للادخار في الاقتصاد المعاصر، وقد يتخذ شكل فائض سلعي أو فائض عمل وبالنسبة للشكل السلعي فيمكن ملاحظته في قطاع الزراعة وذلك في المحاصيل التي يحتفظ بها المزارعون لاستخدامها كبذور أو لاستهلاكها، أما الادخار العيني في شكل فائض عمل فيمكن أن يتحقق في حالة القيم بعمل إضافي يبذل ويتبلور مباشرة في شكل استثمار إنتاجي، والتجربة الصينية المعاصرة خير مثال على ذلك، فقد استطاعت الصين أن تزيد من الاستثمار دون انقاص الاستهلاك الجاري وذلك باعتماد على فائض عمل كشكل من أشكال الادخار وتكوين رأس المال.

3- أنواع الادخار

تتمثل أنواع الادخار فيما يلي:[1]

3-1- الادخار الفردي والادخار الجماعي

يمكن تعريف الادخار الفردي بأنه ذلك الجزء من دخل الفرد الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز، أما الادخار الجماعي أو الإجمالي فهو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي يخصص لتمويل الاستثمارات

3-2- الادخار الحر والادخار الإجباري

يقصد بالادخار الحر هو ذلك الجزء من دخل الفرد الذي يقرر برغبته عدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية والخدمات، وعدم تخصيصه للاكتناز، أما الادخار الإجباري مثل:

[1] طارق عبد الفتاح الشريعي، مرجع سابق، ص ص260-261

- الادخار الذي ينشأ نتيجة فرض الدولة لبعض الضرائب ليس بهدف مواجهة نفقاتها العامة ولكن بهدف تمويل الاستثمارات؛

- والادخار الذي ينشا من التامين الإجباري.

3-3- الادخار الخاص والادخار العام

الادخار الخاص هو ادخار العائلات (القطاع العائلي) وادخار المؤسسات التي تعمل في نطاق القطاع الخاص أما الادخار العام فهو الادخار الحكومي الذي يتمثل في فائض الإيرادات الحكومية الجارية على نفقاتها الجارية أي ادخار الهيئات العامة والمؤسسات التي تعمل في القطاع العام.[1]

4- أهمية الادخار في النشاط الاقتصادي

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عملية التنمية الاقتصادية واستمرارها؛ ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار، لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام.

ولقد اظهر التطور الاقتصادي إن لصغار المدخرين أهمية كبير فيما يمكن أن يحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تجمع من القلة من ذوي الدخول الكبيرة ولاسيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة من ناحية، وبعد إن ضغطت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة، من ناحية أخرى، وإذا كانت أهمية الادخار أساسا للاستثمار، سواء للفرد أو الدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية فإنها اشد وضوحا وأكثر إلحاحا في مراحل التنمية والتطور، إذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد وللدولة.

1-4- أهمية الادخار لدى الفرد

تعتبر هذه المدخرات عوامل الأمان للمستقبل، ذلك أنه بإيداعها أو باستثمارها في أي من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية يحصل منها على عائد مجز إما أن ينفقه في مواجهة مطالبه المتزايدة وإما أن يزيد به مدخراته واستثماراته، وتوجه الدولة هذه المدخرات إلى الإنفاق على مشروعات جديدة تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم أفاقا جديدة وفرصا أكبر للعمل والخدمة، وتؤدي المشروعات الجديدة إلى توفير المزيد من السلع والخدمات للفرد وتتيح لهم الحصول عليها بأسعار أفضل.

2-4- أهمية الادخار لدى الدولة

فيما يتصل بالدولة فإن المدخرات تخدمها في تحقيق ما يلي:

[1] لصاق حيزية، مرجع سابق، ص ص90-91

- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ولوسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم الذي يصاحب عادة الإنفاق على برامج التنمية والذي تنعكس أثاره في الارتفاع المطرد للأسعار؛

- الحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب الإنفاق على خطط التنمية وذلك بامتصاص الزيادة في الدخول المترتبة على الزيادة في الإنفاق في تكوين مدخرات جديدة.

- الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع التصديرية الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على القطاع الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام من جهة وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة أخرى.

- خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة إنفاقهم، ويساعد خفض هذه النفقات على توجيه الوفورات المحققة إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات بدلا من استيرادها.

5- مؤشرات الادخار

تتمثل هذه المؤشرات في:[1]

5-1- الميل المتوسط للادخار(APS)

يمثل الميل المتوسط للادخار نسبة ما يدخر من الدخل، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة الادخار (S) على الدخل y:

$$APS=\frac{s}{y}$$

فكلما ارتفعت قيمة المؤشر، دل ذلك على أن ميل الأفراد إلى ادخار أموالهم كبير.

5-2- الميل الحدي للادخار(MPS)

يعرف بأنه التغير في الادخار الناجم عن التغير في الدخل، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة التغير في الادخار (Δ_s) على التغير في الدخل (Δ_y):

$$PMS=\frac{\Delta_s}{\Delta_y}$$

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص ص 150-151

6-محددات الادخار

وتتمثل فيما يلي:[1]

- **الدخل**، إذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد، ولكن الادخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك.
- **معدل الفائدة**، إن معدل الفائدة له علاقة طردية بعملية الادخار فكلما ارتفع معدل الفائدة كلما اقبل الأفراد على عملية ادخار أموالهم لدى تلك المؤسسات المالية.
- **توقعات الأفراد**، تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الاقتصادية والحروب في حجم الادخار، فتوقع الأفراد حدوث نقص في إنتاج سلعة استهلاكية معينة يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لاحتياجاتهم مستقبلا مما يؤدي إلى نقص المدخرات.
- **معدل التضخم**، إن نشاط الادخار يرتبط ارتباطات سلبيا بمعدل التضخم، حيث كلما ارتفع معدل التضخم تراجع الأفراد عن إيداع أموالهم لدى البنوك، نظرا لكون ارتفاع نسبة التضخم تفسر تدني القوة الشرائية للنقود.
- **الضرائب:** كلما ارتفعت الضرائب أثرت سلبا على سلوك الأفراد الادخاري فهي اقتطاع من مداخيلهم مما يخفض من عملية ادخارهم للأموال (حجم مدخرات الأفراد)، وعلى العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الادخار.
- **ثبات العملة**، ويقصد بها عدم تعرضها للانهيارات أو التخفيضات فكلما كانت العملة أكثر ثباتا زادت الثقة من قبل الأفراد مما يؤهلها إلى بقاء قيمتها السوقية على حالها وبذلك زيادة حجم المدخرات والعكس يؤدي إلى الإحجام عن الادخار.
- **عدم الاستقرار السياسي**، إن عدم الاستقرار السياسي الناتج عن تغير الحكومات في فترات وجيزة، الحروب الأهلية، تؤثر على توقعات الدخل، وبالتالي درجة المخاطرة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الادخار.
- **حجم الثروة**، يرتبط مفهوم الثروة بتلك الأصول العينية والمالية التي يحوزها الفرد وهذا ما يجعله أكثر ميلا للادخار.

[1] عبد الكريم حمامي، " اهم طرق الاستثمار في أسواق المال"، دار فضلت للدراسات والنشر، 1999، ص ص15-16

المحور السابع: نشاط الاستثمار

يمثل الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطوير المؤسسات والاقتصاد الوطني، وهو على صلة وثيقة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية أهمها: الدخل، الاستهلاك، مستوى التشغيل، وهو يعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي.

1. الاستثمار في الفكر الاقتصادي

إن النموذج النظري الكلاسيكي يقوم بتحديد وتحليل مفهوم الاستثمار من خلال إبراز العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، حيث نجد أن كلا من "ادم سميث" و"جون ستيوارت ميل" لا يميزان بينه وبين الادخار، ويعتبران أن الادخار يعادل الاستثمار في اطار مبدا التشغيل الكامل للموارد وتحول الادخار طبيعيا إلى استثمار، فالادخار بالنسبة للكلاسيك هو قرار بعدم استلاك قسط من الدخل واستعماله في الاستثمار، أي في تكوين رؤوس الأموال، وبالتالي فرؤوس الأموال المتراكمة أي المدخرة أصلا هي ما يطلق عليها بالتراكم والذي يعبرون عنه الكلاسيك بالاستثمارات، وبناء عليه فحسبهم فإن زيادة التراكم الذي على أساسه يزداد الاستثمار الذي يسمح بتنمية الإنتاج يرتبط بمستوى الربح، فبزيادة الأرباح تزداد ادخارات الرأسماليين التي سوف تستثمر فما بعد.

أما الاستثمار في النظرية " الكينزية" يرتكز على سلوك المستثمرين أو على متخذي قرار الاستثمار، فعمليا تعتمد هذه القرارات بالمردود المنتظر لمختلف الآليات والمعدات موضوع الاستثمار، ولكن باعتبار أن هذا المردود لا يحصل عليه إلا خلال الزمن (فترة حياة وسائل الإنتاج موضوع الاستثمار)، فإن قرار الاستثمار المتخذ حاليا يتعلق بمدى تقديرات أو تصورات المستثمرين بما سيحصل في المستقبل.

بالرغم من وجود عدة متغيرات موضوعية لاتخاذ قرار الاستثمار وأهميتها الكبيرة في ذلك (معدل الفائدة، مستوى الدخل وتوزيعه، مخزون رأس المال، تغيرات مستوى الطلب الكلي....)، إلا أن " كينز" يفضل المتغيرات الذاتية أو السيكولوجية، كالتفاؤل أو التشاؤم بالنسبة للمستقبل وتصورات وتوقعات متخذي قرارات الاستثمار، وهذا من شأنه أن يجعل مستوى الإنفاق على السلع الاستثمارية متذبذبا بحيث يصعب ربطه بمتغيرات موضوعية، على الأقل في المدى القصير.[1]

2. تعريف الاستثمار

هناك عدة تعاريف للاستثمار منها:

[1] حنان شطيبي، مرجع سابق، ص79

- يعرف الاستثمار على أنه: " سلسلة من النفقات تليها سلسلة من الإيرادات، وذلك في فترات زمنية متعاقبة وقد يكون الاستثمار مادي كالمباني والمعدات والآلات وغيرها، وغير مادي كالأسهم والسندات".[1]

- ويعرف الاستثمار كذلك على أنه: " توجيه الأحوال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجيات اقتصادية".[2]

- ويعرف كذلك على أنه: " إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، وذلك بإنشاء مشاريع جديدة أو التوسع في مشاريع قائمة أو تجديد مشاريع انتهى عمرها الافتراضي".[3]

- ويمكن تعريف الاستثمار على أنه: " التحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من اجل الحصول على منفعة مستقبلية يكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أفضل".[4]

مما سبق يمكن القول أن الاستثمار هو التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها كما هو الحال في الادخار من أجل الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، نتيجة توظيف أموال نشاط معين.

3. أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة، وتتجلى هذه الأهمية من خلال مساهماته المتعددة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من خلال ما يلي:[5]

- يساهم الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد، ومن ثم زيادة ثروته الوطنية التي تسمح بتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع.

- يساهم الاستثمار في توفير مناصب عمل وتقليص معدلات البطالة والآثار السلبية الناجمة عنها.

- يساهم الاستثمار في زيادة الإنتاج الوطني وبالتالي تقليص فاتورة الاستيراد، والحد من التبعية للخارج خاصة في المنتوجات الاستراتيجية من غذاء ودواء.

- يساهم الاستثمار في توطين وتطوير التكنولوجيا.

- يساهم الاستثمار في تحصيل العملة الصعبة عندما يتم تصدير الإنتاج الوطني خارج البلد؛

- يساهم الاستثمار في تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني.

---

[1] عبد العزيز قادري، "الاستثمارات الدولية"، الجزائر، 2004، ص11

[2] محمود محمد حمودة، " الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص30

[3] محسن المعموري، " مبادئ علم الاقتصاد"، دار اليازوري، عمان، 2014، ص207

[4] محمد براق، حمزة غربي، "مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة"، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2015، ص71

[5] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص ص154-155

- يساهم الاستثمار في التراكم الرأسمالي الذي هو ركيزة النمو الاقتصادي، وهذا ما يسمح بتحقيق الرفاه الاقتصادي.

- يساهم الاستثمار في تحقيق الأمن الاقتصادي، وبالتالي تعزيز الأمن الاجتماعي والسياسي في البلد.

4. مبادئ الاستثمار

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي:[1]

- **مبدأ الاختيار**، نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية، واختلاف درجة مخاطرها، فان المستثمر الرشيد يبحث دائما عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، ويقوم باختيار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة إن يستعين بالوسطاء الماليين.
- **مبدأ المقارنة**، يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح ومقارنة النتائج لاختيار البديل الأفضل حسب وجهة نظر المستثمر.
- **مبدأ الملاءمة**، يعد الاختيار من المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلاءم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره من خلال معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطرة التي يتصف بها الاستثمار، مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.
- **مبدأ التوزيع**، يلجأ المستثمرون حسب هذا المبدأ إلى تنويع استثماراتهم للتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، ويصعب عليهم تطبيقه على أرض الواقع نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون.

5- خصائص الاستثمار

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز المشروع الاستثماري وهي:[2]

- **إيرادات المشروع الاستثماري**، يعبر الإيراد الصافي عن تدفق نقدي مطروح من النفقات الناتجة عن عملية استثمارية معينة.
- **نفقات الاستثمار**، تشمل تكلفة الاستثمار نوعين من التكاليف، تكاليف ابتدائية، وتكاليف تشغيل المشروع، حيث تتمثل التكاليف الابتدائية في التكاليف التي تنفق منذ بداية ظهور فكرة المشروع وتقديمه للدراسة وإجراء تجارب تشغيله حت إتمام إنجازه. أما النوع الثاني من التكاليف فيتمثل في النفقات اللازمة للتشغيل والاستفادة من استغلال الطاقة التي أنشأتها، والعناصر التي يجب مراعاتها عند تحديد كل تكلفة، وتكمن في الموارد اللازمة للتشغيل، الأجور، المصاريف الأخرى، وكذا مصاريف تكوين العمال.

[1] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص228

[2] فرحي كريمة، فراح رشيد، مرجع سابق، ص ص65-67

- **مدة الحياة**، إن الفترة التي يحقق فيها المشروع إيرادات صافية تمثل مدة حياة المشروع الاستثماري، وفي مدة الحياة نميز بين العمر الاقتصادي الذي نقصد به الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصادي، أي تحقيق اقل تكلفة مع وجود عائد، والعمر الإنتاجي عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون خلالها المشروع استثماري صالحا للإنتاج.
- **عمر المشروع أو مدة حياته**، الفترة التي تعيش فيها المنتج في السوق ومما سبق يتضح أنه على المؤسسة أن تختار مدة المشروع، لأنها في حالة تقييم المشروع الاستثماري تكون المؤسسة في حاجة ماسة إلى تحديد الفترة التي تكون تشغيل المشروع فيها اقتصاديا يحقق عائدا.
- **القيمة المضافة**، تعبر القيمة الباقية للاستثمار عن تلك التي تتوقعها المؤسسة بعد نهاية الاستثمار العادي للاستغلال وفي حالة الحياة الطويلة تكون صعبة التوقع، كم يمكن لها أن تكون (القيمة) معدومة أو سالبة، كذلك تسمح لنا القيمة بتحديد العمر الاقتصادي الأفضل.

6-أنواع الاستثمار

يصنف الاستثمار حسب عدة معايير كما يلي:

6-1- تصنيف الاستثمارات حسب مدتها

يمكن التفرقة في هذه الحالة بين أنواع الاستثمارات التالية:[1]

- **الاستثمارات قصيرة الأجل:** وهي الاستثمارات التي لا تتعدى مدة توظيفها السنة، كالاستثمار في الأوراق التجارية والسندات قصيرة الأجل، وتهدف هذه الاستثمارات إلى توفير السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق العائد وتتميز بسهولة وسرعة تحويلها إلى سيولة نقدية.
- **الاستثمارات متوسطة الأجل:** هي استثمارات تتراوح مدة حياتها بين سنة إلى خمس سنوات، من أمثلتها شراء أوراق مالية أو استئجار أصل ما وتشغيله في مدة لا تتعدى خمس سنوات.
- **الاستثمارات طويلة الأجل:** هي استثمارات تزيد مدة توظيفها عن خمس سنوات، وقد تصل إلى 15 سنة فاكثر، من أمثلتها الأسهم والسندات والعقارات وإيداع الأموال في البنوك.

6-2-تصنيف الاستثمارات حسب طبيعتها

وتنقسم إلى ثلاث أنواع وهي:[2]

6-2-1- الاستثمارات الإنتاجية

هي استثمارات موجهة لإنتاج السلع والخدمات وتكون في شكل الحيازة على أصول مادية (أصول حقيقية)، ونميز بين نوعين: رأس المال الثابت (أراضي، مباني، آلات، معدات وتجهيزات وغيرها).

[1] مروان شموط وكنجو عبود، " أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص18

[2] مخلفي أمينة، بن قرينة محمد حمزة، مرجع سابق، ص96

6-2-2- الاستثمارات غير إنتاجية

وهي ذات طبيعة غير مادية، وتنقسم إلى نوعين:

6-2-2-1-الاستثمارات الآلية

وهي استثمارات يكون الغرض منها الحصول على موارد مالة دون أن يقابلها إنتاج، مثل الأوراق التجارية، سندات الخزينة، الأسهم والسندات؛

6-2-2-2- استثمارات معنوية

وهي استثمارات تكون في شكل معنوي مثل: براءة الاختراع، مصاريف الأبحاث والتطوير.

6-3- تصنيف الاستثمارات حسب الهدف أو الغرض

حسب هذا المعيار فإن أهم أنواع الاستثمارات هي ما يلي:[1]

- **استثمارات الإحلال أو التجديد**، يقوم هذا الاستثمار على استبدال التجهيزات والمعدات القديمة بتجهيزات جديدة لها نفس الخصائص التقنية (القدرة الإنتاجية، مستوى تكاليف الإنتاج وغيرها) وذلك بسبب اهتلاك هذه الاستثمارات أو تقادمها، أو نظرا لارتفاع تكاليف الصيانة، أو التعطيلات المستمرة أو بطئها في الإنتاج، وتنشأ هذه الاستثمارات من أجل المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وإمكانياتها وقدراتها الإنتاجية.
- **استثمارات التحديث أو التطوير**، الهدف من هذا النوع هو تدنئة التكاليف بتكثيف الآلية أي تطوير جهاز الإنتاج الحالي وتحديثه للتقليل من العمالة الإضافية، وتصبو كذلك هذه الاستثمارات إلى الحفاظ على إنتاجية المؤسسة مع تحسين جودتها وزيادة أرباحها، وبصفة عامة فإن الهدف الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة، وذلك بشراء آلات ومعدات ووسائل إنتاج أكثر تطورا مسايرة للتقدم التكنولوجي.
- **استثمارات التوسيع**، الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو التوسع في الطاقة الإنتاجية والبيعية أو التوزيعية للمؤسسة من أجل مواجهة الزيادة في الطلب، وذلك بإدخال وإضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية؛
- **استثمارات استراتيجية**، تهدف من خلالها المؤسسة إلى المحافظة على مكانتها وحصتها السوقية أو زيادة توسعها في حالة شدة المنافسة، وذلك بتبني أما الاستراتيجية الهجومية أو الاستراتيجية الدفاعية، فالأولى تتم من خلال تسويق المؤسسة لمنتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، لفرض نفسها على المنتجين الأخرين، أما الثانية فتسعى بواسطتها المؤسسة للحفاظ على نفس وتيرة إنتاجها.
- **استثمارات اجتماعية**، هذه الاستثمارات تهدف إلى توفير شروط عمل ومحيط احسن للمستخدمين في المؤسسة، وهي غير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وهي استثمارات تفرضها الظروف أو الدولة، وتكون لهذه الاستثمارات أثرا إيجابيا غير مباشر على مردودية المؤسسة مثل مطاعم المؤسسة، قاعات الرياضة، مراكز الاصطياف

[1] نفس المرجع السابق، ص ص96-97

وروضة الأطفال، وذلك من خلال استقرار وضعية العمال وبالتالي تحسين إنتاجهم، كما يوجد وجه اخر هذه الاستثمارات حيث يقصد بها أيضا تلك الاستثمارات التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية لحياة الفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية.

4-6- تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة ملكيتها القانونية (حسب الجهة القائمة بها)

يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

- **الاستثمارات العمومية**، وهي استثمارات تقوم بها الدولة من اجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل: الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة؛
- **الاستثمارات الخاصة**، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطباع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، حيث تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة؛
- **الاستثمارات المختلطة**، وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

5.6. تصنيف الاستثمارات حسب مجالاتها

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سوف يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، وبهذا المفهوم فيمكن للمستثمر توظيف أمواله في المشروعات الاستثمارية التالية:[1]

- **المشروعات الصناعية:** سواء تمثلت في الصناعات الاستخراجية التي تقوم بتوفير المنتوج دون إحداث تغيرات جوهرية في خواصه الطبيعية، مثل استخراج البترول، الفحم أو الذهب والمعادن الأخرى، أو تمثلت في الصناعات التحويلية التي تقوم بتوفير المنتوج مع إحداث تغييرات جوهرية في شكل المواد الخام أثناء عملية الإنتاج مثل الصناعات الغذائية، الغزل والنسيج؛
- **المشروعات الزراعية:** هي المشروعات التي تقام في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني؛
- **المشروعات التجارية:** هي المشروعات التي تعتمد على عمليات الشراء بغرض البيع لتحقيق الأرباح، مثل مشاريع الاستيراد والتصدير، وتجارة الجملة والتجزئة؛
- **المشروعات الخدمية:** تعمل هذه المشروعات على تقديم خدمات للأفراد بهدف تحقيق الأرباح مثل المشاريع الخاصة بإنشاء الفنادق أو وكالات السياحة والأسفار.

6.6. تصنيف الاستثمارات حسب الجنسية

وتنقسم الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى قسمين:[1]

[1] محمد عبد الفتاح العشماوي، " دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص ص12-13

- **الاستثمارات المحلية أو الوطنية**، وتتمثل في الاستثمارات التي تعود ملكية رأسمالها وافة الأصول بالكامل للطرف المحلي، بمعنى هي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني وراس المال وطني ويتم تنفيذه داخل الوطن.
- **الاستثمارات الأجنبية (الخارجية أو الدولية)**، وتتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف، وتعرف على أنها الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية، والتي يتم من خلالها توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية، كما تعرف أيضا على أنها جميع الاستثمارات المادية والمالية التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، ونميز فيها نوعان: الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة وتدعى استثمارات المحفظة وتمثل الاستثمارات الأجنبية المالية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتمثل الاستثمارات الأجنبية المادية. وتقسم الاستثمارات الأجنبية إلى:[2]
- **الاستثمار الأجنبي المباشر**، ويتمثل في المشاريع التي يقوم بها مستثمرون أجانب في الاقتصاد الوطني كاستغلال مناجم أو إنشاء مصانع وشركات.

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**، فيتمثل في التعامل في الأوراق المالية في بورصة بلد اخر غير البلد الأصلي للمستثمر.

7.6. تصنيف الاستثمارات حسب العائد

وتصنف إلى:[3]

- **استثمار ذو عائد ثابت**، ويتمثل في الاكتتاب في السندات أو الأسهم الممتازة المطروحة في البورصة، أو إيداع الأصول في بنوك مقابل فوائد؛
- **استثمار ذو عائد متقلب**، ويتمثل في مختلف المشاريع الاقتصادية كالتجارة والزراعة.... إلخ.

8.6. تصنيف الاستثمارات حسب أصل محل أو أداة الاستثمار

ويقسم الاستثمار حسب هذا المعيار إلى:[4]

- **استثمارات حقيقية (اقتصادية)**، هو الاستثمار الذي يتم فيه توظيف الأموال من اجل حيازة أصول حقيقية، ويعرف الأصل الحقيقي على أنه: " كل أصل له قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل خدمات، أو سلع تزيد من ثروة المستثمر، ومن ثروة المجتمع وذلك بما تخلفه من قيمة مضافة"[5].

---

[1] فرحي كريمة، فراح رشيد، مرجع سابق، ص 74

[2] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص156

[3] نفس المرجع السابق، ص156

[4] فرحي كريمة، فراح رشيد، مرجع سابق، ص ص68-70

[5] محمد مطر، " إدارة الاستثمارات"، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص77

- **استثمارات مالية (ظاهرية)**، وهي تشمل الاستثمار في الأوراق المالية من خلال حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال الشركة أو في سنداتها ويعتبر هذا الأصل حقا ماليا يخول لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد.

ويتم الاستثمار المالي أيضا من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لأخر يعمل على تحقيق إيرادات ووفرات مالية، ولا ينتج عنه أي زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات. كما يعتبر الاستثمار المصرفي استثمارا ماليا وهو الاستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة معينة.

7. **محددات الاستثمار**

توجد العديد من العوامل المؤثرة في الاستثمار أهمها:

- **الطلب الكلي**، تؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات إلى زيادة حجم الاستثمارات وتشجيع المستثمرين وجذبهم لزيادة استثماراتهم، ويتوقف حجم زيادة الطلب الكلي على عدة عوامل من أهمها سعر السلعة المعقول، توافق السلعة مع رغبات وأذواق المستهلكين، والجودة وعدد المستهلكين وغيرها.
- **الاتجاه العام للأسعار**، تعتبر ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي انخفاض مستوى معيشته، وبهذا ينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار وذلك لأن الاستهلاك يمتص الزيادة في الدخل.
- **التوقعات**، يتمثل هذا العامل في توقعات المستثمرين وثقتهم في الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في البلاد أو المنطقة، وهكذا فإن القرارات الاستثمارية تتوقف على التوقعات والتنبؤات الخاصة بالأحداث المقبلة.
- **الضرائب:** يمكن أن يترتب على إجراءات معينة لسياسات ضريبية ما تأثيرا كبيرا على الأرباح المحققة من المشروعات ومنه على حجم الاستثمارات، فقد تؤدي المعاملة الضريبية إلى تشجيع الاستثمارات أو إلى انخفاضها.
- **القروض**، عندما يتم الاتفاق على قرض معين فهذا يعني أنه سيتبعه دفع فوائد منتظمة دون أن ننسى أصل الدين إلى المقرضين، وهذا يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتوقعة وبالتالي انخفاض الاستثمار، كما أن التوسع في القروض العامة يجعل الدولة ترفع من سعر الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكتتاب في سندات القروض العامة، فارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، لأن الأفراد المكتتبون في القروض العامة يسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة.
- **سعر الفائدة**، يمثل معدل الفائدة محددا أساسيا لقرارات الاستثمار، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض فرص الاستثمار وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار الكلي والعكس صحيح.
- **الأرباح**، يعد الربح أحد المحددات الهامة للاستثمار، فهو يزيد من مقدرة المشروع على الاستثمار من حيث إمكانية استخدامه في تمويل الاستثمارات وهناك علاقة دالية بين الاستثمار والأرباح، أي أن الاستثمار يتأثر بمستوى الأرباح، وكلما زادت الأرباح يزداد مستوى الاستثمار.

- **معدل التغير في الدخل**، لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل، أي انه عندما يشير تغير إجمالي الناتج الوطني إلى معدل نمو سريع، فإن ذلك يوضح اقتصادا توسعيا يخلق فرص استثمار متزايدة، ويعطي بالتالي فرصة لارتفاع حجم المبيعات، أي زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، الأمر الذي يستدعي زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع والخدمات الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية، أي زيادة الاستثمار، وبالتالي فإن ارتفاع مستوى الدخل الوطني يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار.
- **راس المال:** يتفق معظم الاقتصاديين على أنه لا يوجد استثمار إلا في حالة خلق أو تكوين رأس المال المادي، ولتكوين هذا الأخير فانه يتطلب القيام بعملية الادخار، أي ما يفسر قدرة المجتمع على الامتناع عن استهلاك جزء من الدخل وتوجيهه إلى الادخار، وقد يكون مصدر تكوين راس المال عن طريق القروض.
- **التكنولوجيا وزيادة النمو السكاني**، إن المعرفة التكنولوجية تقلل من تكاليف الاستثمار وبالتالي تحفز على الاستثمارات، فارتفاع المستوى التكنولوجي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار، وزيادة الاستثمار في أي نشاط أو مجال يتوقف على الطلب الكلي ومنه زيادة النمو السكاني واكتشاف مناطق جيدة أو موارد أولية جديدة إلى زيادة الاستثمار أيضا.
- **الحو افز**، نعني بالحوافز العوامل المشجعة والتسهيلات المختلفة التي تقدمها الدول للمستثمرين، وتشمل هذه الحوافز تسهيلات للاقتراض بمعدلات فوائد قليلة وفترات استحقاق طويلة الأجل، وتقديم دراسات جدوى للمشاريع الإنتاجية المختلفة بأسعار رمزية، والقضاء على الروتين في إنجاز المعاملات الاستثمارية، وتشجيع الكفاءات والقدرات وجذبهم للعمل داخل الدولة، هذه الحوافز جميعها تؤدي إلى زيادة الاستثمار، أي كلما كان مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة جاذبا للاستثمار ومشجعا له كلما زاد الاستثمار، ومن بين هذه الحوافز ما يلي:[1]

- وجود استقرار سياسي واقتصادي في البلد، لأن ذلك يشكل صمام أمان ومصدر ثقة بالنسبة للمستثمرين.
- وجود سياسة اقتصادية ملائمة ورشيدة تخدم مصالح المستثمرين والاقتصاد ككل.
- وجود قوانين محفزة على الاستثمار وحامية لحقوق المستثمرين.
- وجود بنية تحتية متطورة تسهل النشاط الاستثماري مثل الطرقات وشبكات الماء والكهرباء.
- وجود طاقة ادخارية كافية في البلد تسهل تمويل المشاريع الاستثمارية.
- وجود نظام إداري متطور يخلو من البيروقراطية والفساد.
- انخفاض معدل التضخم واستقرار قيمة العملة الوطنية.
- انخفاض تكلفة القروض، مع وجود نظام بنكي ومالي متطور.
- توقعات إيجابية بخصوص بيئة الأعمال.

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص157

ثالثا

المدخل النظامي

ثالثا: المدخل النظامي

محور النظام الاقتصادي

الأنظمة الاقتصادية مختلفة كالنظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق كما يسميه البعض، والنظام الاشتراكي، بالإضافة إلى النظام المختلط الذي جمع بين بعض أفكار ومبادئ النظامين السابقين.

وهي كلها أنظمة اقتصادية من اجتهاد البشر، قابلة للتغيير والتعديل بل والزوال كما بخلاف النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد أصوله ومبادئه من الدين الإسلامي، وأيا كان نوع النظام فإن وظيفة النظام الاقتصادي في أي مجتمع يجب أن تكون واضحة إلا وهي كيفية مواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية، في إطار الظروف الاجتماعية والقيم السائدة والأهداف المرجوة.

1. **تعريف النظام الاقتصادي**

هناك عدة تعاريف للنظام الاقتصادي منها:

- يعرف النظام الاقتصادي على انه: " المجموعة المتناسقة من المؤسسات القانونية والاجتماعية التي يمكنها أن تضمن التوازن الاقتصادي من خلال بعض الوسائل الفنية المنظمة على أساس بعض الأهداف الحاكمة والمسيطرة".
- يعرف النظام الاقتصادي على انه: " جملة القواعد والمبادئ التي تحكم سير الحياة الاقتصادية لمجتمع ما خلال فترة زمنية ما، ففي إطار تلك القواعد والمبادئ تتجلى طبيعة العلاقات التي تنظم شؤون المجتمع الاقتصادية وفي إطارها أيضا تتحدد أشكال الإنتاج والتوزيع والتبادل".[1]
- يعرف النظام الاقتصادي على انه: " ذلك التنظيم الذي يرضى به المجتمع لتوجيه نشاطه الاقتصادي بهدف إشباع حاجات أفراده، وتحديد الأسلوب الملائم لإنتاج الموارد وتوزيعها عليهم تحقيا لهذا الهدف".[2]
- يعرف النظام الاقتصادي على انه: "مجموعة الآليات والمؤسسات التي تخضع وتنفذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لتحقيق أهداف اقتصادية".[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بأن النظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تسير اقتصاد مجتمع ما في زمن معين.

---

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 33

[2] عبد العزيز صبري، "النظم الاقتصادية المعاصرة"، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 4

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 54

وأيا كان النظام المتبع فإن وظيفة النظام الاقتصادي في أي مجتمع كان يجب أن تكون واضحة ألا وهي كيفية مواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية في إطار الظروف الاجتماعية والقيم السائدة والأهداف المرجوة وهكذا فإن وظيفة أي نظام اقتصادي تتضح من خلال ما يلي:[1]

- الطريقة التي يتخذها المجتمع في عملية تحديد حاجاته من السلع والخدمات وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية، أي تحديد الحاجات المطلوب إشباعها أو الأهداف الإنتاجية بحسب مختلف طبقات إفراد المجتمع.

- تحديد طبيعة الوحدات التي تمارس النشاط الإنتاجي من حيث طريقة التكوين والأهداف، وتخصيص الموارد الاقتصادية، بمعنى توزيعها على فروع ووحدات الإنتاج المختلفة، مع تحديد كيفية التنسيق والترابط بين هذه الوحدات.

- تحديد طريقة توزيع المنتجات (الناتج الكلي) على إفراد المجتمع، أي وضع الأسس والمعايير الخاصة بتوزيع الدخل أو الناتج بين المساهمين في النشاط الإنتاجي بما يكفل استمراره، وسلامة العلاقات الاجتماعية داخل النظام، بالإضافة إلى تحديد أسعار السلع والخدمات بحسب مختلف حاجيات طبقات المجتمع.

- تحديد القوى التي تتسبب في استمرار النمو الاقتصادي أو في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمؤسسات القامة في النشاط الاقتصادي والمبادئ والأفكار السائدة.

2. عناصر النظام الاقتصادي

تساهم مجموعة من العناصر في خلق النظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية معينة، حيث تتفاعل هذه العوامل فتكسب النظام الاقتصادي وضعا أو شكلا متميزا عن غيره من النظم، وتتمثل هذه العناصر في:[2]

- **القوى الإنتاجية**، ويقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وتتضمن هذه الوسائل أولا المواد الفنية والاقتصادية والتي تتثمل في أدوات الإنتاج وتجهيزاته والتي تستخدم في عملية الإنتاج وثانيا الموارد البشرية والتي تتمثل في الأفراد أنفسهم بإمكانياتهم الفنية.

- **الكفاءة**، وتعني مدى الفعالية التي يستخدم بها النظام الاقتصادي موارده وإمكاناته لتحقيق اقصى إنتاج ممكن من خلال التخصص الكفء للموارد والاستخدام التام لها.

- **العدالة**، كهدف أساسي للنظام الاقتصادي والتي يمكن أن تتحقق من خلال الآلية التي يعمل بموجبها، وبما يضمن قيامه بنشاطاته وبالصيغ التي تؤدي بها هذه النشاطات بالشكل الذي يتحقق من خلاله الحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات ورؤوس الأموال ومن ثم الحد من التفاوت في توزيع السلع والخدمات بما يحقق عدالة أكبر.

- **أهداف التنمية**، أي مدى قدرة النظام الاقتصادي من خلال سماته الأساسية ونشاطاته على الصيغ والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتبعها هذه النشاطات على تحقق أهداف التنمية وبطريقة سريعة ومدى نجاحه في إحداث

[1] عبد الرحمان يسرى، "مقدمة في الاقتصاد"، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 54

[2] أحمد جامع، "علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية، مصر، 1986، ص ص 57-58

التغيرات الهيكلية المطلوبة، بحيث يزداد نصيب الناتج الصناعي مثلا وتطور القطاعات الإنتاجية الأساسية ويزداد نصيب الاستثمار الإنتاجي.[1]

- **الحفاظ على الوجود الوطني**، والذي يرتبط بمدى قدرة النظام وكفاءته ونجاحه في الحفاظ على وجود المجتمع واحتفاظه بهويته الوطنية واستقلاليته وذلك بامتلاك القوة السياسية والعسكرية والاجتماعية إضافة إلى القوة الاقتصادية.[2]

أولا: النظام الاقتصادي الرأسمالي وحله للمشكلة الاقتصادية

1. **تعريف النظام الرأسمالي**

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي على انه:

- " نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات وأدوات العمل) – سواء كانت مكونة من إفراد أو شركات أو مؤسسات- الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، وطبقة البروليتاريا (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص".[3]
- ويعرف كذلك على انه "نظام اقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أو تأجيرها من قبل الأفراد قصد تشغيلها لحسابهم الخاص، وذلك في ظل الحرية الاقتصادية بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن".[4]

فالنظام الرأسمالي نظام يقوم على تمركز وسائل الإنتاج ومجموع الثروات على أيدي طبقة قليلة من الناس هي طبقة الرأسماليين، بينما الطبقة الغالبة تضطر للعمل كأجراء لدى الرأسماليين.

2. **مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي**

- **مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج**، يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية. وحق الملكية على مال من الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما انه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية.

ولا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فالدولة الرأسمالية تتملك جزءا من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية، وأراضي الدولة، والمناجم، والغابات، والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والمصارف والجسور.

[1] www.machewar.org/s.osp/oip

[2] فليح خلف، "النظم الاقتصادية"، دار بدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2008، ص 10

[3] الكيالي عبد الوهاب، "موسوعة السياسة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص 789

[4] عبد العزيز هيكل، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، دار النهضة، بيروت، 1980، ص 113

ويمكن للملكية الخاصة في البلاد الرأسمالية أن تحاط ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات الصالح العام، كالقيود التي تمنع المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه. ففي بعض البلاد تمنع القوانين الارتفاع بالمباني فوق حد معين، كما تحرم النشاء المصانع الضارة بالصحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.[1]

- **مبدأ حرية التعاقد والعمل**، فالاقتصاد الرأسمالي يقوم أساسا على وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين على أساس المنافسة والمزاحمة، دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أو توجيهها، فالقانون يكفل حري التبادل وحري التعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية، بما فيها عوامل الإنتاج ومن بينها العمل.

ويعتبر العقد – وهو عمل قانوني يقوم على إرادتين أو أكثر – عن أسلوب الأفراد في تصريف شؤونهم الاقتصادية. ويمكن بالعقد أن تقوم إلى جانب الملكية الفردية نوع أخر من الملكية يعرف بالملكية المشتركة وذلك بتأسيس الشركات.[2]

فالعمل من الناحية القانونية حر غير مقيد، غير انه من الناحية الاقتصادية مرتبط بقانون العرض والطلب، مثل أي سلعة، فكل عمل مباع يدفع مقابله اجر يحدده العقد القائم بين البائع والمشتري.

- **حرية العمل والإنتاج**، يقصد بحرية العمل هنا الحرية العامل في تقرير عدد من المسائل المعبرة عن حرية تصرفه بقوة عمله إذ يمكنه بحرية اختيار النشاط الذي يود القيام به فقد يختار العمل في مجال الزراعة أو الصناعة أو مختلف أنواع الخدمات وهو يقرر ذلك بملء حريته وبناء على تقديراته الشخصية حول الجهد الذي سيتحمله من جراء اختياره لعمل معين والإيراد الذي سيحصل عليه نتيجة هذا الاختيار أما ما يتعلق بالإنتاج فيقصد به حرية مالكي وسائل الإنتاج مهما كان نوعها في تحديد نوع منتجاتهم بالمواصفات والكميات التي يغبون فيها لتحقيق الذي يسهون إليه وهو تحقيق اقصى درجة من الربح.
- **حرية المستهلك وسيادة المستهلك**، ويقصد بحرية المستهلك هنا حرية التصرف بالدخل الذي يحصل عليه الفرد إذ يستطيع وبحرية أن شتري ما يرغب من السلع والخدمات المعروضة في السوق ورفض ما يشاء وقد يستخدم المستهلك كل ما يحصل عليه من دخل في شراء السلع الاستهلاكي وقد يستخدم المستهلك كامل دخله مفضلا ادخاره بمعنى أخر فإن حرية المستهلك إذ تنعكس في تحديد الكمية التي يرغب بها من كل نوع من أنواع السلع التي استقر اختياره لها.

أما ما يخص سيادة المستهلك فالمقصود بها في النظام الرأسمالي هو أن آلية العمل النظام نفسه تؤدي إلى تحقيق ما يعرف بسيادة المستهلك أي أن قرارات الاستهلاك التي يتخذها إفراد المجتمع تحدد في النهاية نوع المنتوجات والكميات التي يجب على المنتجين إنتاجها. وبناء على هذا، فان المستهلك في ظل هذا النظام هو المتحكم بالأسواق إذ يتم الإنتاج بناء على طلبه.[3]

---

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، " مقدمة في المشكلة الاقتصادية"، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 43

[2] نفس المرجع السابق، ص 44

[3] مروان السمان وأخرون، "مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي"، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 39-40

- **مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**، سيطر القطاع الخاص على مختلف النشاطات الاقتصادية، وعليه يجب أن تترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، الشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة، فتدخل الدولة في الأسواق يهدد حدوث المنافسة الكاملة، وعليه فأصى ما يمكنها تحقيقه وفق الأيديولوجية الرأسمالية هو مساعدة أصحاب المشاريع وتذليل العقبات أمامهم، وتوفير الأمن داخل الدولة مما يهيئ المناخ الملائم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق.[1]
- **مبدأ المنافسة الحرة**، المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسماليين حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فتضمن هذه المنافسة تخفيض التكلفة إلى اقل حد ممكن، وحالة المنافسة الكاملة تحقق أعلى فاعلية للأسواق وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- **مبدأ حافز الربح**، الرأسمالي هو صاحب أو مالك وسائل الإنتاج، فهو الذي يقوم بجمع عوامل الإنتاج واستغلالها في إطار مشروعه الرأسمالي، ويعد حافز الربح الدافع الأساسي الذي يقوم به والمحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه.

ولما كان المنتج يسعى إلى تحقيق اقصلا ربح ممكن، فإن حاجات المستهلكين ورغباتهم هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، ولذلك حين تزداد حاجات المستهلكين لمنتج معين يزداد طلبهم عليها وبالتالي يتجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج من أجل تعظيم أرباحهم، إذا فحاجات المستهلكين هي التي تحدد ما يجب إنتاجه، وهذا ما يعرف بسيادة المستهلك، أما كمية إنتاج هذه السلع فتتحدد حسب درجة حاجة المستهلكين إليها ورغبتهم فيها.

- **مبدأ جهاز الثمن كآلية للتأثير في النشاط الاقتصادي**، يقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية الناتجة عن تفاعل قوى السوق (العرض والطلب)، فالمنتج يقدم سلعة أو خدمة بهدف الحصول على ربح، والمستهلك يحصل على السلعة بغرض تحقيق الإشباع وبذلك تتحقق مصالح الطرفين، وتتحدد الأسعار وتتحدد كمية كل منتوج في السوق، ويقصد بقوى الطلب قوة حاجة المستهلكين ورغبتهم في سلع ما، أما قوى العرض فتعني قوة رغبات المنتجين المتعلقة بعرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق اقصى ربح ممكن.

3- مزايا النظام الرأسمالي

تضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي مجموعة من الأسس والخصائص التي تتوافق مع الطبيعة الإنسانية، كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية وحافز الربح، وعلى هذا الأساس يمكن إجمال بعض الجوانب الإيجابية لهذا النظام فيما يلي:[2]

- **تطور العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج**، لقد كانت الثورة الصناعية وما نتج عنها من تطور لأساليب الإنتاج من أسباب ظهور النظام الرأسمالي والتحسين الكبير في تنظيم العملية الإنتاجية، فلقد حقق هذا النظام طفرة إنتاجية كما ونوعا.

---

[1] حنان شطيبي، مرجع سابق، 2018.، ص: 47 نقلا عن: Abeqtisad.com/aleqtisad/economic-thought/clasaical-economics

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص 52

- **تحسين مستوى المعيشة نسبيا:** لقد نتج عن التطور الكبير في وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية، وظهور لع وخدمات جديدة ارتفاع مستوى المعيشة، بالرغم من التفاوت الملحوظ بين طبقتي المجتمع.
- **كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية:** على اعتبار أن الهدف من أي نشاط اقتصادي في اطار النظام الرأسمالي هو تعظيم الأرباح، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستغلال الأقصى لعوامل الإنتاج المختلفة وبأفضل طريقة ممكنة تكفل انخفاض التكاليف من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

4- عيوب النظام الرأسمالي

على الرغم مما يتضمنه النظام الرأسمالي من أسس ومبادئ في ظاهرها صالحة ومغرية للأفراد، كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية وحافز الربح فإن له مساوئ عديدة نذكر من أهمها:[1]

- استفحال ظاهرة الاحتكار

سيطرة المحتكر على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، أي تقليل الكميات المعروضة من السلعة وحرمان السوق منها لرفع سعرها وتحقيق أعلى الأرباح، وذلك من خلال إبقاء الآلات عاطلة والمزارع يابسة، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى تعطيل جهاز الثمن وإفقاده فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل كفء، أي سوء استخدام الموارد الاقتصادية، واستغلال المستهلكين من طرف أصحاب رؤوس الأموال.

- **سوء توزيع الدخل والثروة**، عناصر الإنتاج تركزت في أيدي فئة قليلة من المجتمع، والمتمثلة في أصحاب رؤوس الأموال، أما باقي المجتمع أي الطبقة الكادحة من العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج، فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم وتل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض وهذا ما أدى إلى زيادة حدة التفاوت الطبقي.

- **انتشار البطالة وتكرر الأزمات والتقلبات الاقتصادية**، لقد ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن في اطار من الحرية الاقتصادية، كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، قمع توسع النشاط الاقتصادي في النام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين، مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية(معدات ومصانع وآلات) إلا أن هذه الزيادة الهائلة لا يصاحبها عادة زيادة مماثلة في مداخيل العمال وبالتالي عدم زيادة قدرتهم الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يتسبب في تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه أصحاب العمل إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد كبيرة من القوة العاملة، وبالتالي تظهر البطالة وتزداد الأزمة وتتفاقم.

ومن أسباب الأزمات في النظام الرأسمالي أيضا عدم توقع المنتجين بدقة للطلب في الأجل الطويل خصوصا في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة. ويترتب على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فالتقلبات الاقتصادية بين الرواج والكساد، نتيجة أخطاء المنتجين بالكميات المطلوبة سمة من سمات النظام الرأسمالي.

[1] الأنصاري علي فيصل علي، " الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية"، جامعة الكويت، ص ص 23-25

- **عجز آلية السوق**، لا تضمن آلية السوق تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد أي أن ترك المجال كلية لقوى العرض والطلب لن يؤدي إلى توجيه الموارد إلى الاستعمالات أكثر نفعا للأفراد خاصة ما تعلق بالحاجات الأساسية بل تتجه الموارد وفقا لألية السوق إلى المجالات التي تحقق أكبر ربح قد تتعلق بالكماليات أو سلع ضارة.

- **الحرية الوهمية**، فالحرية التي افترضها النظام الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج، فحرية العمل على سبيل المثال لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة العاملة التي تكون غالبية المجتمع، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة، حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد، وكذا الحال بالنسبة لحرية الاستهلاك فليست مطلقة أيضا، وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع، ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض لا تستطيع إشباع حاجاتها.[1]

5- حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي

يتكفل جهاز الثمن في النظام الرأسمالي بتنظيم النشاط الاقتصادي وبتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، فهو أداة فعالة لإيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ويعتبر بذلك وسيلة لحل المشملة الاقتصادية، وذلك من خلال ما يلي:

ماذا ننتج؟

- **جهاز الثمن يختار السلع والخدمات التي تنتج:** أي تخصيص الموارد الإنتاجية في إنتاج السلع والخدمات أكثر طلبا، أي أن جهاز الثمن هو المحرك الفعال لتوجيه المنتجين، بما يعمل على تلبية وإشباع رغبات المستهلكين. فاذا زاد الطلب على سلعة ما يزيد من سعرها وبالتالي يحفز المنتجين في التوسع في عرض السلع والخدمات. لتحقيق مزيد من الأرباح حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب. أما انخفاض سعر سلعة ما فهو نتيجة للعرض الزائد من هذه السلعة. مما يدفع بالمنتجين إلى تخفيض الكمية المنتجة منها حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب.

ومنه فالربح هو الحافز الرئيسي في النظام الرأسمالي. فالأسعار هي أكثر تأثيرا في تحديد نوعية وكمية السلع التي يتم إنتاجها. بهذا يتم حل المشكلة الاقتصادية الأولى ماذا ننتج.[2]

كيف ننتج؟

- **جهاز الثمن ير اقب اختيار الطرق الفنية للإنتاج وطرق تنظيم الإنتاج**، حيث يختار الطرق والأساليب الأكثر كفاءة، أي تلك التي تنتج لهم أكبر كمية من الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة، عن طريق مقارنة إيرادات المنتجين مع تكايف الإنتاج، للتعرف على معدلات الربح لمختلف نواحي النشاط الإنتاجي، ويتيح تخصيص الموارد الإنتاجية الأكثر كفاءة لتحقيق أكبر ربح صافي ممكن، كما تحدد الأثمان أيضا كيفية توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الإنتاجية معا تبعا لرغبات المستهلكين، فهي تؤدي إلى تحويل عوامل الإنتاج من الصناعات التي

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 49

[2] محمود حسين الوادي، " مبادئ في علم الاقتصاد"، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 25

انخفضت أثمان منتجاتها إلى الصناعات التي ارتفعت أثمان منتجاتها، وعلى هذا النحو يتم توجيه الموارد الاقتصادية وتخصيصها حسب تفضيلات الأفراد.[1]

لمن ننتج؟

- **فجهاز الثمن يقدم حلا لمشكلة توزيع الإنتاج**، حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج الوطني بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه، والتي تتحد بحجم دخله، ويتحدد حجم دخله بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من منتجات من ناحية أخرى، وبالطبع من يملك خدمات إنتاجية ذات سعر أعلى سوف يزيد دخله، فتزيد دخله، فتزيد قوته الشرائية، فيزيد نصيبه من الناتج الوطني والعكس الصحيح.[2]

ثانيا: النظام الاقتصادي الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية

لقد أدى ظهور وتطور الرأسمالية إلى توسيع الفجوة وتعميق اللامساواة بين ملاك رؤوس الأموال والعمال، ولتقليص هذه الفروق وتحقيق عدالة اجتماعية أكبر برزت الاشتراكية.

الاشتراكية مصطلح واسع المعاني وذلك نسبة إلى اختلاف المذاهب العديدة المندرجة تحت لواء النظام الاشتراكي، ولكن القاسم المشترك بين هذه التيارات رغم تباين اتجاهاتها واختلاف نزعاتها هو مناهضتها للمذهب الفردي الحر الذي مجدته الرأسمالية، وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية، ومناصر لفكرة إلغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح.

1. **تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي:** هناك عدة تعريفات للنظام الاقتصادي الاشتراكي منها:

- النظام الاشتراكي هو نظام يتركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع.[3]
- النظام الاشتراكي هو نظام اقتصادي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي، وذلك بغرض ضمان المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. ويقصد بلفظ الاشتراكية تشارك جميع أفراد المجتمع في خلق الثروة وتوزيعها من خلال تملكهم بشكل جماعي لوسائل الإنتاج.[4]
- النظام الاشتراكي هو اشتراك أفراد المجتمع في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا، وهو النظام الذي يتميز بتملك الدولة أي الملكية الجماعية لأموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن:

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 18
[2] نفس المرجع السابق، ص 19-26
[3] خلف فليح، مرجع سابق، ص 105
[4] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 51

النظام الاقتصادي الاشتراكي هو نظام تعود فيه ملكية وسائل الإنتاج للمجتمع بكامله، والهدف منه منفعة وتلبية حاجات المواطنين، مما يترتب عليه انعدام التعاون الكبير في الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.[1]

2. مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي

يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على مجموعة من المبادئ هي:[2]

- **الملكية العامة**، ليس للملكية الخاصة في هذا النظام وجود، إنما هناك الملكية العامة أي أن الملكية تكون لجميع الأفراد معا تديرها الحكومة، أي تمتلك جميع وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية والتي تترتب عليها عمليات إنتاجية، فلا يحق للفرد له تملك رأسا للمال، بل الملكية هنا للحكومة التي تقوم بالتصرف فيها، وإنشاء الإدارات والجهات المختصة باتخاذ قرارات الإنتاج.

- **التخطيط المركزي**، تتمثل الألية التي يعمل بموجبها النظام الاشتراكي في التخطيط المركزي الذي يمثل البديل لآلية السوق في النظام الرأسمالي، حيث يتم في إطار عملية التخطيط تعبئة كافة الإمكانات والموارد التي يمكن أن تتاح للاستخدام في الاقتصاد بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق اقصى قدر من الأهداف التي تلبي حاجات المجتمع.

- **العدالة الاجتماعية**، أي العدالة في توزيع الدخل حيث تتحكم الدولة في جميع مصادر اكتساب الدخل مما يعني إلغاء مصادر اكتساب الدخل الذي يتولد نتيجة الملكية الخاصة. فالعمل هو المصدر الرئيسي والوحيد للدخل. وبالتالي إلغاء مصادر الكسب التي تتولد نتيجة الملكية الخاصة، ففي النظام الاشتراكي لا تمثل الملكية مصدرا للدخل لأن الملكية جماعية وهو ما يضمن القضاء على التفاوت في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع.

- **تحقيق المنفعة العامة للأفراد**، حيث يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانا، فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني وهكذا. ويتلخص الدافع في هذا النظام في الوصول إلى إشباع كل الحاجات المادية والفكرية العامة لكل الأفراد بطريقة جماعية تكفل العدالة والمساواة في إنتاج وتوزيع الثروة، أي أن الهدف الرئيسي من العملي الإنتاجية هو إشباع الحاجات الجماعية، وإلغاء حافز الربح الذي يعتبر لديهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال الذي يؤدي إلى سوء التوزيع للدخل والثروة، حيث يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور الوطني والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع.

- **انعدام الدور الفعال للسعر**، أن لتحكم الدولة في الاقتصاد أثرا على مستوى الأسعار في النظام الاقتصادي وغالبا ما تكون هذه الأسعار متدنية نسبيا، أي أن الكمية المطروحة في الأسواق وتكلفتها قد لا ترتبط بمستوى سعر يعكس هذه التكاليف، وربما تباع بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، والهدف من هذا هو رغبة الدولة في أن يحصل الأفراد عليها، وقد يكون العكس صحيحا، فنجد على سبيل المثال مبالغة الدولة في تحديد سعر سلع معينة حتى تحصر الطلب عليها وتحد من استهلاكها.

---

[1] غادة صالح، مرجع سابق، ص 18

[2] خلف فليح، مرجع سابق، ص 198

3. مزايا النظام الاقتصادي الاشتراكي

يؤكد الواقع أن للنظام الاشتراكي مزايا لا يمكن إنكارها هي:[1]

- التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد، حيث يغيب في ظل النظام الاشتراكي مفهوم الشخص الطبيعي أو المعنوي أو ذو الثروة، ومن ثم تغيب عنه السلطة، حيث عادة ما تقترن السلطة بالثروة، وعلى هذ الأساس تصبح الدولة الوحيدة صاحبة السلطة.
- التوزيع المتكافئ للدخل.
- الاختفاء النسبي للازمات الاقتصادية الدورية في ظل الاقتصاد الموجه.
- غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق وما يرتبط عنها من أثار سلبية.

4. عيوب النظام الاشتراكي

إذا كان الهدف من النظام الاشتراكي تنمية الاقتصاد الوطني ونشر العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، فإن هذه السمات الأساسية للنظام الاقتصادي الاشتراكي وآليات عمله انصرفت في اغلبها إلى الجانب النظري، لأن التطبيق الفعلي للمبادئ الاشتراكية خالف في اغلب الأحيان ما تم التنظير له، واشتمل على تناقضات عدة من حيث الفكرة والتطبيق، وعليه يمكن إجمال أهم عيوب هذا النظام والانتقادات الموجهة له فيما يلي:[2]

- بالرغم من اعتماد النظام الاشتراكي على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترقى في قوتها إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسماليين ومن ثم فقد أدى هذا إلى وجود نوع من التراخي من جانب بعض المسؤولين أو المشرفين على حسن إدارة المشروعات؛ وهذا ما أدى إلى انخفاض الإنتاجية.
- إن تمتع النظام الاشتراكي بمركزية التخطيط ووضع سلطة اتخاذ القرارات في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، جعل القرارات الخاطئة التي أصدرتها مثل هذه السلطات لها أثار سلبية كبيرة على المجتمع ككل، في حين أن النظام الرأسمالي نجد أن اتخاذ أي منتج لقرار خاطئ لن يكون له نفس حجم الأثار السلبية من حيث شمولها، كما أن المنتج وحده سيتحمل نتيجة قراره؛
- التعقيدات الروتينية التي تواجه أفراد المجتمع ككل، حيث أن الدولة تقوم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع ومراقبتها، وهذا من شأنه أن يتطلب وجود جهاز إداري ضخم وفعال، ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، والى تعطيل الكثير من الإجراءات من ناحية أخرى.

---

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص 71

[2] حنان شطيبي، مرجع سابق، 2018.، ص: 54 نقلا عن: Kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf

- لم يستطع النظام الاشتراكي تحقيق المبادئ التي قام من أجلها (المساواة، العدالة الاجتماعية)، حيث اسفر التطبيق العملي لهذا النظام عدم القضاء على الاستغلال وعدم تحقيق العدالة في التوزيع الفعلي في النظام الاشتراكي بدلا من سيطرة المجتمع ككل على النشاطات الاقتصادية، حيث تتم السيطرة على هذه النشاطات فعليا من خلال أكبر الموظفين وخاصة الإداريين منهم؛[1]

- ضعف ممارسة الفرد لنشاطاته الاقتصادية لأن الدولة هي التي تحدد هذه النشاطات التي ينبغي عليه القيام بها وهي تحدد للفرد مجال عمله وفترة العمل ومكان العمل والدخل الذي يحصل عليه نتيجة عمله هذا.

5. حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي

إن جهاز التخطيط المركزي في النظام الاشتراكي يتكفل بتنظيم الحياة الاقتصادية، وبتوزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطة المركزية، وتلتزم كافة الوحدات الإنتاجية بتنفيذها، ويساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الإدارات تختص كل إدارة منها بدراسة مشكلة معينة واقتراح ما تراه في شأنها من قرارات، وتتولى السلطة المركزية بدراسة اقتراحات الإدارات المختلفة والتوفيق بينها بالتضحية ببعض الحاجات لإشباع أخرى حسب مدى توفر الموارد وما هو مناسب للمصلحة الجماعية، فجهاز التخطيط هو الذي يقوم بالإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية:[2]

ماذا تنتج؟

- **جهاز التخطيط يقوم بتحديد نوعية وكمية السلع والخدمات المطلوب إنتاجها**، حيث يتم تحديد ما يجب إنتاجه واستهلاكه وذلك من خلال التضحية ببعض الحاجات لإشباع أخرى وهذا حسب ترتيب أولويات حاجات المجتمع، ما هو مناسب للمصلحة الجماعية، ومدى توفر الموارد، إذ يضع جهاز التخطيط المركزي الخطة التي تحدد معدلات الإنتاج كما ونوعا، على نحو تفصيلي يبين لكل وحدة من الوحدات الإنتاجية نصيبها من الإنتاج الكلي وما يلزم من عوامل الإنتاج لتحقيقه، حيث لا تستهدف خطة الإنتاج تحقيق الربح وإنما تهدف لتحقيق المصلحة العامة، كما تحدد هذه الخطة معدلات الاستهلاك وهيكله، فالإنتاج في النظام الاشتراكي لا يتم طبقا للطلب المتوقع على السلع والخدمات، وإنما يتم تبعا لما وضعته الخطة المركزية الاقتصادية العامة، ويتم التوازن بين العرض والطلب عن طريق الخطة كذلك وتحديد القدرة الشرائية للعمال بما يتناسب مع حجم الإنتاج.

كيف ننتج؟

- **جهاز التخطيط يقوم بتحديد كيفية عملية الإنتاج**، من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة، وذلك من خلال توزيع موارد الإنتاج على القطاعات الاقتصادية

[1] خلف فليح، مرجع سابق، ص 215

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص ص 68-69

المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطة المركزية، وتلتزم كافة الوحدات الإنتاجية بتنفيذها، أي تحديد أسلوب الإنتاج الذي يلاءم الموارد المتاحة في المجتمع.

لمن ننتج؟

- **جهاز التخطيط المركزي يقوم أيضا بتحديد طريقة توزيع الدخول**، على أفراد المجتمع، وتحديد الأجور والمكافآت التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات.

ثالثا: النظام الاقتصادي المختلط وطريقة حله للمشكلة الاقتصادية

نظرا للانتقادات الموجهة لكل من النظامين السابقين (الرأسمالي والاشتراكي)، اتجهت العديد من الدول إلى اتباع نظام وسطي يجمل بعض ملامح النظامين، ويطلق على هذا النظام اصطلاح "النظام الاقتصادي المختلط"،[1] حيث يباشر الأفراد نشاطهم الإنتاجي في المشروعات الخاصة بينما يسيطر القطاع العام على المشروعات المؤممة وعلى بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ولا يتمتع القطاع الخاص بحرية مطلقة، فهناك قواعد وتنظيمات تفرض قيودا تختلف من مشروع لأخر.

1. **تعريف النظام المختلط**

ويعرف النظام الاقتصادي المختلط على انه: " النظام الاقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة اقتصادية أي سمات نامين أو أكثر، ولم تتحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما اقتصاديا معينا بصفاته النقية الأصلية، سواء في جوانبه التطبيقية أو في الاثنين معا.[2]

2. **مبادئ النظام الاقتصادي المختلط**

من أهم المبادئ التي قام عليها النظام المختلط نذكر:[3]

- أن الدولة تمتلك قدر من وسائل الإنتاج واستخدامها في مشروعاتها العامة، وكذلك وجود الملكية الخاصة بحيث تمتلك الجهات الخاصة قدر مهم من وسائل الإنتاج وتستخدمها في مشروعاتها الخاصة؛

- وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية، مع الاعتماد على قدر معين من السوق وحرية القيام بالنشاطات الاقتصادية؛

- يهدف النظام الاقتصادي المختلط إلى تحقيق المصلحة الخاصة، التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول غليها ولكن تحت مراقبة الدولة، وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين والأنظمة وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي، وكذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعى الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في النشاط الاقتصادي؛

---

[1] حمي أحمد العناني، "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، دون سنة، ص 30

[2] خلف فليح، مرجع سابق، ص 210

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 211-224

- قيام الدولة بالدور المهم الخاص بتوفير البنية التحتية للاقتصاد، والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء والطرق والجسور ووسائل النقل العام وغيرها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة، وفرض النظام بما يسمح بالقيام بعمل الاقتصاد وتأديته لنشاطاته وحمايته واستقراره؛

- من مبادئ النظام الاقتصادي المختلط أيضا المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة، وذلك بتدخل الدولة في تحسين ظروف العمل وتسقيف الحد الأدنى للأجور،، والتقليل من ساعات العمل، والحد من استغلال العامل وممارسة الطرد الكيفي له، وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل، والتعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجتماعي وغير ذلك؛

- قيام النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته، وتوفير الإعانات للمستهلكين فغير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، وما إلى ذلك، كما يحافظ النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية وتوفير القوانين لعمل آلية السوق، وجهاز الأسعار وحرية التعاقد وغيرها.

ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المبادئ والخصائص المميزة للنظام الاقتصادي المختلط تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لأخر، فالأمر نسبي، ويأخذ كل واحد ما يتناسب مع طبيعة مشروعه.

3. مزايا النظام الاقتصادي المختلط

لكل نظام اقتصادي إيجابيات (مزايا) وسلبيات (عيوب)، وكذا الحال بالنسبة لهذا النظام، فمن أهم مزاياه نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- السعي لإيجاد التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وذلك بتقسيم الأدوار بين الجهات الخاصة والحكومية، حيث كل طرف يقوم بممارسة نشاطه الاقتصادي في حدوج استطاعته، مراعيا في ذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؛
- وجود الرقابة الحكومية على القطاع الخاص، مما يؤدي إلى ضمان الجودة وضبط الأنشطة الاقتصادية لتحقيق المصالح المشتركة؛
- حماية العمال من استغلال الطبقة الغنية (أصحاب رؤوس الأموال) والمحافظة على حقوقهم، وضمان مستقبلهم بعد التقاعد وذلك من خلال التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي؛
- حماية المنتجة، ورعاية جهاز الأسعار ونظام السوق والأمن العام، وكذا توفير الحرية للمستهلك حيث يتم الإنتاج حسب رغباته، وتوفير الإعانات له.

4. عيوب النظام الاقتصادي المختلط

يمكن تلخيص أهم عيوب النظام الاقتصادي المختلط فيما يلي:[1]

- صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور الجهات الخاصة وما تؤديه من أنشطة وبين دور الحكومة وما تقوم به من نشاط اقتصادي؛
- صعوبة إيجاد التناسب بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة، ونشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة من أجل ضمان عدم السيطرة احدهما على الأخر أو إعاقة عمله، وهذا ما يتولد عنه في غالب الأحيان صراع بين الجهات الخاصة والحكومة؛
- صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن اتباعها من أجل تحيق التعاون والتناسق، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة وعمل الحكومة؛ وما يرتبط بذلك من صعوبة التوفيق بين عمل السوق، وحرية ممارسات النشاطات الاقتصادية وفقا لآلية السوق وبين تدخل الدولة وتوجيهها وتخطيطها للنشاطات؛
- صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق أعلى دخل لمالكي هذه المشروعات، مع اقل تكلفة قد يكون المستهلك ضحيتها؛
- صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة، ومدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة لوجود دور مهم للمشروعات الخاصة التي لا يكون التطور هدف أساسي في ممارستها لعملها، وكذلك وجود الدور المهم للحكومة التي يكون التطور من أبجديات أعمالها الاقتصادية، فهذا التباين في الأهداف له دوره الهام في عدم تحديد الاتجاهات الخاصة بتطور الاقتصاد.
- صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل اقتصاد يعمل فيه قطاع خاص بمعنى إلى تعظيم الأرباح إلى جانب القطاع العام يسعى إلى تحقيق العدالة.

5. حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي المختلط

تكمن نظرة هذا النظام لحل المشكلة الاقتصادية في الجمع بين خصائص النظامين الرأسمالي والاشتراكي، أي الجمع بين الحرية للمنتج والمستهلك، والتوجيه الكامل للدولة حيثما يراه مجديا، بمعنى انه يتم حلها جزئيا عن طريق جهاز الثمن، وجزئيا عن طريق جهاز التخطيط المركزي، وذلك من خلال تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وتبني أيضا جهاز الثمن وترك آليات السوق تأخذ مجراها لحل المشاكل الاقتصادية.

فإذا كان مجتمع ما يتبع نظام الاقتصاد المختلط، فإن الموارد سوف تخصص لإنتاج السلع التي يمليها نظام السوق وفقا لأولويات الحكومة (ماذا ننتج؟) وكذا الحال بالنسبة إلى تحديد أساليب الإنتاج (كيف ننتج؟)، أما بالنسبة لتوزيع المداخيل فإن الدولة تتدخل لتعديل عملية توزيع الناتج من خلال الضرائب والإعانات (لمن ننتج؟).

[1] خلف فليح، مرجع سابق، ص 228

رابعا: النظام الاقتصادي الإسلامي وحله للمشكلة الاقتصادية

ظهر النظام الاقتصادي الإسلامي مع ظهور الإسلام، حيث سادت الممارسات الاقتصادية الإسلامية منذ العام الهجري الأول حيث أقام الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة ووضع الضوابط اللازمة للمعاملات بما يكفل القضاء على الغش والاحتكار والربا، وحرص على جمع الزكاة وترسيخ مفهوم العدل في المعاملات واحترام الملكية الفردية وحرية الأسواق مادامت في إطار الشريعة الإسلامية، كما وضع الضوابط اللازمة في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

ومنذ تلك الفترة ومع توسع الدولة الإسلامية شرقا وغربا تطور النام الاقتصادي الإسلامي وتعززت قواعده وأسسه في كل المجتمعات الإسلامية إلى أن تلاشت الخلافة الإسلامية، وسيطر الاستعمار الغربي على البلدان الإسلامية والتي كانت نتيجتها تفكيك النام الاقتصادي الإسلامي وفرض النظام الرأسمالي ومن ثم الاشتراكي، لكن بعد فترة زمنية معينة، عملت بعض البلدان إلى تحويل نظامها الاقتصادي إلى النظام الإسلامي.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 وظهور موجة التحرر السياسي في العالم، ظهرت الحاجة في البلدان الإسلامية إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي ولكنها اختارت في معظمها أما النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي، وبعد فترة معينة عمدت بعض الدول إلى تحويل نظامها الاقتصادي إلى النظام الإسلامي كباكستان وايران والسودان.[1]

1. **تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي**

يعرف النظام الاقتصادي الإسلامي على انه "نظام اقتصادي متكامل يحفظ للإنسان إنسانيته، حيث انه نابع من شريعة خالف هذا الكون، لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية من حفظ النفس البشرية وحفظ المال والعقل والنسب والدين، ويعتمد تحديدا في منهجه على مصادر أساسية يمثلها القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة واتجاهات العلماء والفقهاء.[2]

ويعرف كذلك على انه: " مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من القرآن والسنة، والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيش فيه باعتبار أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان".[3]

2. **مصادر أسس وقواعد النظام الإسلامي**

تتمثل مصادر النظام الإسلامي في:[4]

- **القرآن الكريم**، الذي يتضمن القواعد الأساسية لعمل النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الأحكام القطعية التي وردت فيه (كتحريم الربا وتحريم الاكتناز).

- **السنة النبوية الشريفة**، والتي تعتبر المصدر الأساسي الثاني للنظام الاقتصادي الإسلامي، وبحيث تضمنت السنة التأكيد على القواعد والمبادئ التي تضمنها القرآن الكريم، وتفصيل لما جاء فيها من أحكام وقواعد عامة، وكذلك تضمن

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 60

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 37

[3] عثمان بابكر أحمد، "التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة"، وقائع ندوة رقم 919-43، الدار البيضاء، المغرب، 1998، 40

[4] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 25

أحكام لم يرد نص قرآني بخصوصها، وبالذات ما يتصل منها التطبيقات التي تمت في عصر النبوة والتي تحكم المعاملات التي يجريها الاقتصاد في إطار الأداء الواقعي للنظام الاقتصادي الإسلامي.

- **الاجتهاد والقياس**، والذي يتمثل في اجتهادات الفقهاء والعلماء بخصوص القضايا التي تخص تطورات الواقع ومستجداته وبالذات تلك التي لم يرد فيها نص قرآني أو سنة نبوية، والتي يتم الاستناد فيها إلى القرآن والسنة واي القياس على الحالات المماثلة أو القريبة منها والواردة بخصوصها نصوص في القرآن والسنة.

وللنظام الإسلامي جانبان هما:

- **الجانب الثابت:** وهي مجموعة المبادئ السياسية والاقتصادية التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية وهي تبقى مبادئ ثابتة يلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان حيث تعبر عن الحاجات الأساسية لكل مجمع وعي تعتبر سر قوة وخلود النظام الاقتصادي الإسلامي لأنها تصلح لكل زمان ومكان بغض النظر عن درجة تطوره الاقتصادي.

- **جانب متغير:** وهو عبارة عن الاساليب والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لوضع أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية في الواقع لتبيان العمليات التي توصف بأنها ربا أو صور الفائدة المحرمة ومدى تدخل الدولة.

3. مبادئ النظام الإسلامي

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ تجعل منه نظاما متميزا عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه، وفيما يلي نعرض بشكل موجز أهمها:[1]

1.3. مبدأ العقيدة

إن النظام الإسلامي نابع من العقيدة الإسلامية التي تجعل من الإيمان بالله وتقواه عملا من عوامل الإنتاج، ولا يمكن أن يقوم على توجيه لا يتفق مع العقيدة التي تحمه، فيجمعها ارتباطات من نوع التبعية ولا يحل له الخروج عنها، وتكون نتائج هذا النظام منسجمة مع توجهات العقيدة الإسلامية ومكيفة بها. ويندرج ضمن هذا المبدأ مجموعة من الأسس العقائدية فالأساس الأول يتعلق بالاستخلاف، فالإنسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها، والأساس الثاني التسخير ذلك أن الأرض بما فيها مسخرة للإنسان ليتمكن من تحقيق الاستخلاف، والأساس الثالث الانتفاع فتسخير الأرض واستخلافها يقتضيان انتفاع الإنسان بما يوجد من موارد، والأساس الرابع الوسائلية فالنشاط الاقتصادي إنتاجا واستهلاكا واستثمارا ليس غاية وإنما وسيلة لعبادة الله والحفاظ على الدين، والأساس الخامس العمومية فاستخلاف الأرض والانتفاع بمواردها لا يختص الله بها فريقا من الناس دون غيره، والأساس السادس المكانة ذلك أن ما يقتنيه الإنسان نتيجة لكسبه من المال لا يعطي لصاحبه امتيازا خاصا، كما لا يلحق به

[1] حنان شطيبي، رجع سابق، ص ص 56-57

فقدان المال أو الفقر عضاضة، أما الأساس السابع المسؤولية فيتحمل كل إنسان نتيجة عمله ونشاطه وهو المسؤول عنه مسؤولية دنيوية ومسؤولية اخروية.

2.3. مبدأ الأخلاق

لا تنفصل النظرية الإسلامية في الاقتصاد عن الجانب الأخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف، ولهذا فإن تدعيم المبادئ الأخلاقية يعتبر من أهم المقاصد الشرعية المعترف بها.

3.3. مبدأ الثواب والعقاب

إن المسلم يستهدف من أعماله الاقتصادية وغيرها نيل أكبر قدر ممكن من الثواب في الأخرى الذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقا لشريعته.

4.3. مبدأ الحلال والحرام

تتدخل قاعدة الحلال والحرام في المنع والإباحة وفي توجيه النشاط الاقتصادي، لأن قاعدة الحلال والحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الإسلامي.

4. **خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي**

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بالخصائص التالية:

- **ازدواج ملكية وسائل الإنتاج**، تتكامل كل من الملكية العامة والخاصة في المنهج الإسلامي ويعتبر وجود أحداهما ضروري بالنسبة للثانية فلا يوجد تناقض بين الملكيتين فإن قرار الملكية الخاصة هي إقرار للميل الطبيعي في الإنسان لتملك نتائج عمله، بينما أهمية إقرار الملكية العامة من باب تكفل الدولة بتوفير الحاجيات الضرورية التي تضمن المستوى اللائق من العيش لكل فرد.

- **الحرية الاقتصادية المنضبطة**، يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على الحرية الاقتصادية المنضبطة بحدود الاستخلاف، وما يخلفه من رقابة مزدوجة قوامها الفرد والجماعة، فالرقابة الذاتية للضمير في النفس البشرية المرتبطة بالأخرى تحرك السلوك الاقتصادي في دائرة الحلال وتجنبه الحرام، كما أن الدور الرقابة للدولة في ضبط الحرية الاقتصادية بضوابط الشرع يُسهم في جلب المصالح ودرء المفاسد.

- **التكافل الاجتماعي**، ينطلق التكافل الاجتماعي في النظام الاقتصادي الإسلامي من مفهوم الاستخلاف الذي جعل التكافل مبنيا على أسس عقائدية وإيمانية وأخلاقية، وقائما على التكامل والترابط، فيبدأ بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع ثم البشرية جمعاء حاضرا ومستقبلا.[1]

- **العدالة الاجتماعية**، ومن صور العدالة في الاقتصاد الإسلامي العدالة في توزيع الدخل في اطار أحكام الشرعية الإسلامية فحرم الله الاكتناز لأنه يؤدي إلى تراكم الأموال في يد فئة معينة من المجتمع وحرمان الأخرين من الانتفاع بها،

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 61

وانفاق الأموال المكتنزة فيعمل الخير والإحسان ولكن دون إسراف أو تقتير، كما فرض الإسلام الزكاة، بحيث يتم توزيع الزكاة من أموال الأغنياء على الفقراء، وفرائض تطوعية يؤديها الفرد باختياره وسعيه للإحسان مثل الصدقات والهبات إضافة إلى الإرث الذي يحقق إعادة توزيع أموال المورث على ورثته ومنعها من التراكم والاكتناز.

5. حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الإسلامي

اختلفت نظرة الأنظمة الاقتصادية للمشكلة الاقتصادية ومن ثم اختلفت طريقة معالجتها فالمشكلة التي جاء الاقتصاد الغربي لعلاجها تتلخص عندهم في مشكلة الندرة، والتي يقصدون بها أن الموارد المتاحة اقل من الحاجات المطلوبة، ولكن الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزءا من نظرة الإسلام الشاملة فلا يعترف بهذه المشكلة كما يقررها الفكر الغربي، وإنما تنبع المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام لا من ندرة الموارد ولكن من سوء توزيعها، فالله تعالى قد خلق الأرض وقدر فيها أقواتها وهي كافية لكل من دب عليها طيلة حياته، وبعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ حيت يتخلى الناس عن السير في هذه الأرزاق وفق ما أمرهم به الرزاق، فحينئذ ينشأ الاختلال وتبدأ المشكلات التي لا علاج لها إلا بالعودة لمنهج الإسلام القويم.

أي أن الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية ليست مشكلة في حد ذاتها نظرا لأن هذه الندرة هي التي تجعل الحياة هدف ولرسالة الإنسان معنى وهي حكمة الإلهية أي المشكلة سببها الإنسان الذي يبدد هذه الموارد أو لا يحسن استغلالها.[1]

"ولو بسط الله الرزق لعباده في الأرض ينزل بقدر ما يشاء انه بعباده خبير بصير" الشورى، هذا يؤكد أن الله جعل الموارد رهينة بالسعي ذلولة بتسخير الوسائل اللازمة لاستغلالها لأن الله حين خلق الأرض قدر فيها أقواتها بما يحقق الكفاية لعباده وقد ابتلى الله عباده بشح الموارد وندرتها وهذا من عقابه بهم لأن محدودية الموارد كفيلة بسد احتياجات الإنسان وهي ما تحفزه على السعي لعمارة الأرض.

ويختلف موقف الاقتصاد الإسلامي عن موقف الفكر الاقتصادي الوضعي إزاء المشكلة الاقتصادية اختلافا جذريا سواء من حيث طبيعة هذه المشكلة أو من حيث الوب حلها، المنظور الإسلامي لخص المشكلة الاقتصادية في أن المدرسة النسبية للموارد الاقتصادية ليست مشكلة حقيقية بحد ذاتها نظرا لأن هذه الندرة هي التي تجعل للحياة هدفا ولرسالة الإنسان معنى وهي حكمة الإلهية حث الإنسان لإعمار الأرض أي أن المشكلة الاقتصادية سببها الإنسان الذي يحدد هذه الموارد أو يتقاعس عن استغلالها، ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى: **" و آتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار"** إبراهيم 34.

إن فكرة ندرة الموارد الاقتصادية حسب المنظور الإسلامي فكرة عارية عن الصحة لأن الحياة قائمة على مبدأ التوازن، أما موضوع الوفرة أو الندرة فشيء عارض يحدثه الإنسان.

[1] فسيح حسن خلف، " النظم الاقتصادية الرأسمالية الاشتراكية، الإسلامي"، عالم الكتب الحديث، ص 234

ومن جانب أخر فإن النظام الرأسمالي ينظر لعلم الاقتصاد على انه علم الندرة جاعلا منه علما جامدا، في حين ينر الإسلامي إليه على انه التدبير والتوسط والاعتدال، بحيث أن التدبير ليس مقوما على الموارد النادرة، إنما يتعداها للموارد الوفيرة لأن تبديد الموارد الوفيرة سيحولها إلى موارد نادرة نسبيا.

والموارد الاقتصادية ليست نادرة، "**وخلق كل شيء فقدره تقديرا**" الفرقان 2.

وهذا ما يؤكد أن الله عز وجل جعل الموارد هيبة بالسعي، ذلولة بتسخير الوسائل اللازمة لاستغلالها، وانه لا خوف من نضوبها لأن الله عز وجل حين خلق الأرض قدر فيها أقواتها، بما يحقق الكفاية منها لعباده.

وقد يبتلي عز وجل عباده بشح الموارد وندرتها، وهذا من قبيل القعاب وهي حالة عرضية عابرة سرعان ما تزول إذ أن الأصل أن يسبغ الله عز وجل نعمه على عباده ويبارك لهم في أرزاقهم، وفي المنظور الإسلامي، فإن الحاجات الإنسانية ليست مجرد حاجات مادية فحسب كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، وإنما هي حاجات متباينة في أغراضها متعددة في غاياتها.

- الحاجات المادية والحاجات الروحية.
- الحاجات الطيبة والحاجات الخبيثة.[1]

فحل المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي يرجع إلى معالجة السبب الرئيسي في وجودها وهو:" انحراف السلوك الإنساني" وإعادة تقويمه وذلك في الأطراف التالية:[2]

- إصلاح ذاته وذلك بالاستقامة والإخلاص في العمل وإتقانه والارتقاء به.
- الابتعاد عما يفسد الطبيعة ويعمل على اختلالها ومحاولة استغلال مواردها استغلالا طبيعيا، والاستفادة القصوى من منافعها التي لا تحصى.
- إذا كان الظلم ظلمات فإن حل المشكلة يبدأ من التخلي عن ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وتعميم مبدأ التعاون والتضامن.

كما يمكن القول بأن:

النظام الاقتصادي الإسلامي يرى أن المشكلة الاقتصادية لا تنبع من ندرة الموارد، ولكن من سوء توزيعها، فالله تعالى قد خلق الأرض، وقدر فيها أقواتها وهي كافية لكل من دب عليها طيلة حياته، وبعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ حين يتخلى الناس عن السير إلى هذه الأرزاق وفق ما أمرهم الرزاق، فحينئذ ينشأ الاختلال وتبدأ المشكلات التي لا علاج لها إلا بالعودة إلى منهج الإسلام القويم.

[1] محمد حسين الوادي، مرجع سابقن ص ص: 24-29.

[2] محمد عبد المنعم عفر، " النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر"، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1988، ص: 46.

6- مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية

يمكن إبراز نقاط الاختلاف بين النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية من خلال ما يلي:[1]

- **من حيث ملكية وسائل الإنتاج**، فالنظام الاشتراكي أيد فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج للدولة أما النظام الاقتصادي الرأسمالي فشجع فكرة ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج، أما النظام الاقتصادي المختلط فنادى بفكرة الجمع بين الملكيتين، في حين نجد النظام الاقتصادي الإسلامي لم يعارض كملا الملكيتين بشرط وضع الاعتبار للقيم الروحية والأخلاقية، أي جواز الملكيتين مع احترام فكرة الحلال في الملكية إضافة إلى احترام فكرة الزكاة أي سار على فكر توازني.

- **من حيث هدف النظام الاقتصادي**، النظام الرأسمالي يهدف لتحقيق الربح للخواص، أما النظام الإسلامي فيهدف لتحقيق المصلحة العامة للدولة، أما النظام الاقتصادي المختلط فيهدف لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة للدولة والمصلحة الخاصة للأفراد فالنظام الاقتصادي يهدف إلى التوازن بين المصلحتين وتحقيق التوافق بينهما بشكل يحافظ على عدم إلحاق الضرر بالأفراد أو الدولة كما يشترط في ذلك مدى تحقيقه لرضا خالق الكون، مما يختلف عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية نظرا لإهمالها تحقيق رضا الله سبحانه وتعالى.

- **من حيث الحرية الاقتصادية**، فالنظام الرأسمالي يؤيد الحرية الاقتصادية للخواص بينما يقيدها النظام الاقتصادي الاشتراكي أما المختلط فيجمع بينهما نسبيا بينما نجد النظام الاقتصادي الإسلامي لم يؤيد الحرية الاقتصادية بشكل مطلق لا للأفراد ولا للدولة بل قيدهما بفكرة الحلال والرحام وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية نظرا كونهما صالحة لكل زمان ومكان.

- **من حيث توزيع الثروات**، فالنظام الرأسمالي أخضعها لأليتي العرض والطلب في السوق أما النظام الاقتصادي الاشتراكي فأخضعها لجهاز التخطيط أما النظام الاقتصادي المختلط فأخضعها نسبيا لجهاز التخطيط وجزء منه لأليتي العرض والطلب، أما النظام الاقتصادي الإسلامي فسمح بتوزيع الثروة بشكل عادل مع وضع بعض القيود كتحريم الربا، سورة البقرة الآية 275 من القرآن الكريم، كما حرم الاحتكار في السلع نظرا للأضرار التي يسببها للأفراد، كما حرم الظلم والضرر في الآية 188 من سورة البقرة.

- **من حيث فكرة التشغيل الكامل للموارد**، فالنظام الاقتصادي الإسلامي شجع على تشغيل جميع الطاقات الموجودة قصد خدمة الإنسان كما سمح باستصلاح الأراضي ومختلف الموارد ونهى عن التواكل في العمل على خلاف الأنظمة الاقتصادية الوضعية التي تتجه وفقا لنوع المصلحة سواء كانت للخواص أو عامة للدولة.

- **من حيث فكرة التكافل الاجتماعي**، فالنظام الاقتصادي الإسلامي أخذ بعين الاعتبار فكرة التكافل الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء، أما الأنظمة الاقتصادية الأخرى نجد فيها النظام الاشتراكي والمختلط فيهما بوادر التكامل الاجتماعي ولكن فيما يخص الإنسان المنتج فقط فغير المنتج أهملوه وفي هذه النقطة بالضبط يختلفان مع النظام الاقتصادي الإسلامي.

[1] توبي عبد المالك، مرجع سابق، ص ص : 73-74.

ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادروالمراجع

- **القرآن الكريم**

أولا: الكتب

- **الكتب باللغة العربية**

- أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، 2002
- أحمد جامع، "علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية، مصر، 1986
- أحمد حسن الرفاعي، خالد واصف الوزني، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر، الأردن، 1997
- أحمد زهير، شامية وآخرون، " مبادئ الاقتصاد"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008
- أحمد فريد مصطفى وآخرون، " الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتعليق"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000
- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، "مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004
- الأنصاري علي فيصل علي، " الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية"، جامعة الكويت
- إيمان عطية ناصف، " مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة"، المكتب العربي الحديث، دمنهور، مصر، 2007
- توفيق عبد الرحيم، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، دار هناء، عمان، 2005
- ثام علوان المصلح، "علم الاقتصاد الجزئي والكلي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015
- حازم البيلاوي، " أصول الاقتصاد السياسي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996
- حازم البيلاوي، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار النهضة العربية، مصر، 1990
- الحربي عريقات، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار البداية، عمان، 2014
- حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010
- الحسناوي مهدي كريم، " مبادئ علم الاقتصاد"، مطبعة اوفستن، بغداد، 1990
- حسين علي مجيد، سعيد عبد الجبار فاف، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار وائل للنشر، الأردن، 2014
- حسين هاني، "اقتصاديات النقود والبنوك- المبادئ والأساسيات-"، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014
- حمد أحمد السريتي، "أسس علم الاقتصاد"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014
- حمدي أحمد العناني، "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، دون سنة نشر
- حمي أحمد العناني، "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، دون سنة
- الرواشي عبد العزيز فتحي، "الاقتصاد والسوق"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2007
- زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999
- زينب حسن عوض الله، سوزي عدلي ناشد، " مبادئ علم الاقتصاد"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004
- سالم توفيق النجفي، "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000
- سامي خليل، " نظريات الاقتصاد الكلي"، الكويت، 1994
- سعيد الخضري وآخرون، " مدخل إلى الاقتصاد"، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 1989
- سعيد النجار، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1917

- سكينة بن حمود، " مدخل لعلم الاقتصاد"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009
- سوزي عدلي ناشد، " الاقتصاد السياسي – النظريات الاقتصادية-"، مدرسة الاقتصاد والعلوم المالية، بيروت، 2008
- صلاح عبد الباقي، "إدارة الموارد البشرية"، الدار الجامعية، مصر، 2000
- ضياء مجيد، " الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الإسكندرية، 2002
- طارق عبد الفتاح الشريعي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006
- طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، " مدخل إلى علم الاقتصاد"، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2011
- طلعت الدمرداش إبراهيم، " الموارد الاقتصادية"، مكتبة الزقازيق مصر، 2007
- طلعت الدمرداش، "مبادئ في الاقتصاد"، مكتبة القدس، مصر، 2005
- الطويل رواء زكي، "محاضرات في الاقتصادي السياسي"، دار زهران للنشر، الأردن، 2010
- الطيب داودي، " مدخل لعلم الاقتصاد"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010
- عادل المهدي ولمياء المغربي، " مبادئ الاقتصاد"، مطبعة العشري، مصر، دون سنة نشر
- عادل خليج علي، " المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار حامد، عمان، 2007
- عامر علي سعيد، "مقدمة في الاقتصاد الجزئي"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- عبد الحميد عبد المطلب، " مبادئ وسياسات الاستثمار"، الدار الجامعية، مصر، 2010
- عبد الرحمان يسرى احمد، " أسس التحليل الاقتصادي"، شباب الجامعة، مصر، 1994
- عبد الرحمان يسري، " مقدمة في الاقتصاد"، الدار الجامعية، مصر، 2008
- عبد العزيز صبري، "النظم الاقتصادية المعاصرة"، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2005
- عبد العزيز قادري، "الاستثمارات الدولية"، الجزائر، 2004
- عبد العزيز هيكل، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، دار النهضة، بيروت، 1980
- عبد الغفور إبراهيم احمد، " مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، زهران للنشر، الأردن، 2013
- عبد الغفور إبراهيم احمد، " مبادئ الاقتصاد والمالية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- عبد الكريم حمامي، " اهم طرق الاستثمار في أسواق المال"، دار فضلت للدراسات والنشر، 1999
- عبد الوهاب نجا، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2008
- عبد زياد محمد، " مبادئ علم الاقتصاد"، دار البداية، الأردن، 2010
- عثمان أبو حرب، "الاقتصاد الدولي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
- عقيل جاسم عبد الله، " التحليل الاقتصادي الجزئي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999
- علي جدوع الشرفات وآخرون، " أساسيات الاقتصادي الجزئي"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- علي خالفي، " المدخل إلى علم الاقتصاد"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الدويرة، الجزائر، 2009
- علي خالفي، "مدخل إلى علم الاقتصاد: مفاهيم –مصطلحات-أسئلة-"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005
- غادة صالح، "مبادئ الاقتصاد"، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008
- فتح الله ولعلو، "الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للنشر والطباعة والتوزيع، 1981
- فرحات غول، "مدخل إلى الاقتصاد"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017
- فليح حسن خلف، " النظم الاقتصادية الرأسمالية الاشتراكية، الإسلامي"، عالم الكتب الحديث، بدون سنة نشر.
- فليح خلف، "النظم الاقتصادية"، دار بدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2008
- فيصل بوطيبة، " مدخل لعم الاقتصاد"، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2017
- الكيالي عبد الوهاب، "موسوعة السياسة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990

- مجيد الموسوي، "أساس علم الاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013
- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004
- محسن المعموري، " مبادئ علم الاقتصاد"، دار اليازوري، عمان، 2014
- محمد الوادي وآخرون، "الأساس في علم الاقتصاد"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
- محمد براق، حمزة غربي، "مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة"، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2015
- محمد دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، منشأة المعرف، الإسكندرية، 1993
- محمد طاقة وآخرون، " أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي"، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- محمد عباس محرزي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- محمد عبد الفتاح الشعماوي، " دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007
- محمد عبد المنعم عفر، " النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر"، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1988
- محمد عبد المؤمن، " مطبوعة الاقتصاد الكلي"، جامعة الجزائر، 2004
- محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، " مبادئ الاقتصاد"، جامعة قاريونس، بنغازي، 2002
- محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات"، الدار الجامعية، مصر، 2010
- محمد مطر، " إدارة الاستثمارات"، دار وائل للنشر، الأردن، 2014
- محمود حسين الوادي وآخرون، " الاقتصاد الجزئي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014
- محمود حسين الوادي، " مبادئ في علم الاقتصاد"، دار المسيرة، عمان، 2008
- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الجزئي، تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007
- محمود سطون، " دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات جامعة قسنطينة، 2003-2004
- محمود محمد حمودة، " الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006
- مختار عبد الحكيم طلبة، " مقدمة في المشكلة الاقتصادية"، جامعة القاهرة، مصر، 2007
- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية"، دار وائل، عمان، 2007
- مروان السمان وآخرون، "مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي"، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- مروان شموط وكنجو عبود، " أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008
- مصطفى يوسف كافي، "مبادئ العلوم الاقتصادية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015
- المعموري محسن، " مبادئ علم الاقتصاد"، دار اليازوري، عمان، 2014
- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، "مدخل في علم الاقتصاد"، دار زهران، عمان، 1999
- نواف الرومي، «مبادئ الاقتصاد الجزئي"، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003
- الوادي وآخرون "الأساس في علم الاقتصاد"، دار اليازوري، عمان، 2006
- وسام ملاك، "تطور الفكر الاقتصادي"، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2011

ثانيا: المطبوعات والمحاضرات

- حنان شطيبي، "محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017-2018
- حيزية لصاق، " محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة.

- مخلفي أمينة، بن قرينة محمد حمزة، " محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018.
- عبد المالك توبي، «محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل. 2019.
- كريمة فرحي، رشيد فراح، " محاضرات في مدخل الاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة. 2014.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

- الدباغ ايمن مصطفى حسين، "نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي"، أطروحة قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2003
- بلعزوز بن علي، "سياسة تعديل سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية"، أطروحة قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2004

رابعا: الندوات العلمية

- عثمان بابكر أحمد، "التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة"، وقائع ندوة رقم 919-43، الدار البيضاء، المغرب، 1998

خامسا: المو اقع الالكترونية

1. Abeqtisad.com/aleqtisad/economic-thought/clasaical-economics
2. www.machewar.org/s.osp/oip
3. Kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf
4. www.philadelphia.edu.jo
5. Univ28.70lm.org
6. www.uobabylon.educ.iq

سادسا: المعاجم، القواميس والموسوعات

1-المعاجم والقواميس باللغة الوطنية

- القاموس المزدوج، قاموس انجليزي عربي، ثمار لامي، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان،2002.
- فقه اللغة وأسرار العربية، أبو منصور الثعالبي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 2002.

2-المعاجم والقواميس باللغة الأجنبية

- Dictionnaire des sciences économique, ALAIN, DOLLO C., guidoni j.p, Legardez A éd Beitone, France, 1991.
- Dictionnaire des synonymes, Henri Bertaud Du Chazaud, édition Robert, Paris,1989.
- Dictionnaire de gestion, Elie Cohen, Casbah édition, Alger, 1998.
- Dictionnaire Larousse édition. Taupin, n° 02, 1985.